جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة دروس أعدت للوفاء بمتطلبات مقياس

تاريخ الفكر الاقتصادي

موجه لطلبة السنة الثانية علوم اقتصاديةLMD

إعداد الدكتورة: سلامة وفاء

السنة الجامعية 2022-2023

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة دروس أعدت للوفاء بمتطلبات مقياس

تاريخ الفكر الاقتصادي

موجه لطلبة السنة الثانية علوم اقتصاديةLMD

إعداد الدكتورة: سلامة وفاء

السنة الجامعية 2022-2023

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	02
الفصل الأول: تاريخ الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة (عند اليونان، الرومان)	6-11
1-تاريخ الفكر الاقتصادي عند اليونان	6
2-الفكر الاقتصادي عند الرومان	10
الفصل الثاني: تاريخ الفكر الاقتصادي عند المسلمين	13-19
1-خصائص الفكر الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى	13
2-المفكرون في الاقتصاد الاسلامي	14
الفصل الثالث: تاريخ الفكر الاقتصادي في الحضارات الغربية	21-99
1-معالم الفكر الاق الأوروبي في العصور الوسطى	21
2-الفكر الاقتصادي لمدرسة التجاريين (الرأسمالية التجارية)	24
3 - الطبيعيون (الفيزيوقراط)	33
4-الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية	42
5- الفكر الاقتصادي للمدرسة الاشتراكية	56
6- المدرسة النيوكلاسيكية	74
7- المدرسة الكينزية	84
الفصل الرابع: امتداد الفكر الاقتصادي الكينزي، امتداد الفكر الليبيرالي (المدرسة النقدية)	101-113
1-امتداد الفكر الاقتصادي الكينزي	101
2- امتداد الفكر الليبيرالي (المدرسة النقدية)	108
الفصل الخامس: امتداد الفكر الاشتراكي، امتداد الفكر الاسلامي	115-121
1-امتداد الفكر الاشتراكي (الماركسية المحدثة)	115
2-امتداد الفكر الاقتصادي الاسلامي	116
قائمة المراجع	123

مقدمة

مقدمـة:

إن التفكير بالظواهر المحيطة بالإنسان عبر تاريخه الممتد لآلاف السنين لم ينقطع يوما ما، من هنا تبدأ تلك الصلة العضوية بين "الطابع التاريخي" والفكر الاقتصادي. فلكل مجتمع شواغله الرئيسية في كل مرحلة إلا أن اللافت للنظر في كل ذلك هو حضور الاقتصاد باستمرار كقاسم مشترك، وشغل شاغل للإنسان من أجل الحفاظ على وجوده وديمومته وحفظ نوعه، ليصل طردا مع التطور إلى عصر الصناعات الفائق، فنتاج الحضارة التاريخية للمجتمعات، هو أبنية مشخصة معبرة عن المعنى والمضمون في مراحل مختلفة من تأريخها.

إن الدراسة التاريخية في الاقتصاد قد تتناول أمورا مختلفة، فالواقع الاقتصادي الذي تعيش فيه وما يرتبط به من ظروف الإنتاج من موارد متاحة أو درجة معينة من المعرفة الفنية أو من علاقات الإنتاج والتوزيع وما يرتبط بها من علاقات قانونية ونظم مؤسسات، هذا الواقع لا يظل ثابتا، بل إنه في تغيير مستمر. ولا جدال في أن دراسة تاريخ هذا الواقع الاقتصادي ومدى تغيره وشكل هذا التغير، مما يعين على فهم الحقائق الاقتصادية. وهذا هو موضوع التاريخ الاقتصادي، ومن الواضح أن هذا التاريخ الاقتصادي يوجد بالنسبة لكل مجتمع من المجتمعات، لأنه يشير إلى ظروف الإنتاج الخاصة به ومدى تطورها وشكل التنظيم القانوني للعلاقات الاقتصادية.

في واقع الأمر أن الفكر الاقتصادي مكون من تيارات ومدارس فكرية مختلفة، نشأ عنها مذاهب وسياسات اقتصادية مختلفة. وفي كل مرة يشهد فيها العالم استقرارا وازدهارا اقتصاديا يتراءى للبعض أن المدرسة الفكرية السائدة انتصرت على أقرانها، ما تلبث الأحداث والوقائع الاقتصادية الجديدة أن تعصف بالفكر السائد. فالفكر الاقتصادي يمتلك بلا شك القدرة على تغيير الواقع، ولكن تطورات الواقع تملك أيضا القدرة على تغيير الفكر، والعلاقة بينهما متطورة باستمرار. وتاريخ الأفكار الاقتصادية هو المرجع الدائم لعالم الاقتصاد، إذ لا غنى عن التاريخ لمن يبحث في الفكر المعاصر ويسعى لفهم العالم من حوله. والتاريخ بالنسبة للاقتصادي هو

سجل من الأفكار والتجارب التي لابد من دراستها واستخلاص الدروس منها. وهذا السجل دائم التطور، فالفكر الاقتصادي السائد اليوم، هو تاريخ لمن سيأتي غدا، وفي كل يوم يزداد فهمنا لما حدث البارحة. ويساعدنا فهم الوقائع الاقتصادية السابقة على فهم الوقائع المعاصرة، وربما على بعض التنبؤ بالمستقبل. وهكذا فإن دراسة تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية ليس ترفا فكريا بل حاجة موضوعية. لا سيما في ظل التبدل الدائم للبيئة الاقتصادية والتطور المستمر في الفكر الاقتصادي الذي يسعى لفهمها.

وبالتالي فإن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة التعرف على كيفية تطور الأفكار الاقتصادية عبر كل العصور ومختلف المجتمعات حتى وقتنا الحاضر، مع التعرف على أكبر المساهمين بأفكارهم ونظرياتهم الاقتصادية المختلفة المرافقة لذلك.

ويمكن تقسيم دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي وفقا لما هو مقرر على طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول: تاريخ الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة (عند اليونان، الرومان)

الفصل الثاني: تاريخ الفكر الاقتصادي عند المسلمين.

الفصل الثالث: تاريخ الفكر الاقتصادي في الحضارة الغربية (في العصور الوسطى، العصر الحديث الماركانتيلية، الطبيعيين، الكلاسيك، الاشتراكيين، النيوكلاسيك أو الحديين، كينز).

الفصل الرابع: امتداد الفكر الاقتصادي الكينزي، امتداد الفكر الليبيرالي (المدرسة النقدية).

الفصل الخامس: امتداد الفكر الاشتراكي، امتداد الفكر الإسلامي.

الفصل الأول: تاريخ الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة (عند اليونان، الرومان)

الفصل الأول: تاريخ الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة (عند اليونان، الرومان)

1- تاريخ الفكر الاقتصادي عند اليونان:

لقد قام فلاسفة الاغريق بالكتابة في بعض المسائل الاقتصادية، وكان من أبرزهم (أفلاطون) و (أرسطو)، ولكن ينبغي أن نشير إلى أن ليس كل ما كتبه أفلاطون و أرسطو في الاقتصاد ذو طبيعة علمية يعتمد على طريقة منظمة في البحث و التحليل. بل إن الواقع يشير إلى أن الكثير مما كتب على أيديهم كان يحدد معلومات معروفة عند الانسان العادي في تلك الفترة، وقد تم تنقيتها من كثير من الشوائب الفكرية وتدوينها بصورة منظمة.

ومن الملاحظ أن الاغريق كانوا يتطرقون إلى بحث المسائل الاقتصادية من خلال كتاباتهم في إدارة الدولة وشؤون المجتمع ونادرا ما تناولوا هذه المسائل لغرضها الذاتي، كما أن مساهماتهم في الاقتصاد تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بمساهماتهم في العلوم والآداب الأخرى.

وفيما يلي أهم الأفكار الاقتصادية لكل من (أفلاطون) و (أرسطو):

1-1 أفلاطون (427-347) ق م

من الممكن اشتقاق معظم الفكر الأفلاطوني في الاقتصاد من المناقشات و البحوث التي خصصها للمسائل السياسية. ولقد اهتم أفلاطون بفكرة المدينة الفاضلة (اليوتوبيا) وكان هذا مسايرا لفلاسفة الاغريق الآخرين.[1]

يبدأ تحليل أفلاطون ببيان أصل الدولة، حيث يرجع ذلك للعامل الاقتصادي، فهو يقول أن الدولة تنشأ لأن الفرد لا يتمكن من أن يكفي نفسه بنفسه. لذلك يجتمع عدد من

[1] : محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، " تاريخ الفكر الاقتصادي"، مصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، 2008، ص 13.

الأفراد حتى يستطيع كل منهم أن يشبع حاجات الآخرين، وتتكون من المجموعة التي تنشأ بهذه الطريقة ما يعرف باسم الدولة. وعليه فإن الدولة تنشأ كضرورة اقتصادية.

ويعرض أفلاطون أفكاره الاقتصادية لتنظيم الدولة كما يأتي :

- ينادي أفلاطون بتطبيق نوع من تقسيم العمل في هذه الدولة المثلى والتي تعتبر أحد أفكاره البارزة. فكل شخص يجب أن يتخصص في مهنة معينة. ويبني أفلاطون فكرته لأهمية تقسيم العمل على حجتين هما:
- أن لكل شخص مواهبه وكفاءاته الخاصة به.
- أن تخصص لكل شخص في المهنة التي يكون مهيئا لها بطبيعته يؤدي إلى زيادة الإنتاج كما ونوعا ويزيد من الإنتاجية.
- يقسم أفلاطون المجتمع إلى ثلاث طبقات، ويتخذ من فكرة تقسيم العمل وسيلة لتقسيم المجتمع إلى طبقات أو طوائف لكل منها دورها، فهو يقسم الناس إلى ثلاث طبقات هي طبقة الحكام، ومهمتهم الحكم، وطبقة الجنود ومهمتهم الدفاع عن المدينة، وطبقة العمال والصناع وهم كل من يعمل في النشاط الاقتصادي.
- يميز أفلاطون في مدينته بين نوعين من التنظيم الاجتماعي من حيث الملكية الخاصة ومن حيث تكوين العائلة. فهو يلغي إمكانية تحقيق الملكية الخاصة وتكوين العائلة بالنسبة للحكام والجنود، ويبيح لغير هؤلاء حق التملك وحق الزواج وتكوين عائلة. وتجدر الإشارة إلى أن تحريم طبقة الحكام والجنود من التملك وتكوين عائلة عند أفلاطون يرجع إلى الرغبة في ابعاد هؤلاء من الخضوع لإغراء المال وكذلك حالة الضعف في مواجهة الاقرباء، لكن أفلاطون لم يحارب الملكية الخاصة على وجه الاطلاق، و لا يفرق أفلاطون في مدينته بين الرجال و النساء.[1]
- كذلك كتب أفلاطون في النقود فذكر أنها وسيلة اخترعها الانسان لتسهيل التبادل، ومن أجل هذا لا يجد أي مبرر لاستخدام الذهب و الفضة كنقود أو وسيط في العمليات

[1] : مدحت القريشي، " تطور الفكر الاقتصادي"، ط1، عمان، دار وائل ، 2008، ص 41-42.

التبادل، حيث يمكن أن تتم عملية التبادل بدون الذهب و الفضة، بل إن أفلاطون يذهب إلى حد مهاجمة الذهب و الفضة على أساس أن استخدامهما كنقود يؤدي إلى نتائج غير محمودة من الناحيتين الأخلاقية و الاجتماعية، و من الملاحظ فعلا أن اهتمام الأفراد بالقيمة الذاتية للنقود (وهي مسألة واضحة في حالة المعادن النفيسة) قد يؤدي إلى انحرافها عن وظيفتها الأساسية التي تصورها أفلاطون وهي تسهيل التبادل و لقد قام أفلاطون باقتراح استخدام نوع آخر من النقود له قيمة صورية، وبهذا كان أول من طالب أن تكون قيمة النقود مستقلة تماما عن قيمتها الذاتية، و العجب أن أن الذهب و الفضة بقيا في التداول و استخدما كنقد في المجتمعات المختلفة في أنحاء العالم من عصر أفلاطون إلى ثلاثينات القرن العشرين، وبعبارة أخرى أن رأي أفلاطون لم ير النور إلا في التسعة العقود الأخيرة من تاريخ العالم.[1]

- **تقييم أفكار أفلاطون:**

تبرز أهمية أفكار أفلاطون الاقتصادية في ناحيتين هما:[2]

الأولى هي الأساس الاقتصادي لنشأة الدولة، فحاجة الافراد بعضهم للبعض الآخر تخلق نوعا من التضامن فيما بينهم.

الثانية أن تقسيم العمل عند أفلاطون يمثل التيار الفكري الذي وصل ذروته على يد آدم سميث في القرن الثامن عشر.

أما أهمية النقود فهي نتيجة منطقية لتقسيم العمل وضرورته لتحقيق تبادل السلع و الخدمات، أي أن أفلاطون اعتبرها مجرد وسيلة للتبادل.

1-2: الأفكار الاقتصادية لأرسطو (384-322) ق م

[1] : محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] : مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 42-43.

لقد وردت معظم الأعمال الاقتصادية لأرسطو في كتابيه الشهيرين "السياسة" و "الأخلاق" وتتميز بأنها أكثر تجردا من النواحي الأخرى غير الاقتصادية بالمقارنة مع أفلاطون وغيره من فلاسفة الاغريق، ولقد قام تحليل أرسطو في الاقتصاد على أساس وجود الرغبات وكيفية اشباعها، وبدأ أرسطو بتحليل وضع الاقتصاد القائم على الاكتفاء الذاتي للعائلات ثم استطرد منه إلى فكرة تقسيم العمل و المقايضة والنقود "وكان أحيانا يخلط بين النقود و الثروة وفيما يأتي نعرض أهم أفكار أرسطو في الموضوعات الاقتصادية:

أ. نظرية القيمة: لم يميز أرسطو بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية كما فعل الاقتصاديون فيما بعد، بل انه استنتج أيضا أن هناك علاقة بين الاثنين، ولكنه يحدد طبيعة هذه العلاقة، ولقد اهتم بمسألة العدل في تحديد الأثمان، ويعتقد البعض بأن اهتمام أرسطو بمسألة العدل كان ذا أثرين أحدهما في غير مصلحة التحليل الاقتصادي وثانيهما في مصلحته، ويرى (شومبيتر) أن الاهتمام "بالعدالة" أدى إلى إعاقة أرسطو عن إتمام تحليله الاقتصادي في هذا الحقل، ومن ناحية أخرى كان الاهتمام بالعدالة هو المحرك الأساسي الذي دفعه أصلا لمناقشة كيفية تحديد القيمة في الأسواق.[1]

ب. مفهوم الاحتكار: عرف أرسطو مفهوم الاحتكار بأنه انفراد بائع واحد لسلعة معينة في السوق، ولاحظ كيف أن المحتكر يستطيع فرض الثمن الذي يراه ويحقق أرباحا طائلة وفي مجال تفكيره في العدالة ، أستنبط أرسطو فكرة المبادلة المتكافئة التي تتمثل في مبادلة يحصل فيها كل طرف على قدر متساوي تماما لما يعطيه للطرف الأخر ، إلا أننا لا نستطيع أن نجد معيارا ذاتيا من مفهوم أرسطو لكي يدلنا على ما اذا كانت المبادلة متكافئة حقيقة أم لا . وكان أرسطو يدين الاحتكار والأسعار الاحتكارية إدانة تامة .

ج. النقود ووظائفها: يشير أرسطو إلى الحاجة إلى النقود من أجل تسهيل عملية تبادل السلع وذلك بسبب الصعوبات التي تواجه عملية المقايضة إلا أن نظرة أرسطو في النقود تختلف عن نظرة أفلاطون ، ففي الوقت الذي يقر فيه أرسطو على وظيفتي النقود المعروفتين،

[1] : محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 15.

وهي وسيط للمبادلة وأداة لقياس القيمة فإنه يضيف وظيفة ثالثة وهي أداة لحفظ المدخرات كما أخذ أرسطو بفكرة تختلف عن فكرة أفلاطون بخصوص أساس قبول النقود في المعاملات. ففي رأيه أن النقود إنما تقبل بسبب القيمة التي تكون لها المادة التي تصنع منها لكي تؤدي الوظيفة الأولى كوسيط للتبادل، في حين أن أفلاطون قد ذكر بأن النقود يجب أن تكون مستقلة عن قيمتها الذاتية.[1]

د- الفائدة: لقد سجل أرسطو الحقائق التي عاصرها عن الفائدة على القروض النقدية، كما لعن الفائدة ومن يعتمدون عليها في معاملاتهم حيث كانت متساوية تماما عنده للربا في جميع الحالات، ويلاحظ أن أرسطو لم ير أي مبرر للتفرقة بين الفائدة على القروض التي تستخدم لأغراض الاستهلاك أو تلك الخاصة بأغراض التجارة والنشاط الإنتاجي. فأرسطو وبصفة عامة لم ير أي مبرر لأخذ زيادة في قيمة النقود لمجرد انتقالها من انسان إلى يد انسان آخر (النقود عقيمة لا تلد) وكانت فكرته عن التبادل المتكافئ أو العادل تقف وراء مهاجمته للفائدة أو الربا.[2]

2- الفكر الاقتصادي عند الرومان

قام النظام الروماني على نشاط اقتصادي أساسي هو الزراعة من خلال استغلال الرق، حيث أضحت ملكية الأرض الزراعية الاستثمار الوحيد المأمون، والرقيق هم محرك النشاط الاقتصادي.

بدأت الزراعة على مستوى عائلات صغيرة وما لبثت أن أخذت تتوسع بالتدريج ويتوسع بتوسعها ملكية فئات قليلة من الأراضي الزراعية أما علاقات الإنتاج فقد كانت قائمة على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، وزادها توسعا عمل العبيد الاستثماري دون مقابل، حيث تخصصت منتجات المزارع الكبرى بصورة رئيسية للبيع في السوق، ولهذا اعتبر أن ما يميز

[1] : مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 45

[2] : محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 17.

النشاط الاقتصادي أنداك تطور أهداف الإنتاج من مجرد اشباع الحاجات الاستهلاكية إلى الإنتاج بهدف المبادلة وتكوين الثروات من قبل التجار وأصحاب رؤوس الأموال. فيما يخص التجارة فقد انحصرت في البداية في تبادل منتجات القرية الغذائية بمنتجات المدينة الحرفية، وبعد الفتوحات الرومانية نشطت الحركة التجارية وتكونت طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال الجديدة، وأخذ التحول ينتقل تدريجيا من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري وأخذت تختفي معه الطبقة المتوسطة من الزراع.

وأدى نمو التجارة والتداول النقدي إلى تطور الرأسمال النقدي الربوي وأخدت تنشأ شركة الملتزمين الذين كانوا يقومون بالعمليات التسليفية ويلتزمون بجني الضرائب وانتشرت بصورة واسعة مكاتب الصرافة حيث كانت عملية حفظ النقود وتحويلها تتم هناك

أما الأشخاص الذين كانوا يمارسون مهنة التجارة والربا وتقديم القروض بفائدة، بدأوا ينفصلون تدريجيا وشكلوا طبقة اجتماعية مميزة سميت طبقة الفرسان. وسادت التجارة الخارجية فيما بعد فكانت تستورد روما من الولايات التابعة إليها المنتجات الزراعية، وتصدر إليها المصنوعات المعدنية.

يعتبر النظام الروماني أوضح مثال على النظام الاقتصادي الزراعي، القائم على الرق، فيه الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي، وملكية الأرض الزراعية هي الاستثمار الوحيد المضمون، ثم إن الرقيق هم أساس النشاط الاقتصادي.[1]

[1] شاهد إلياس، حمزة بالي، " الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 7، العدد 2، 2016، ص8-9

الفصل الثاني: تاريخ الفكر الاقتصادي عند المسلمين

الفصل الثاني: تاريخ الفكر الاقتصادي عند المسلمين

بدأ الفكر الاقتصادي الإسلامي في الظهور في أواخر العصور الوسطى وعلى وجه التحديد في القرن الرابع عشر الميلادي، أي قبل بداية الفكر الاقتصادي الأوروبي. ولم تكن الظروف الاقتصادية تختلف كثيرا عن تلك التي كانت تعيشها المجتمعات الأوروبية، حيث كانت الزراعة هي النشاط الغالب كما كانت ملكية الأرض قاصرة على طبقة معينة. وإذا كان النظام الاقتصادي السائد في أوروبا هو الاقطاع فكذلك هو الحال في العالم الإسلامي، حيث الأرض موزعة بين السلطان الحاكم والأمراء وكبار قادة الجيش.

1-خصائص الفكر الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى

احترام الملكية الفردية: حيث أخذ القرآن الكريم بالملكية الفردية فأقرها ووضع أصولها مما ترتب عليه الاعتراف بالتفاوت بين الناس وتقسيمهم إلى طبقات. ومن نتائج ذلك أيضا الاعتراف بحق الإرث الذي يخفف من آثار التفاوت، وكذلك فرص الزكاة. و الخلاصة أن الملكية في الإسلام ملكية فردية ولكن هناك واجبات على المال، وتدخل من جانب الدولة لتخفيف ما يترتب على ذلك من مساوئ.[1]

- **الانسجام بين الروح والمادة:** ويظهر ذلك أول ما يظهر من أركان الإسلام. فالزكاة ركن مادي وروحي في نفس الوقت إلى جانب بقية الأركان، فالزكاة هي من جهة ضريبة على الثروة، ومن جهة أخرى تزكية النفس من عيوب الشح والبخل.
- **الانسجام بين دور الفرد (حرية الفرد) وبين دور الدولة (العدالة الاجتماعية):** اعتنت الرأسمالية أشد العناية بحرية الفرد على حساب العدالة الاجتماعية فعملت على تقزيم الدولة، فيما قدست الاشتراكية العدالة الاجتماعية على حساب حرية الفرد فعملت على تضخيم الدولة. أما الإسلام فانطلق من إباحة الحريات على تنوعها للفرد ما لم تتعارض مع ضوابط الشريعة. كأن يؤدي السلوك الفردي إلى ضرر للمجتمع وهنا يحق للدولة بل يجب عليها أن تتدخل.

[1] : مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 61

- **الانسجام بين المصلحة الفردية و المصلحة الجماعية:** فلا الفرد أهم من الجماعة ولا الجماعة أهم من الفرد.[1]
- **الحث على العمل:** مجد الإسلام العمل وحث عليه ولم يفاضل الإسلام بين أنواع العمل.
- **تحريم الربا:** حرم القرآن والسنة القرض بفائدة، والحكمة في ذلك منع استغلال حاجة المحتاجين، ورغبة الإسلام في ألا توجد في المجتمع الإسلامي طبقة تعيش من دخل رأسمالها دون أن تبذل جهدا من عمل.
- **محاربة الاحتكار:** نهى الإسلام عن الاحتكار حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم: لا يحتكر إلا خاطئ وقد تبعه الحكام المسلمون في تطبيق عقوبات على المحتكرين لمنع استغلال المحتكر للمستهلكين من خلال رفع السعر.[2]

2-المفكرون في الاقتصاد الإسلامي

2-1: الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون (1333 -1406) م: هو عبد الرحمن ابن خلدون، ولد عام 732 هـ في تونس، وتعلم على أبيه و على كثير من فقهاء عصره العلوم الشرعية، وبرز فيها كما درس التاريخ و قرأ كتب مشاهير المؤرخين أمثال الطبري و المسعودي واستفاد كثيرا مما كتبه الإفرنج، ويعتبر ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع إذ كتب آراءه وأفكاره في مقدمته التي أرادها مقدمة لتاريخه.[3]

-**الحاجات البشرية:** يقرر ابن خلدون بأن الانسان يحتاج إلى أشياء أساسية مثل الغذاء والملبس، وتتفرع من الحاجات الأساسية احتياجات أخرى تعتبر ثانوية ولكنها لازمة لإنتاج الحاجات الأساسية. وهناك حاجات أخرى تنشأ مع كل رقي وتقدم يحرزه المجتمع وهذه هي حاجات كمالية أو ترفيهية ويؤكد ابن خلدون بأن حجم السكان عامل مهم في تحديد حجم الاحتياجات البشرية.[4]

---

[1] : معاذ الشرفاوي الجزائرلي، " تاريخ الفكر الاقتصادي"، الجمهورية العربية السورية، الجامعة الافتراضية السورية، 2020، ص 25-26.

[2] : مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[3] : محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[4] : مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 66-67.

- **نظرة ابن خلدون إلى القيمة:**

فقد أعتبر أن العمل هو المصدر الحقيقي للقيمة، إن المنافع أصلها ومصدرها العمل الإنساني، إن المفادات والمكتسبات (السلع والمنتجات) كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الانسانية، وبالتالي فهو يوضح أن العمل الانساني يتجسد في قيم استعمالية (منافع) ويتجسد في قيم استعمالية (منافع).

إن مفهوم لا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول (في كل سلعة) يضع ابن خلدون ضمن رواد المفهوم الموضوعي في تحديد مقولة القيمة هذا المفهوم الذي طورته المدرسة الكلاسيكية بعد ذلك (بيتي، أدم سميث، ريكاردو).[1]

لقد أوضح بأن قيمة أي سلعة تتحدد بكمية العمل المبذول فيها وهذا نجده قد وضع الأساس الذي بنيت عليه نظرية القيمة لمن جاء من بعده .

الريع الاقتصادي عند ابن خلدون:

قام ابن خلدون بتحليل بعض النواحي التي تتصل بظاهرة ما نسميها اليوم بالريع. وأن الأساس الذي اعتمد عليها ابن خلدون في تحليله يكاد أن يكون هو نفس الأساس الذي اعتمد عليه (دافيد ريكاردو) في تحليله للريع التفاضلي .[2]

ويرجع ابن خلدون ارتفاع أسعار مواد الغذاء إلى زيادة الطلب الناجم عن الزيادة السكانية والذي دفع الكثير من البلدان إلى زراعة الأراضي الأقل خصوبة وما يستتبع ذلك من زيادة تكاليف الإنتاج نتيجة ادخال نفقات جديدة تؤثر بشكل أكبر على مستويات الأسعار.

واستطاع ابن خلدون المزج بين المتغيرات المباشرة وغير المباشرة في ربط العوامل الاقتصادية بالعوامل الاجتماعية في عرضه لفكرة الريع. كما توصل ابن خلدون قبل ريكاردو لنفس النتائج

[1] : فاضل عباس الحسب،" في الفكر الاقتصادي الإسلامي"، ط2، بيروت، عالم المعرفة، 1981، ص 60.

[2] : مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

بخصوص الارتباط بين نفقات الزراعة و التي تختلف تبعا لجودة الأرض و أسعار السلع الزراعية المنتجة.[1]

طبيعة العملية الإنتاجية وتقسيم العمل: تفوق ابن خلدون على آدم سميث في تحليله لتقسيم العمل الذي تميز بالشمولية والحركية حيث ربط بين التخصص وتقسيم العمل من ناحية والإنتاج من ناحية أخرى وانتقل إلى تحديد البعد الاجتماعي موضحا أن تقسيم العمل ضرورة اجتماعية حتمتها وأوجدتها الطبيعة البشرية الاجتماعية التي فطر عليها البشر وأرجع ذلك إلى أهمية التعاون كإطار تنظيمي ضروري لتقدم العمران.

تحدث ابن خلدون عن التخصص الدولي على أساس ما يتوفر للدولة من خبرات فنية وتكنولوجية في الصناعة ناتجة عن زيادة العمران والتقدم الاقتصادي، وبين أن رسوخ الصناعات في البلدان يرتبط بالحضارة التي تعيشها، اذ أن الدول ذات الحضارات العريقة توجد فيها الصناعات المتعددة التي تنشأ من خلال أحوال الترف.

ومن خلال تقسيم العمل يمكن تحقيق الاكتفاء من السلع الضرورية وتحقيق المزيد من الرفاهية والغنى التي يترتب عليها زيادة طلب الأفراد على الحاجات الكمالية. كما بين أن هذه السلع الجديدة والخدمات تستوجب قيام صناعات جديدة تعتمد على عناصر الإنتاج والعمال المهرة بما يؤدي إلى زيادة الطلب عليهم وتحسن أحوالهم ودخولهم مع زيادة فرص العمل نتيجة العمران المستمر وزيادة حصيلة الدولة من الجبايات.

يؤدي التخصص إلى تصدير الفائض من الإنتاج للبلدان الأخرى، وزيادة موارد الدولة وبذلك تستمر في زيادة نشاطها الاقتصادي و تحقيق التشغيل الكامل لكل عناصر الإنتاج.[2]

النشاط الاقتصادي واكتساب الدخل: يقر ابن خلدون بأن الدخل لا يتحقق إلا نتيجة للسعي والعمل. ويميز ابن خلدون بين أنواع النشاط الاقتصادي المختلفة وهي إمارة وتجارة وفلاحة

[1] : سيد شوربجي عبد المولى، " الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون الأسعار والنقود"، المملكة العربية السعودية، إدارة الثقافة و النشر، 1989، ص 55.

[2] المرجع نفسه، ص 24-25

وصناعة، ويفرق بين الإمارة وباقي النشاطات الاقتصادية، ففي حين أن الإمارة ليست مذهبا طبيعيا للمعاش فإن الفلاحة والصناعة والتجارة هي وجوه طبيعية للمعاش. وأن الصناعة لا تتحقق إلا في مرحلة الاستقرار وتكوين المدن. [1]

تحليل الأسعار: أدرك ابن خلدون تأثير كل من العرض والطلب في تحديد الأسعار وفي تقلبات تلك الأسعار. كما لاحظ ابن خلدون بأنه كلما اتسع البلد وزاد عدد سكانه كثر عمرانه، فإن أسعار السلع الضرورية وخاصة الغذائية، تنخفض والعكس بالنسبة للسلع الكمالية، فإن أسعارها ترتفع فبالنسبة للسلع الضرورية فإن الناس تعمل لكي توفر حاجاتها منها فيزداد عرضها وترخص أسعارها، وهذا ما يثير الاعجاب في ابن خلدون في نظر البعض، حيث أن ذلك يعكس مضمون التحليل الحركي (الديناميكي) في بحثه لتغيرات الأسعار. فقد ربط ابن خلدون بين عملية النمو وما يستتبعها من زيادة في الدخول وزيادة في الرفاهية من جهة وبين الطلب على الحاجات الكمالية من جهة أخرى. فالطريقة الديناميكية تقوم على تحليل تتابع المؤثرات والأثار في الزمن، فالتطور في كل فترة يوجد العوامل التي تحدد ما يحد في الغترة اللاحقة بحيث يربط التحليل فيما بين الفترات جميعا.

كما بحث ابن خلدون أثر اختلاف الثروة فيما بين البلدان المختلفة في طلب كل منها على أنواع السلع المختلفة وعرضها، وأثر كل ذلك على ما يعرف اليوم المستوى العام للأسعار، مفسرا اختلاف أسعار نفس السلع في البلدان المختلفة.[2]

2-2: أحمد بن علي المقريزي (772هـ -845 هـ): ولد عام 772 في القاهرة ومن أشهر أساتذته ابن خلدون الذي تتلمذ على يديه في القاهرة لعدة سنوات فأثر في مجرى كتاباته الاقتصادية والاجتماعية، تولى وظائف عديدة، وكان من أهم هذه الوظائف وظيفة الحسبة حيث تولى حسبة القاهرة فاختلط بأرباب المهن والأسواق والتجارات والمضاربات وبحث بالأسعار الجارية وأصول النقود وضبط المكاييل وما يتعلق بذلك من أصول هذه المهنة، كتب

[1] : مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2] : المرجع نفسه، ص 68.

المقريزي وألف بعض المؤلفات أشهرها "شذور العقود في ذكر النقود"، وكتاب "الأكيال والأوزان الشرعية".

توفي المقريزي عام 845 هـ بعد أن خلف وراءه علما وتراثا فكريا ضخما زاد عن مئة كتاب بين صغير وكبير. ومن أهم مؤلفاته في المجال الاقتصادي كتاب " إغاثة الأمة بكشف الغمة".[1]

1-أسباب الأزمة الاقتصادية عند المقريزي

يعمل المقريزي على تحليل أسباب الغلاء الشديد في الأسعار ويرجعها إلى سوء السياسة الاقتصادية وهي مسؤولية الزعماء. ويؤكد في كتابه بأن الغلاء والرخاء يتعاقبان منذ الخليقة، وأن الرخاء مرتبط برخص الأسعار والذي يرتبط بدوره بوفرة الأمطار والمياه التي تزيد من حجم المحاصيل وتدفع الأسعار إلى الانخفاض.[2]

2- نظرة المقريزي إلى النقود

لقد أوضح بأن سبب الارتفاع المستمر في تكلفة الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار يرجع الى زيادة كمية النقود المتداولة وهنا وضح المقريزي الأساس لأول نظرية في التاريخ الاقتصادي.

بهذا فهو يعتبر مؤسسا للنظرية النقدية التي قدمها بعده[3] irving fisher إن المقريزي يرى بأن زيادة كمية النقود المطروحة في التداول خاصة ذلك النوع من النقود المعدنية الرديئة تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا ما يؤدي إلى نشوء اختلال في عمليات التبادل القائمة، ذلك إن استعمال النقود النحاسية التي يسميها الفلوس أدت إلى اختفاء النقود المعدنية الجيدة المصنوعة من الذهب والفضة وبالتالي التخلي عنها كأساسي والتداول النقدي مما أدى إلى اضطرابات وفوضى في العمليات الاقتصادية .

---

[1] : محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 76-77.

[2]: مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص70-71.

[3]: أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، "تطور الفكر والوقائع الاقتصادية"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000، ص 42.

وهذا يبين بأن المقريزي قد سبق مفكري الاقتصاد الكلاسيكي فيما يتعلق بعدم حيادية النقود كما يبين الدور الفعال الذي يلعبه تغير كمية النقود على مستوى النشاط الاقتصادي ويلاحظ المقريزي أن اختفاء النقود الفضية تاركة المجال للنقود النحاسية تتداول في أثناء فترة المجاعة بعد أن كان النوعان من النقود جنبا إلى جنب في التداول ،منع انخفاض المنتجات وارتفاع الأسعار بدأت العملة الفضية من الاختفاء وذلك لأن ارتفاع المنتجات (بما فيها الفضة كمعدن له استخدامات أخرى في صناعة الحلي والأواني)، بمعنى انخفاض القوة الشرائية وهو ما يدفع الأفراد إلى تفضيل القطع النقدية الفضية عن النحاسية وهذا يجعل العملة الثمينة تميل إلى الاختفاء من التداول النقدي مفسحة المجال للعملة الأخرى لتسود في التداول وهكذا تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة، ولهذا نجد في الفكر المقريزي جوهر بما يسمى "بقانون فريشان"، كما توصل إلى فهم الفرق بين القوة الشرائية الكمية والقيمة الاسمية للنقود، وإدراك أثر التضخم المالي الذي يتمثل في زيادة الكتلة النقدية وارتفاع الأسعار على المداخيل [1]، وهكذا نجد المقريزي من خلال فكره قد أسهم في وضع النظرية النقدية التقليدية الحديثة المعاصرة .

[1]: خالد أبو قمصان،" موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2001، ص 23.

الفصل الثالث: تاريخ الفكر الاقتصادي في الحضارات الغربية

الفصل الثالث: تاريخ الفكر الاقتصادي في الحضارات الغربية

1- معالم الفكر الاقتصادي الأوروبي في العصور الوسطى:

بدأت العصور الوسطى منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي واستمرت نحو عشرة قرون (400-1450 م) وكان النشاط الزراعي هو المسيطر وكانت طريقة الإنتاج السائدة هي أسلوب الإنتاج الإقطاعي الذي كان سائدًا في أوربا.

يمكن تلخيص أهم معالم الفكر الاقتصادي الأوروبي في العصور الوسطى فيما يلي:

أ. إن الفكر الاقتصادي الذي كان سائدا في تلك الفترة خاضعا للتعاليم الدينية والتي تنبثق عن الفكر الكنيسي باعتبار أن الكنيسة هي صاحبة السلطة، ذلك أن كل القيم والأعمال بما في ذلك النشاط الاقتصادي تخضع للمبادئ الدينية التي تقوم عليها الكنيسة، حيث كان هناك مبدأين هما تمجيد العمل وعدم المساواة بين الطبقات .

ب. سيادة مبدأ الملكية الخاصة، حيث أن الاتجاه الفكري العام لا يحبذ الملكية الجماعية ونرى ذلك من خلال القديس توماس الأكويني Saint Thomas Aquinas الذي تزعم هذا الاتجاه، فهو يتفق مع أرسطو في رأيه حول الملكية الخاصة على أن يكون الانتفاع بتلك الملكية يعود على العامة .

ج. المدرسون يعتبرون التجارة نشاطا غير مرغوب فيه باعتباره أن التاجر في نشاطه يسعى للحصول على أكبر ربح ممكن وهو لا يستحقه بحيث تصبح غايته العليا هي السعي وراء الثروة وكما نعرف بأن رأيهم حول الثروة المادية هو الاعتدال في الحصول عليها أي حصول الإنسان على ما يكفيه طبقًا لظروف طبقته الاجتماعية وليس أكثر من ذلك وبالتالي فإن نظرتهم إلى التجارة امتزجت فيها الموافقة بالتحذير، فهم يرون أن التجارة مشروعة .و لكن بشرط وهو تحقيق ربح معقول، وهم يعتبرونها ضرورية، فبواسطتها يتم جلب السلع .

ولقد وضع "الأكويني" شروطا ثلاثة كي تصبح التجارة مقبولة ومشروعة وهي:

-عدالة التبادل بالمعنى الذي سبق لأرسطو إيضاحه أي التبادل الخالي من عنصر الاحتكار

- أن يسعى التاجر بنشاطه التجاري إلى الإبقاء على حياته

-أن يسعى التاجر بنشاطه التجاري إلى جلب النفع إلى بلد.

د. المناداة بسيادة الثمن العادل الذي يكون مقبولا من قبل المشترين والبائعين، حيث أنه لو بيعت السلعة بأكبر من قيمتها كان غير عادل بالنسبة للمشتري، ولو بيعت السلعة بأقل من قيمتها كان ذلك غير عادل بالنسبة للبائع.

لقد اتفق المدرسون على مبدأ عدالة الثمن غير أنهم اختلفوا في تحديد معيار معين له. فبالنسبة لتوماس الأكويني فإنه يرى بأن الثمن العادل هو "الثمن الذي يتساوى مع الإنتاج" والرأي الثاني يرى بأن الثمن العادل هو "الثمن الذي يغطي نفقة الإنتاج ويضمن للمنتج الحصول على ربح معتدل يمكنه من تحمل نفقات عائلته ومن فعل الخير" ورأي ثالث يعتبر الثمن العادل " الذي يضمن للعامل حياة ملائمة طبقا لما تقتضيه الطبقة الاجتماعية والعرف والتقاليد" كما يرى آخرون بأنه " الثمن الذي يتضمن الانحراف عنه الانحراف عن الأخلاق الفاضلة ."

هـ. بالنسبة للأجر العادل فإنه لا بد أن يكون كافيا لتأمين حياة كريمة للطبقة الأولى، ويعتبر أن الأجر الغير العادل هو الأجر المنخفض[1]

و. تحريم الفائدة والربا، فقد هاجم رجال الكنيسة الاقراض بفائدة انطلاقا من مقولة بأن الفائدة هي سعر الوقت وأن الوقت ملك الله لهذا السبب، دعوا على أن الاقراض بالفائدة بالتحريم المطلق. كما اسند توماس الأكويني في دعوته إلى تحريف القرض بالفائدة إلى أقوال أرسطو وإلى قرارات الكنيسة، فقد ذكر بأنه إذا أقرض شخصا آخر مبلغا من المال فهو لا يستحق إلا ثمن المال أو النقود ذاتها (أي قيمة القرض) وهذا هو الثمن المشروع، أما عن الفائدة على ذلك القرض فهي مقبولة لأنها ثمنا للاستعمال ولا يوجد بيع استعمال النقود (فهو منفصل عن بيع ملكيتها).

[1]: خالد أبو القمصان، مرجع سبق ذكره، ص 13.

د. وفيما يتعلق بمبدأ تدخل الدولة فإن رجال الكنيسة يروا أن تدخل الدولة ضروري لتنظيم المجتمع، وخاصة في ميدان الشؤون الاقتصادية ، فمثلا عليها أن تتدخل من أجل تحديد الثمن العادل والأجر العادل وتحريم الفائدة .[1]

هـ. بالنسبة لطرق الزراعة في ظل النظام الإقطاعي فقد انقسمت على العموم إلى ثلاثة أنظمة وهي كالتالي:[2]

1. نظام الحقل الواحد: تزرع جميع المحاصيل في الحقل الواحد ويستمر المزارع في تكرار هذه العملية حتى تقل خصوبة الأرض وتنخفض إنتاجيتها تبعا لقانون تناقص الغلة، حينذاك يضطر الفلاحون إلى الهجرة إلى حقل آخر .

2. نظام الحقلين: حيث يتم تقسيم الأرض إلى حقلين يزرع أحدهما ويترك الأخر دون زراعة حيث يتم زراعته في العام التالي وهكذا يتم التبادل بين الحقلين وبذلك تتجدد خصوبة الأرض ولا يضطر الفلاحون إلى هجرة الأرض .

3. نظام الثلاثة حقول: يقوم هدا النظام على الصورة التالية

– تقسيم الأرض إلى ثلاثة حقول، يزرع اثنان منها سنويا ويترك الثالث للراحة بدون زراعة .

– زراعة المحصول الواحد في الحقل الواحد لا يتم الأمر مرة واحدة كل ثلاث سنوات.

من مزايا هذا النظام أنه يحافظ على خصوبة الأرض. كما أنه يستغل الأرض الزراعية استغلالا أفضل ميث يترك ثلث (3/1) الأرض فقط سنويا دون زراعة وهكذا.

ومنه نستطيع القول أن التفكير الاقتصادي الأوروبي في العصور الوسطى لم يرتق إلى التفكير العلمي نظرًا لعدة عوامل، أهمها طبيعة الحياة الاقتصادية التي كانت سائدة حيث تتسم

---

[1] : خالد أبو قمصان، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2]: خباية عبد الرحمن، بوقرة رابح، "الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة"، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية 2009، ص 61-62.

بالركود، كما أون الكنيسة كانت تفرض الكثير من القيود على النشاط الاقتصادي رغم أن تلك الحقبة تتميز بشيء من التطور العلمي خاصة علم الاقتصاد.

2- الفكر الاقتصادي لمدرسة التجاريين (الرأسمالية التجارية)

لقد ظهر في أوروبا منذ منتصف القرن الخامس عشر تيار جديد من الفكر الاقتصادي أطلق عليه ما يسمى بالتجاريين أو المدرسة التجارية أو الفكر المركنتيلي نتيجة تطورات هامة حدثت من كثير من الدول خاصة في الدول الأوروبية، نتيجة تدفق المعادن النفيسة من الذهب والفضة على هذه الدول مما أدى إلى زيارة الثروة، مما تسبب في قلب الوضع الاجتماعي القائم، فأصبح التجار هم سادة العصر، وقد صاحب هذه التطور تطور آخر في الفكر الاقتصادي، ذلك أنه في هذه الفترة. فإن النظرية الاقتصادية أن الفكر الاقتصادي أخذ استقلاله عن الكنيسة ولكن تقرب من السياسة التجارية التي يقودها الملوك.[1]

2-1 نشأة الرأسمالية التجارية

يمكن ارجاع نشأة هذا المذهب إلى عام 1550 حيث ظهرت في إنجلترا جماعة تعرف باسم أنصار المعادن النفيسة وسادت سياسات وأساليب المذهب التجاري الاقتصادية طيلة نحو مائة وخمسون عاما في الدول الأوروبية خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر. [2] وممن روجوا لهذا النوع من السياسات والأساليب الإيطالي أنطونيو سيرا الذي نشر في عام 113 رسالة ضمنها تعاليم هذا المذهب الرئيسية، وآخر من أسهم في هذا الميدان (سير جيمس ستيوارت) بكتابة بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي الصادر في عام 1776.

وقد بدأت مجموعة من الأفراد أطلق عليهم التجاريون يكتبون المقالات عن التجارة الدولية ويدافعون عن فلسفة اقتصادية عرفت بالمذهب التجاري والتي تلخصت أهدافها في جمع المعادن النفيسة (الذهب و الفضة) والتي كانوا يعتبرونها أساسا لثروة الأمة وعظمتها، ويمكن الحصول عليها من مصدرين أولهما مناجم الذهب و الفضة و هي موجودة في بلدان محددة،

[1]Jean-Lous caccomo.Histoire des faits économiques ellipese Edition Marketing S.A paris 2015. P 144.

[2] : ضياء مجيد الموسوي، "أسس علم الاقتصاد"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 21

وثانيهما التجارة الخارجية، وانطلاقا من ذلك فقد اقترح التجاريون أن تقوم الدولة بالتدخل في الشؤون الاقتصادية وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات وخاصة الكمالية منها حتى تستطيع أن تخلق فائضا في ميزان المدفوعات لصالحها وتستقطب الذهب والفضة إليها. وبما أن جميع الدول التي تتم المتاجرة بينها لا تستطيع أن تخلق فائضا في الميزان التجاري في وقت واحد علما بأن كمية الذهب و الفضة ثابتة في وقت معين فإن بعض الدول تحقق مكاسب من المعادن النفيسة على حساب الدول الأخرى.[1]

2-2 مبادئ الفكر التجاري:

تدور أفكار التجاريين حول عدد من المبادئ يمكن اجمالها فيما يلي:

أولا: العلاقة بين ثروة الأمة وما لديها من المعدن النفيس: من المتفق عليه أن التجاريين كانوا يعلقون أهمية كبرى على الذهب والفضة باعتبارهما عماد ثروة الأمة، ويصدق ذلك بصفة خاصة على كتابات التجاريين قيل بداية القرن السابع عشر ومن ثم يميل بعض الشراح إلى إطلاق اسم "المعدنيين" على رجال الرعيل الأول من الفكر التجاري، إشارة عشر ومن ثم يميل بعض الشراح إلى إطلاق اسم "المعدنيين" على رجال الرعيل الأول من الفكر التجاري، إشارة إلى الأهمية الخاصة للمعدن النفيس في نظرتهم إلى الثروة، على أن يقتصر اسم التجاريين على المتأخرين منهم وهم الذين وضعوا الميزان التجاري الموافق في المقام الأول. وقد بلغت تلك الأهمية الخاصة للمعدن النفيس عند بعضهم إلى الحد الذي دعا آدم سميث القول بأن التجاريين كانوا في الواقع يخلطون بين ثروة الأمة ورصيدها من المعدن النفيس.

إن قوة الدولة تتجلى فيما تكسبه من المعدن النفيس فأثناء الحروب ولامتداد سلطات الدولة في الداخل يصبح عليها القيام بأعباء الدفاع أو الحروب والأمن والإدارة العامة، فالحاكم ليس في حاجة إلى منتوجات زراعية أو صناعية لمتابعة حروبه والقيام بسائر نفقات الدولة، وإنما هو حاجة مستمرة إلى نقد من ذهب وفضة. إذا امتلأت خزانة الحاكم بالمعدن النفيس وجد نفسه ودبت فيه وفي حكومته القوة وإذا خالفتها أصبح من العسير عليه أن يكون سلطاته

[1] : علي عبد الفتاح أبو شرار، " الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات "، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 35-36

أُو يحقق أُطماعه أو يدرأُ عن نفسه أطماع غيره، فالمعدن النفيس وقوة الدولة، توأمان لا ينفصلان إن وجد وجدت وإن ضاع ضاعت، ومن السهل بعد ذلك أن يختلط المعدن النفيس بفكرة الثروة ذاتها، وإلا فما هي الثروة إن لم تكن وسيلة القوة ودعامتها. [1]

كما يرى التجاريون أيضا أن الفرد يقاس غناه بما لديه من ذهب وفضة، ويزداد غنى بازدياد ما لديه من المعدن النفيس كذلك لشأن الأمم.

يضاف إلى ذلك أن التجاريين كانوا يخلطون بين رأس المال والنقود، فرأى هي المال عندهم فيما لدى البنك من نقود معدنية. وكانوا يشيرون إلى ندرة رأس المال وما ترتب على هذه الندرة من ارتفاع سعر الفائدة، ولما كان من المصلحة انخفاض سعر الفائدة لزم عن ذلك وجوب العمل على زيادة رأس المال وهذا معناه في تحليلهم العمل على زيادة كمية النقود أي الذهب والفضة.

كما أكد التجاريون في نظرتهم إلى الادخار ورأوا في تكديس المعدن النفيس أصلح أداة، حيث أن السلع الأخرى لا تصلح أداة للادخار، لقابليتها للتلف فإن المعدن النفيس، له من قوة التحمل ما يجعله خير وسيلة لحفظ الثروة وتحقيق فضيلة الادخار. [2]

ثانيا: تحقيق ميزان تجاري موافق

كانت نظرية التجاريين في التجارة الدولية نتيجة منطقية لوجهة نظرهم في العلاقة بين ثروة الأمة وما لديها من معدن نفيس، فالثروة عندهم تعتمد بصفة أساسية على ما لديها من معدن نفيس فالثروة عندهم تعتمد بصفة خاصة على ما لدى الدولة من ذهب وفضة، والاستزادة من المعدن النفيس معناه الإضافة إلى ثروة الأمة. ومن ثم إذا كان لدى البلد مناجم لهذه المعادن وجب أن تعمل الدولة على استغلالها بكل الوسائل. فإذا لم تكن لديها مناجم فالطريق

[1] سعيد النجار،" تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين" دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 28-29.

[2] : المرجع نفسه، ص 30-31.

الوحيد لزيادة رصيد البلد منها يكون عن طريق التجارة الدولية. أي تحقيق الفائض في الميزان التجاري حيث أن فائض الصادرات على الواردات لا بد أن يدفع بالمعدن النفيس.[1]

وفي ذلك يقول ميسلدن(1923)"إذا زادت قيمة السلع الوطنية المصدرة عن قيمة السلع الأجنبية المستوردة فإن القاعدة التي تصدق دائما أن المملكة تصبح أكثر غنى وإنتعاشا حيث أن الفائض لابد أن يأتي إليها بالمعدن النفيس".

ويقول توماس مان (1664) "إن الطريقة العادية لزيادة ثروتنا تتمثل في التجارة الخارجية حيث يتعين علينا أن نراعي دائما تلك القاعدة وهي أن نبيع للأجانب سنويا أكثر مما نشتري منهم في القيمة.

ولكن كيف تصاغ السياسة التجارية على النحو الذي يحقق الهدف المنشود؟ كيف تسيطر الدولة على علاقاتها التجارية بالعالم الخارجي بحيث تحصل دائما على ميزان تجاري موافق؟ يمكن أن نميز في هذا الصدد بين ثلاث فترات تمر بها النظرية التجارية:[2]

الفترة الأولى :

وهي التي تعرف بفترة السياسة المعدنية، وفيها رأي التجاريون أن الوسيلة الوحيدة للاحتفاظ برصيد الدولة من المعدن النفيس وزيادته لا تكون إلا بالرقابة المباشرة على كل عملية تتضمن انتقالا للمعدن النفيس إلى الخارج وأقتضى ذلك في إنجتلرا حظر تصدير الذهب والفضة كلية وتركيز كل المعاملات في الصرف الأجنبي والتجارة الدولية في يد موظفه عمومي يعرف باسم "صراف الملك"، وهو الذي يشرف على كل تصدير أو استراد أو تصرف في المعدن النفيس مع العالم الخارجي .

الفترة الثانية:

في هذه الفترة وجدت الدولة أنه يكفي لتحقيق ما تهدف أن تكون معاملات البلد مع كل دولة على انفراد من شأنه أن تسفر عن فائض في الصادرات على الواردات، ومن من لم تعد

[1] : محمد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، "مرجع سبق ذكره، ص 100-101.

[2] : سعيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

هناك ضرورة للرقابة المباشرة على كل عملية من العمليات كما كان الحال في فترة السياسة المعدنية وإنما يكتفي بالرقابة غير المباشرة على مجموع ما يتم من معاملات مع كل دولة بحيث يتحقق الفائض المنشود .

الفترة الثالثة :

في هذه الفترة بدأت تتضح فكرة الميزان التجاري كما نعرفها اليوم ومقتضاها أن مركز البلد النهائي يتوقف على مجموع ما تصدر منه ومجموع ما ستورده من العالم الخارجي فلا ضرورة لأن يسفر الميزان التجاري عن الفائض من قبل كل دولة على انفراد وإنما يكفي أن تكون قيمة ما يصدره البلد للعالم الخارجي أكبر من قيمة مما يستورده، ولا بأس من أن يكون الميزان التجاري مع دولة معينة غير موافق إذا كان ذلك يعوض بفائض موافق من قبل دولة أخرى حيث تكون النتيجة النهائية فائضًا موافقًا على التجارة الخارجية في مجموعها .

ثالثا: تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

الدولة هي مركز القوة و الرقابة الاقتصادية ومركز مصالحها واحترامها، ويجب أن تكون لها السيادة، وتركز المذهب القديم حول فكرة الحكومة المحلية، والشخصية المحلية، أما مذهب التجاريين فقد سار شوطا بعيدا في طريق المركزية، فهو حقا مذهب الحكم المطلق والحكومة القومية التي تطورت حديثا.[1]

واضح أن منطق التجاريين يقتضي تدخل الدولة في التجارة الخارجية، فإن الميزان التجاري الموافق لا ينشأ من تلقاء نفسه ولا بد أن يكون محلا لسياسة هادفة من الدولة، ومن ثم فقد نادى التجاريون بوجوب إخضاع التجارة الدولية لقيود بقصد تحقيق فائض دائم في الميزان التجاري، وتتمثل هذه القيود في فرض ضرائب جمركية على الواردات وحظر بعضها حظرًا مطلقًا كما تتمثل في إعانة الصادرات، غير أن تدخل الدولة لم يقف عند حدود التجارة الخارجية. فإن إعانة الصادرات يقتضي إشراف الدولة على إنتاج السلع المعدة للتصدير وتهيئة الظروف الأخرى المواتية لزيادة الصادرات، لذلك، فقد شهدت هذه الفترة في إنجلترا وفرنسا

[1] : فرديناند زوريخ، ترجمة عمر القباني،" الفكر الاقتصادي"، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2019، ص 132

وإسبانيا صورًا عديدة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وساعد على شيوع هذه الصورة من صور التدخل أن الدولة وجدت فيها وسيلة ملائمة لزيادة إيراداتها، وكذلك امتد تدخل الدولة إلى أسعار السلع ومستوى الأجور واستيراد العمال المهرة من الخارج وإنشاء صناعات وطنية واستغلال المزارع والمناجم في المستعمرات للحصول على المواد الأولية، وفي شؤون النقل البحري، وصناعة السفن، كانت قوانين الملاحة في إنجلترا التي صدرت في عهد كروميل cromnell(1961)نموذجًا لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وهي تتوجب نقل السلع المستوردة إلى إنجلترا على سفن مملوكة لرعاية إنجلترا ويقودها قبطان إنجليزي ويعمل عليها ملاحون ثلاثة أرباعهم على الأقل من الإنجليز، كذلك الحال بالنسبة للسلع المصدرة أو المستوردة بين إنجلترا ومستعمراتها. وفيما يتعلق بين إنجلترا والبلاد الأجنبية النقل إلا على سفن إنجلترا أو سقن مملوكة للبلد الأخر بالنسبة لما يستورده من إنجلترا[1] .

رابعا: ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي

ليس من الصعب أن نعرف وجهة نظر التجاريين في ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي، فبديهي أن التجارة الدولية تأتي من قمة الحرف التي تساهم في ثروة البلد، فهي الطريق الوحيد لزيارة رصيد البلد من المعدن النفيس، وقد أشار عدد من التجاريين إلى أن التجارة الداخلية لا تضيف شيئا إلى الثروة، فذلك أن ربح أحد الطرفين هو خسارة الطرف الآخر ومن ثم فلا جديد يضاف مهما كانت الصفقة مربحة، ولم يستطيع التجاريون أن يتصوروا أن تكون عملية المبادلة الداخلية مفيدة لطرفيها معًا. تأتي الصناعة في الترتيب بعد التجارة الدولية من حيث إسهامها في الثروة، فالصناعة في تقديرهم من أساس الصادرات التي تأتي للبلد بالمعدن النفيس، ومن ثم حمل التجاريون لواء التصنيع في بلاد أوروبا الغربية، وكان منطق نظريتهم إلى المعدن النفيس يوجب عليهم معاملة السلع المستوردة على قدم المساواة من حيث إخضاعها لقيد أو أخر دون تفرقة بين أنواع السلع، غير أن سياسة التصنيع اقتضت الخروج على هذا المنطق ومن هنا جرى بعضهم على التفرقة بين أنواع مختلفة من الواردات.

[1] : سعيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص34

غني عن البيان أن الزراعة لم تحظ من التجاريين بتقدير يذكر صحيح أن العناية بأنواع معينة من الحاصلات قد تساعد على رخص في المواد الغذائية والحد من وارداتها غير أنهم لم يجدوا في الزراعة مجالا لزيادة رصيد البلد من المعدن النفيس أو مجالاً لتصدير كمية كبيرة من العمل الوطني إلى الخارج، ولذا جاءت الزراعة في ذيل قائمة أوجه النشاط الاقتصادي .[1]

خامسا: زيادة حجم السكان

تتركز الآراء عن السكان في الفكر التجاري حول تشجيع زيادة السكان، والواقع أن خطر زيادة السكان لم يكن يخطر على بال رجال مذهب التجارة في عصر عملت فيه الحروب و الفقر وانتشار الأوبئة عملها بين السكان، وكانوا يدعون أن زيادة عدد السكان تزيد من قوة الدولة وثروتها ويقول فون سكندروف الألماني" إن أعظم ثروة للبلاد تتمثل في إعداد السكان الجيدي التغذية"[2]

الغاية النهائية من السياسة الاقتصادية في نظر التجاريين تنحصر في قوة الدولة وعظمتها، أما رفاهية الفرد فقد كانت فكرة غريبة عليهم، فلم يدر في خلدهم أن يكون هدف السياسة الاقتصادية هو العمل على إشباع الفرد وزيادة رفاهيته. ومن هنا كانت نظرتهم إلى السكان، فكلما زاد حجم السكان كانت الدولة أكثر قدرة على إنشاء الجيوش القوية وتحمل ما يصبها من خسائر في حروبها مع الدول الأخرى، ومن ناحية أخرى فإن ازدياد حجم السكان يؤدي إلى زيادة السيد العاملة ورخصها مما يساعد على نمو الصناعة، بعبارة أخرى فقد نظر التجاريون إلى السكان باعتبارهم مصدر اليد المحاربة واليد العاملة وكلاهما ضروري لقوة الدولة ونمو صناعتها. أما ما يترتب على زيادة عدد السكان من احتمال الضغط على المواد الغذائية وانخفاض مستوى معيشة الفرد، تلك الفكرة التي أصبحت فيما بعد محور التفكير وموضع القبول من ريكاردو واتباعه، فقد كانت بعيدة كل البعد عن آفاق التجاريين لذلك فإنهم لم يترددوا في تأييد العمل على زيادة حجم السكان.

---

[1]: سعيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 35-37.

[2] : فرديناند زوريخ ، مرجع سبق ذكره، ص 134

2-3 سياسة التجاريين الاقتصادية

لقد ظهر التجاريون في كل البلاد الأوروبية، لكن يلاحظ أن السياسات الاقتصادية التي طبقت قد اختلف بعضها من دولة لأخرى، وإن كان هناك اتفاق بين البعض الآخر وبالإجمال يمكن القول إن سياسات التجاريين الاقتصادية التي طبقت داخل الدولة نفسها كان هناك اختلاف فيها من دولة أخرى. أما سياساتهم التي تتعلق بالتجارة الخارجية فقد كان هناك اتفاق في خطوطها العامة بين الذين كتبوا للرأسمالية التجارية.

في مقابل محدودية موضوعات السياسة الاقتصادية الداخلية للتجاريين نجد أنه كان لهم اسهام واضح في السياسة الاقتصادية الخارجية للدولة، محور سياستهم في هذا الصدد يتلخص في الحصول على المعادن النفيسة وفتح أسواق لمنتجات دولتهم، و الهدف الرئيسي كان حصول الدولة على المعادن النفيسة من الخارج أو بعبارة أخرى كيف تزيد الدولة من مخزونها من هذه المعادن، وقد استخدموا لذلك توجيه التجارة الخارجية مع الدول الأخرى. يقال في هذا الصدد إن البحث عن الذهب في البلاد البعيدة كان الشكل الموسع الذي يأخذه التوسع التجاري. ويقول كولوس: إن الذهب شيء مدهش، من يملكه يكون سيد أي شيء يريده.

وقد نادى التجاريون بسياسة الميزان التجاري الموافق. ويعني أن تبيع الدولة إلى الخارج بأكثر مما تشتري منه، وذلك لتحصل منه على فائض في شكل معادن نفيسة، ومن سياساتهم أنه إذا كانت الدولة لا يوجد بها مناجم ذهب فإنه لابد أن يكون لديها سياسة لتحصل عليه من الخارج.

يمثل ما سبق أهم ملامح السياسة الاقتصادية التي نادى بها التجاريون. وقد طبقت هذه السياسة في عصرهم، عصر الرأسمالية التجارية، ويعتبر التجاريون من هذا الجانب أول فريق اقتصادي يكون له سياسة اقتصادية. وتطبق هذه السياسة. ومن هذا الجانب يوصف التجاريون بأنهم رواد السياسات الاقتصادية، هذا من وجه، ومن وجه آخر يكيف التجاريون بأن مذهبهم كان مؤسسا على تدخل الدولة، بعبارة أخرى إن السياسة الرأسمالية للرأسمالية التجارية هي

سياسة تدخلية. وبسبب هذا يربط بعض الاقتصاديين بين السياسات الاقتصادية للرأسمالية التجارية و السياسات اللازمة أو المطبقة في بعض البلاد النامية.[1]

2-4 تقدير مذهب التجاريين

مما لا شك فيه أن المذهب التجاري استطاع أن ينمي الصناعة والتجارة وأن يحرر الأنشطة الاقتصادية ويفعل دور النقد في الحياة الاقتصادية لكنه أخطأ في تحديد مفهوم الثروة فالثروة ليست هي الذهب والفضة إنما هي المقدرة الإنتاجية التي تمد المجتمع بوسائل اشباع حاجاته. كما أن السعي المفرط لتركيم الذهب والفضة من خلال سياسة الميزان التجاري الفائض كان السبب في زيادة المتداول النقدي ومن ثم في التضخم الذي أفقد منتجات الدول التي تعتمد تلك السياسات قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، كما حصل بالنسبة لإسبانيا ولم تفلح كل التشريعات الاقتصادية في الحد من هروب الذهب بعد حصول التضخم.

لقد كانت السياسات التجارية سياسات عدوانية تسببت في تخلف المستعمرات وتكريس تبعيتها كما أنها تسببت في سحق قطاعات اقتصادية مهمة كالقطاع الزراعي لأن الاهتمام كان منصبا على الصناعات التصديرية. وعلى العموم يمكننا القول أن المذهب التجاري كان متشائما لأنه آمن بمحدودية الثروة وكان ساذجا أيضا اذ أنه ربطها بالذهب و الفضة وكان عدوانيا لأنه لم يتوان عن اعتماد أي وسيلة في تحصيلها ولو كانت على حساب الغير أو حتى على حساب مواطنيه، فخفض أسعار المنتجات الزراعية لتخفيض تكاليف الإنتاج فأسهم في إفقار جمهور الفلاحين كما دعا إلى خفض الأجور كذلك فأضر بالعمال، وكانت الحواجز الجمركية نتيجة حتمية للتوجهات الأنانية للسياسات الاقتصادية.

ومع كل ما تقدم فإن السياسات التجارية قد دعمت الكيانات السياسية الناشئة وساهمت في تسريع التراكم الرأسمالي. وتجدر الإشارة أن بعض أفكار التجاريين قد وجدت لها بعثا فيما بعد فالعلاقة بين المتداول النقدي والثروة يمكن أن تكون صحيحة وإن كانت غير مباشرة وذلك عن طريق تخفيض سعر الفائدة ومن ثم تشجيع الاستثمار وهي قناعة كينزية. كما أن الرقابة على الصرف مثلت واحدة من أبرز مظاهر تدخل الدولة وتوجيهها للحياة الاقتصادية. أما

[1] : رفعت السيد عوضي، " تاريخ الفكر الاقتصادي"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص 78-79.

السعي إلى الميزان الفائض فقد ظل واحدا من المؤشرات الهادية للسياسات الاقتصادية، وإن كان الالتزام بها من قبل الجميع أمرا مستحيلا لأن الفائض لا بد أن يقابله عجز وكتخريج لهذا التناشز فإن العجز في موازين المستعمرات أصبحت أمرا محتما لقبول فكرة الفائض في الدول الأم. [1]

3-الطبيعيون (الفيزيوقراط)

نشأت في فرنسا مجموعة من الأفكار الاقتصادية في نهاية حكم لويس الخامس عشر اصطلح على تسميتها بأفكار الطبيعيين، فقد قام مجموعة من الفلاسفة الاقتصاديين بتقديم نظرية متكاملة عن النشاط الاقتصادي، وهي نظرية مبنية على دراسة الانسان وعلاقته بالعالم الطبيعي. وعلى رأس هذه المدرسة طبيب فرنسي اسمه فرانسوا كيناي، وقد نشر عدة مؤلفات أهمها "الجدول الاقتصادي" 1758 ثم أصدر كتابا آخر اسمه "القانون الطبيعي" 1765
وقد انتشرت آراء كيناي وحققت نجاحا كبيرا ف الأوساط العلمية والسياسية وظهر عدد من المفكرين الذين عملوا على نشر هذه الأفكار وتطويرها، منهم ميرابو الأب ودي نيمور ومرسييه دي لارفيير.

ويتميز الطبيعيون بأمرين:[2]

- إنهم آخر المفكرين الاقتصاديين اللذين تعرضوا لمشكلة التفضيل بين أنواع النشاط الاقتصادي والبحث عن أفضل المهن.
- أنهم أول المفكرين الاقتصاديين اللذين بحثوا بطريقة منظمة عن أفضل النظم الاقتصادية التي تحقق الرفاهية، وطالبوا بالأخذ بنظام الملكية الخاصة وضرورة الحرية الفردية.

3-1 الآراء الاقتصادية للفيزيوقراط (الطبيعيين)

-فكرة النظام الطبيعي:

[1] : عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، " الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 53-54.

[2] : حازم الببلاوي، "دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي"، الطبعة الأولى، دار الشروق، 1995، ص 46.

اعتقد الطبيعيون أن الظواهر الاقتصادية حالها حال الظواهر الطبيعية والبيولوجية تخضع لقوانين طبيعية، لا دخل لإرادة الانسان في إيجادها و هذه القوانين تحكم مظاهر الحياة الاقتصادية كافة.[1]

هذه المبادئ كانت النواظم الأساسية للقوانين الطبيعية يتم من خلالها تنظيم الحياة الاقتصادية، وما يميز هذه القوانين جملة من الخصائص هي:

- أنها مطلقة وتتصف بالعمومية، وكل محاولة من الفرد لعدم تطبيقها يكون جزاؤها إلحاق بعض الألم به فيضطر للرجوع إليها.
- أنها ذات طابع عالمي، إذ تنطبق على أوضاع المجتمعات كافة في العالم، بصرف النظر عن خصوصيتها وظروفها.
- أنها أبدية (أزلية) غير قابلة للتبديل أو التغيير على حد قول كيناي مؤسس هذه المدرسة.
- هي قوانين إلهية، بمعنى أن الله هو الذي فرضها وحتمها، ولما كان الله سبحانه وتعالى يريد الخير للبشر فلابد أن تكون تلك القوانين هي الأخرى خيرا ولن ينتج عن تطبيقها ضرر للناس.

لهذا يجب أن تتبع ولا يجب مخالفتها، كما أن القوانين الوضعية يجب أن تقترب بنصوصها مع ما تمليه القوانين الطبيعية، وقد بين الطبيعيون أنه ليس في وسع أي فرد أن يدرك فحوى هذا النظام والقوانين الطبيعية التي يمكن استخلاصها منه، إلا من قبل الصفوة أو النخبة من الناس وهم الطبيعيون.

كما أن الحرية الفردية والحرية الاقتصادية وحرية الملكية هي بعض ما يمليه علينا النظام الطبيعي حسب اعتقادهم.

هذه الرؤيا تحمل في ثناياها تفاؤلا مفرطا لسير الحياة الاقتصادية عند الطبيعيين. وما تم استخلاصه بهذا الشأن من أن كل فرد عندما يسعى لتحقيق مصلحته الشخصية، فإنه

[1]: عبد علي كاظم المعموري، "تاريخ الأفكار الاقتصادية"، الطبعة الألى، عمان، دار و مكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2011، ص 290

يسعى في الوقت نفسه لتحقيق مصلحة الجماعة، فهذه الأخيرة ما هي إلا مجموع المصالح الفردية.[1]

- **نظرية الناتج الصافي:**

كان قياس الطبيعيين للثروة بالناتج الصافي حيث أنه يمثل القيمة الفائضة التي يمكن استهلاكها مع بقاء قدرة البلد الإنتاجية على ما هي عليه. إذ زاد الناتج الصافي زاد ثراء البلد وزادت قدرتها على الاستهلاك والعكس بالعكس.

إن الربط بين الثروة وبين وسائل إشباع الحاجات يعتبر خطوة كبرى إلى الأمام بالقياس إلى النظرة التجارية الضيقة. ومن الممكن أن ننظر إلى فكرة الناتج الصافي على أنها صورة معدلة لما نسميه الناتج القومي. فهي لا تنصرف إلى القيمة الكلية للمجهود الإنتاجي خلال مدة معينة. وإنما إلى القيمة الصافية التي يضيفها هذا المجهود بحيث يقتطع من القيمة الكلية ما يقابل الاستهلاك ونفقات العمل خلال الفترة الإنتاجية. بهذا المعنى يصدق الناتج الصافي على كل أنواع النشاط الاقتصادي التي تسفر عن " قيمة صافية" ولا محل لتفضيل نشاط اقتصادي على آخر. غير أن الطبيعيين يرفضون هذا التفسير الواسع لمعنى الناتج الصافي، وعندهم أن الناتج الصافي ليس من خصائص النشاط الاقتصادي بصفة عامة ولكنه مقصور على الزراعة دون غيرها. فالزراعة هي النشاط الاقتصادي الخلاق وهي مصدر الناتج الصافي، أي مصدر الثروة، وما عداها من فروع النشاط الاقتصادي الأخرى ليست إلا عالة عليها. [2]

– دورة المنتج الصافي (الجدول الاقتصادي)

بعد أن بين الطبيعيون أن النشاط الوحيد المنتج، تعرضوا لكيفية توزيع الناتج الصافي عن طريق استخدام الجدول الاقتصادي. وقد قدم كيناي الجدول الاقتصادي، وفيه يبين كيفية توزيع الصافي بين طبقات المجتمع، وقد تأثر في ذلك بمهنته كطبيب، فوضع الجدول الاقتصادي على نموذج الدورة الدموية التي اكتشفها هارفي منذ قرن (القرن السابع عشر).

---

[1] : عبد علي كاظم المعموري، مرجع سبق ذكره، ص 291.

[2] : سعيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 57–58.

فالجدول الاقتصادي يبين كيفية توزيع الناتج الصافي بين طبقات المجتمع، وهو ليس بنظرية للتوزيع بالمعنى المفهوم حديثا، ولكنه يكتفي بعرض دورة الناتج الصافي بين طبقات المجتمع، وهو ليس بنظرية التوزيع بالمعنى المفهوم حديثا، ولكنه يكتفي بعرض دورة الناتج الصافي بانتقال الدخول من طبقة إلى أخرى.

وقد قسم كيناي المجتمع إلى ثلاث طبقات:

- **الطبقة المنتجة:** وتشمل العمال الزراعيين الذين يقومون على خلق الناتج الصافي، وهو الزراعة.
- **طبقة الملاك العقاريين:** وهؤلاء وإن لم يكونوا منتجين بالمعنى المتقدم، إلا أن الطبيعيين رتبوا على دورهم أهمية خاصة، وبذلك احتلوا مكانا وسطا بين طبقة المنتجين والطبقة العقيمة.
- **الطبقة العقيمة:** تشمل ذوي الحرف الأخرى غير الزراعة، ويدخل فيها العاملون في الصناعة والتجارة. وكان كيناي يعتبر هذه الطبقة عقيمة طبقا لنظريته في الإنتاج الصافي، حيث أنها لا تضيف إلى الإنتاج الصافي كما هو الحال في الزراعة.[1]

وتبعا لذلك يجري كيناي عملية توزيع الناتج على هذه الطبقات، بافتراض أن الإنتاج الزراعي الكلي يساوي خمسة مليارات فرنك فرنسي، منها ملياران فقط هو الفائض (المنتج الصافي)، وبذلك يكون التوزيع على النحو الآتي:[2]

طبقة ملاك الأرض:

- تتسلم مليارين كبدل إيجار عن أراضيها.
- تنفق مليار فرنك في شراء بضائع زراعية من الطبقة المنتجة.
- تنفق مليار فرنك في شراء بضائع من الطبقة العقيمة (الصناع والتجار).

الطبقة العقيمة:

[1] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[2] عبد علي كاظم المعموري، مرجع سبق ذكره، ص 295-296.

–تتسلم مليار فرنك من طبقة الملاك لقاء بيع بضائع لها

– تسلم مليار فرنك من الطبقة المنتجة لقاء بيع بضائع وأدوات لها.

– تنفق هذين المليارين في شراء سلع زراعية من الطبقة المنتجة.

الطبقة المنتجة:

- تنفق مليارين كبدل إيجار إلى طبقة ملاك الأراضي.
- تنفق مليارا لقاء شراء سلع صناعية من الطبقة العقيمة.
- تتسلم مليار فرنك من طبقة ملاك الأرض لقاء شراء سلع زراعية.
- تتسلم مليارين فرتك من الطبقة العقيمة لقاء شراء سلع زراعية.
- تبقي مليارى فرنك فرنسي لإعادة الإنتاج في القطاع الزراعي.

ويمكن تلخيص ما سبق من خلال الشكل أدناه

الشكل 01: دورة الناتج الصافي

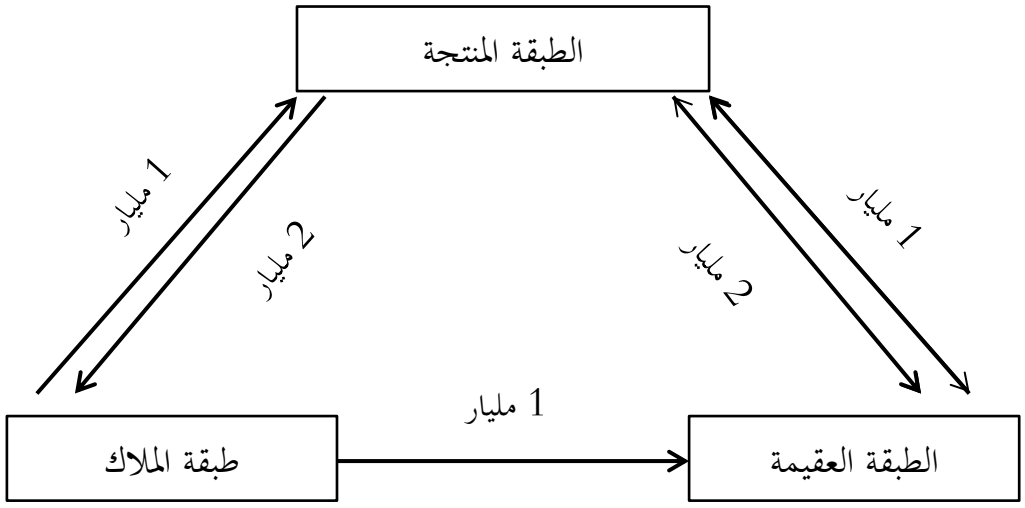

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على ما سبق

يتضح من هذا التوزيع أن جميع الدخل المتولد يؤول إلى طبقة المزارعين (الطبقة المنتجة)، وهكذا تبدأ دورة الإنتاج والدخل في هذه الطبقة وتنتهي بها، وهذا يمثل أول تحليل لدورة الدخل والإنتاج في إطار التحليل الكلي وهو بمثابة التدفق الدائري للدخل.

- **موقف الطبيعيين من الادخار والأجور والضريبة**

اعتبر الفيزيوقراط الادخار عنصر تسرب في دورة الدخل وهو يعني أن الناتج للدورة اللاحقة سوف ينقص بمقدار مساو للمبلغ المدخر أي أن الادخار يتسبب في ميول انكماشية في الناتج، هي فكرة تتبناها النظرية الاقتصادية المعاصرة.

كما أن انخفاض الأجور عنصر منقص للطلب على المنتجات الغذائية لدا دعوا إلى زيادة الأجور بهدف رفع أسعار المنتجات الزراعية.

أما بصدد الضريبة: فقد آمنوا بوحدة الضريبة على القطاع الزراعي لأنها أسهل إدارة وأكثر منطقية لأن من يدفع الضريبة من الطبقات العقيمة يرحلها إلى الطبقة المنتجة، لذا يكون من الأولى الاقتصار على ضريبة موحدة تفرض مباشرة على الناتج الصافي. [1]

-نظرية الدولة:

إن إيمان الطبيعيين المطلق بالنظام الطبيعي والقوانين الطبيعية ودعوتهم إلى الحرية، وعدم التدخل في هذا النظام من خلال تشريع قوانين وضعية تتعارض معه، وبناء على ذلك دعوا إلى تقليص دور الدولة ووظائفها وحصرها في جوانب معينة.

وقد حصر الطبيعيون وظائف الدولة في الآتي:[2]

- صيانة النظام الطبيعي والعمل وفق قوانينه والمحافظة على أسسه مثل الملكية الخاصة، وحق التعاقد والمنافسة الحرة وكذلك إشاعة العدل والأمان في البلد.
- نشر الثقافة والتعليم وخصوصا تثقيف الناس وتكوين رأي عام سليم لديهم يتمكنوا به من تفهم محتوى النظام الطبيعي والعمل بموجبه.

---

[1] عبد الجبار عبيد السبهاني، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] عبد العلي كاظم المعموري، مرجع سبق ذكره، ص 301.

- القيام بالأشغال العامة وذلك مثل تشييد الطرق والجسور والقنوات...الخ، لأن هذه الأعمال تؤدي إلى تسهيل الاتصال بين المناطق المختلفة ورفع قيمة أراضيها.

بالإضافة إلى ذلك فقد حذر كيناي من لجوء الدولة إلى القروض لسد نفقاتها، وأن تتحاشى ذلك قدر الإمكان، وسبب رفض كيناي للقروض، هو لأنها تولد طبقة من الممولين الذين يعتاشون على الفوائد التي يجب أن تنفقها الدولة للصالح العام، كما أن النقود المقترضة سوف تسحب من الدورة العامة للثروة. فيهبط الإنتاج ويقل الناتج الصافي.

- فكرة الثمن المجزي[1]

وقد خلص الطبيعيون من هذا التحليل بنتيجته المنطقية وتنحصر في وجوب العمل على تحقيق أقصى قدر ممكن من الناتج الصافي سواء من حيث كميته أو من حيث قيمته. وكلما كانت كمية الناتج الصافي كبيرة، وثمنه مرتفعا، كان ذلك ادعى إلى زيادة الثراء، ومن هنا كانت الثروة في نظر كيناي تقترن بالوفرة مع ارتفاع الثمن، أما الوفرة مع الرخص فلا تعتبر ثروة والندرة مع ارتفاع الثمن بؤس خالص.

ومن حيث الوفرة أو كمية الناتج الصافي نادى الطبيعيون بإتباع السياسات الاقتصادية التي تساهم في زيادة إنتاجية الأرض ومن ذلك إحلال الزراعة على نطاق كبير محل الزراعة الصغيرة، وتوجيه رؤوس الأموال إلى الزراعة وحث ملاك الأراضي على القيام بالتحسينات العقارية، وتحديد سعر الفائدة على القروض وإعطاء المستأجر ضمانات في حيازته عن طريق طول مدة الإيجار.

أما من حيث قيمة الناتج الصافي فقد نادى الطبيعيون بوجوب ان يسود ما يسمى بالثمن المجزيbon prix فلا يكفي أن تزيد إنتاجية الأرض، ولا بد أن يقترن ذلك بثمن معقول للحاصلات الزراعية يمكن الزراع من تحقيق قيمة كبرى للناتج الصافي. ويتحقق هذا الثمن المجزي عند الطبيعيين بتشجيع استهلاك المواد الغذائية. ومن ثم فقد نادى الطبيعيون بوجوب أن تحصل الطبقة العاملة على أجور مرتفعة حيث أن الجزء الأكبر منها ينفق على ناتج

[1]: سعيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 64-65.

الأرض. وبتشجيع الصناعة التي تستخدم قدرا كبيرا من المواد الأولية وقدرا قليلا من العمل لما يترتب على مثل تلك الصناعات من زيادة الطلب على المواد الأولية والحاصلات الزراعية. كما أنهم نادوا فوق ذلك بحرية التجارة الداخلية والخارجية باعتبار أن هذه الشرط الجوهري لسيادة الثمن المجزي للحاصلات الزراعية.

3-2 تقدير الفكر الطبيعي

إيجابيات الفكر الطبيعي

- يعتبر الطبيعيون بالمشاركة مع الفلاسفة الانجليز هم واضعوا أسس المذهب الفردي، أو مذهب الحرية أو الراديكالية كما يطلق عليه أحيانا. وقد تكون مساهمة الطبيعيين في تأصيل الجانب الاقتصادي من المذهب الفردي أوضح من مساهمة الفلاسفة الانجليز لأن الطبيعيين هم الذين صاغوا العبارة المشهورة: أتركه يعمل – أتركه يمر – ويتأسس مذهب الطبيعيين على أن هذه القاعدة تمثل الحكمة السياسية في شكلها المطلق. وبتقريرهم لهذا المبدأ يكونون قد وضعوا أهم مبادئ الحرية من منظورها الاقتصادي للنظام الرأسمالي ويمثل هذا تميزا لهم.

وكذلك من أهم أسس المذهب الفردي الذي وضعه الفكر الطبيعي هو حرية التجارة. ويعتبر الطبيعيون أول فريق يدافع عن الحرية الغير مشروطة للتجارة. ويظهر تفوقهم بالمقارنة مع المدرسة التجارية التي سبقتهم مباشرة حيث كان الاحتكار هو الشكل المألوف، والمدافع عنه في التجارة.[1]

- سعى الطبيعيون إلى تحرير البحث الاقتصادي من هيمنة الاعتبارات الفلسفية والدينية التي سيطرت عليه من قبل ومن الاعتبارات السياسية التي سيطرت عليه مع انبثاق المذهب التجاري، وبذلك أفلح الفيزيوقراط في الارتقاء بالمعرفة الاقتصادية إلى المرحلة العلمية إذ سعوا لاكتشاف القوانين التي تحكم الحياة الاقتصادية.
- على يد الفيزيوقراط اتضحت معالم التحليل الديناميكي الذي يأخذ بعين الاعتبار توقيت الآثار المتشابكة في الحياة الاقتصادية وقد كان مدخلهم في التحليل مدخلا كليا، ولعل

[1] رفعت السيد عوضي، مرجع سبق ذكره، ص103.

الجدول الاقتصادي الذي يصور دورة الدخل كتدفق خير توكيد لهذه الحقيقة، وهذه فكرة لها صدارتها في النظرية الاقتصادية المعاصرة، وقد عرف للفيزيوقراط موقفهم السلبي من الادخار وموقفهم الإيجابي من الأجور لأن ذلك يعضد الطلب وبالتالي يرفع مستوى الدخل.

- استطاع الطبيعيون تحديد مفهوم الثروة وفصله عن مفهوم النقود المعدنية الذي تلبس بها من خلال تركيزهم على الإنتاج المادي وليس على كم النقود.[1]

سلبيات الفكر الطبيعي

– إن الاقتصاد السياسي لا يخضع لقوانين طبيعية ثابتة، مطلقة وعامة كتلك التي تخيلها الطبيعيون، فالظواهر الاقتصادية تتغير وتتطور وبالتالي فإن القوانين التي تحكمها يطرأ عليها التغير والتطور تبعًا لذلك. وعلى ذلك فإن أحدًا لا يؤمن إمانًا مطلقًا في عصرنا الحالي بأن القوانين الاقتصادية قوانين حتمية لا انفكاك. منها ولا يمكن التغلب عليها. [2]

– كانت فكرتهم عن الإنتاج قاصرة ومحدودة وذات طابع مادي، ذلك أن الزراعة وحدها هي النشاط المنتج. هذه الفكرة لا يمكن التسليم بها فالإنتاج هو كل خلق لمنفعة جديدة، أو زيادة لمنفعة موجودة من قبل، ومن ثم تصبح الصناعة والتجارة أنشطة منتجة لأنها تخلق المنافع وتزيدها، ويترتب على ذلك عدم صحة نظريتهم في الضريبة الواحدة التي تفرض على دخل المزارعين، باعتبارها ممثلة للناتج الصافي للجماعة.

– الاقتصار على نظام الضريبة الوحيدة التي تفرض على النشاط الزراعي فقط، وبالتالي لا يحقق العدالة في توزيع الأعباء الضريبية على جميع فروع النشاط الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى أن الدولة لا يمكنها الاقتصار على ضريبة واحدة لتمويل نفقاتها المتزايدة.[3]

---

[1] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، مرجع سبق ذكره، ص 58–59.

[2] محمد حلمي مراد، "المذاهب والنظم الاقتصادية"، ط2، مطبعة النهضة مصر، القاهرة ، 1952، ص 59

[3] رفعت محجوب ، " الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، مصر، 1975، ص 55.

4- الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية

يعد الاقتصاديون الكلاسيك أول من قام بدراسة شاملة للنظام الاقتصاد خلال عصر التنوير في أوروبا ويرى عديدون أن بذور هذا الفكر زرعت في النصف الثاني من القرن السابع عشر على أيدي مفكرين في فرنسا وإيطاليا وبريطانيا أولهم ويليام بيتي وأهمهم كينيه وتورجوه الفرنسيين وكانتيون البريطاني الذي عاش في فرنسا، وهيوم من بريطانيا وغاليني من بين آخرين في إيطاليا.

4-1 عوامل ظهور المدرسة الكلاسيكية

ظهرت المدرسة الكلاسيكية خلال الفترة (1776-1871) نتيجة تطورات عديدة حدثت في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية وأهم هذه العوامل ما يلي:[1]

-الثورة الصناعية: لقد حددت الثورة الصناعية أبرز معالم التطورات التي مرت بها أوروبا، فثورة الفنون الإنتاجية المتمثلة بسلسلة الاختراعات التي دخلت عالم الإنتاج وشروطه التحتية سيما الطاقة والتعدين والنقل كان لابد أن تقود إلى تغييرات واسعة في الاجتماع الإنساني، تلخص أبرزها في هيمنة الصناعة على النشاط الاقتصادي واجتذابها للاستثمارات على نحو واضح. وتصدر الصناعيون التركيب الاجتماعي في المجتمع الجديد، أما التجارة فقد وضعت في خدمة الصناعة. وراحت تظهر طبقة جديدة مميزة وواسعة في المجتمع هي طبقة العمال التي تعتمد بشكل أساسي على بيع قوة العمل للمنتجين في المراكز الصناعية الناشطة.

- المناخ الفكري: لقد طغت آراء المذهب الحر الذي يدعو إلى حرية التجارة والمنافسة. ومن هنا توكدت الدعوة نحو إبعاد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية وفعل الشعار الذي رفعه الطبيعيون " دعه يعمل، دعها تمر" في مواجهة نظام الطوائف وفي مواجهة الحواجز الحمائية المعيقة للتجارة.

[1] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، مرجع سبق ذكره، ص 65-66.

وقد أسهمت الطباعة وصناعة الورق في إحداث ثورة ثقافية على الموروثات الفكرية، وسادت النزعة العلمية التجريبية لما تجسد أمام نواظر الناس من مآثر العلم الحديث، كما طغت الفلسفة النفعية التي قدمت تفسيراتها للسلوك الإنساني مستثنية كل الدوافع الأخرى. وقد اقترن ذلك بسيادة النزعة الذاتية الفردية في الفكر والفن والأدب. في ظل هذه الأجواء انبثقت كتابات أعلام المدرسة الت عرفت فما بعد بالمدرسة الكلاسيكية.

2-4 الخطوط العامة للفكر الكلاسيكي

يمكن تلخيص الخطوط العامة للفكر فيما يلي:[1]

أولا: في دراستهم للظواهر الاقتصادية يتأثر التقليديون بالفكرتين اللتين ميزتا كل الفكر الاجتماعي للقرن الثامن عشر: فكرة النظام الطبيعي وفكرة النظرة المادية للكون.

فالظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين موضوعية، حقيقية، مادية هي من طبيعة هذه الظواهر. ولما كانت هذه القوانين خالدة لا تتغير في نظر التقليديين، فإن الظوا هر الاقتصادية تكون نظاما اقتصاديا أبديا عندهم.

ثانيا: يقوم التقليديون بدراسة هذه الظواهر في الإطار التحليلي لمجتمع مكون من ثلاث طبقات محددة، وفقا لوظائفها الاقتصادية، الطبقة الرأسمالية التي تمتلك وسائل الإنتاج، والطبقة الأرستقراطية الممتلكة للأرض، والطبقة العاملة التي تعطي العمل، هذه الطبقات الاجتماعية مرتبطة إحداها بالأخرى في عملية الإنتاج، لمجتمع يرتكز فيه النشاط الاقتصادي على المبادلة التي تقوم بين أفراد المجتمع من نوع "الرجل الاقتصادي".

هؤلاء الأفراد يحققون وهم يسعون وراء مصالحهم الشخصية التي تمثل محرك النشاط الاقتصادي، مصلحة المجتمع من خلال ما يسميه آدم سميث " اليد الخفية "، التي هي

[1] سعيد سعيد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2002، ص 27.

في الواقع القوى التلقائية للسوق، لمجتمع تسود فيه المنافسة، ليس فقط داخل البلد الواحد وإنما كذلك على مستوى الاقتصاد الدولي.

في هذا المجتمع لا تقوم الدولة إلا بدور الدولة الحارسة التي تقتصر وظيفتها على الحفاظ على النظام العام (من خلال حماية الملكية الفردية ضد كل عدوان داخلي أو خارجي)، دون التدخل في الحياة الاقتصادية للمجتمع إلا في المجالات التي يحجم عنها رأس المال الفردي.

ثالثا: في تحليلهم لهذه الظواهر يهدف التقليديون إلى الكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكمها، وعليه يكون هدفهم علمي، موضوعي، وفي هذا التحليل يرتكز التقليديون على المظهر الكمي للظواهر مستخدمين بصفة عامة طريقة التجريد ذات الطبيعة الاستنتاجية. وبفضل هذا المنهج واستخدام هذه الطريقة في التحليل يتوصل التقليديون، في دراستهم للظواهر الاقتصادية، إلى بناء مجموعة من النظريات تمثل الجسم النظري لعلم الاقتصاد.

4-3 التحليل الاقتصادي الكلاسيكي:

نبحث تحت هذا العنوان آراء الكلاسيك في الموضوعات الاقتصادية التي بحثوها. وسوف نجمعها في المواضيع التالية:

- نظرية القيمة
- نظرية الإنتاج
- نظرية التوزيع
- نظرية التطور الاقتصادي
- نظرية السكان
- نظرية التجارة الخارجية
- نظرية النقود
- نظرية التشغيل

4-3-1 نظرية القيمة

بحث آدم سميث في نظرية القيمة في الكتاب الأول من مؤلفه المشهور بحث في طبيعة وأسباب ثروة الشعوب، ويمكن أن نلخص التقدم الذي عمله في مجال هذه النظرية في الآتي:[1]

- أن تحليله يعتبر بداية التقدم المنتظم في دراسة نظريات القيمة.
- اعتقد أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل التي تبذل لإنتاجها، وهو في ذلك ليس مبتكرا ولكن الجديد عنده في طبيعة التحليل الذي قدمه في ذلك.
- أشار في تحليله إلى أثر العرض والطلب في تحديد قيمة السلعة.
- أشار إلى ما نسميه الاقتصاد لغز القيمة.

وهو الماء ومنفعته كبيرة جدا وقيمته أقل من قيمة الذهب، ومنفعته بلا شك أقل من منفعة الماء، ويمكن أن نعتبر ما كتبه سميث عن هذا الموضوع بداية الطريق الطويل لحل هذا اللغز، والذي وجد حله في تحليل اقتصاديي المنفعة الحدية.

انتهت نظرية القيمة عند آدم سميث إلى الأخذ بنفقة الإنتاج. وقد قصر سميث نظرية قيمة العمل على المجتمع البدائي. اما بعد تراكم رأس المال في المجتمعات الأكثر تقدما، فإن قيمة السلعة لابد أن تكون أكبر من قيمة العمل المبذول فيها، ولذلك ظهر إلى جانب العمل فائض في شكل ربح يأخذه الرأسمالي. وهكذا انتهى سميث بالأخذ بنفقة الإنتاج لتحديد القيمة.

أما ريكاردو فلم يقتنع بما ذهب إليه آدم سميث من قصر نظرية القيمة عمل على المجتمع البدائي، وإنما جعل من هذه النظرية نظرية عامة.

بدأ ريكاردو بقبول مبدأ التفرقة بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة، وبين أن الغرض من نظرية القيمة هو البحث في محددات قيمة المبادلة. وقد رأى أنه حتى يكون للسلعة قيمة مبادلة، فلا بد أن يكون لها قيمة استعمال. فقيمة الاستعمال شرط لقيام قيمة المبادلة في السلع،

---

[1] رفعت السيد عوضي، مرجع سبق ذكره، ص 134-135.

ولكن قيمة الاستعمال أو المنفعة لا تصلح معيارا لقيمة المبادلة. فهذه القيمة تحدد وفقا لعناصر الندرة أو العمل المبذول في السلعة.

وباستخدام فكرة العمل المبذول في الإنتاج، نجد أن ريكاردو قد بذل محاولة للتغلب على الصعوبة التي واجهت آدم سميث من حيث اشتراك رأس المال في الإنتاج. فرأس المال عند ريكاردو لا يعدو أن يكون عملا مختزنا وبشكل غير مباشر. وعلى ذلك فتحديد قيمة السلعة يتطلب تحديد العمل المبذول فيها سواء في شكل عمل جار أو عمل مختزن (رأس المال). وهكذا رأى ريكاردوا نظرية العمل في القيمة تصلح لتفسير قيمة المبادلة في المجتمعات الرأسمالية وليس فقط في المجتمعات البدائية.[1]

4-3-2 نظرية الإنتاج

عرفت نظرية الإنتاج، والتي ارتكزت على نظرية العمل في القيمة، تطورا هاما على يد المذهب التقليدي، فالإنتاج يتمثل في خلق المنافع أو زيادتها، ويختلف بذلك عما كان سائدا لدى التجاريين والطبيعيين، وعناصر الإنتاج هي العمل ورأس المال والطبيعة، ولكن العمل هو العنصر الرئيسي. وقد اهتم التقليديون بناحيتين من النواحي الفنية للإنتاج، وهما ظاهرة تقسيم العمل وقانون الغلة المتناقصة.[2]

وفيما يتعلق بظاهرة تقسيم العمل، ذهب آدم سميث إلى أن تقسيم عملية انتاج سلعة من السلع إلى عدة عمليات جزئية يقوم بكل واحدة منها شخص أو أشخاص يتخصصون فيها، يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته. ذلك أن التخصص على هذا النحو (تقسيم العمل الفني) أدعى إلى اتقان العامل للعملية التي يقوم بها، وإلى استخدام الآلات بطريقة أكفأ.

كما ذهب إلى أن بلوغ درجة عالية من التخصص، وتقسيم العمل، يتوقف على مدى اتساع السوق. أما قانون الغلة المتناقصة، فقد أعطى له الكتاب الكلاسيك أهمية خاصة في تحليلهم، انه على أساسه تقوم نظرية ريكاردو في الريع، ونظرية مالتس في السكان، ومفاد هذا القانون، أنه إذا زاد أحد عناصر الإنتاج بكميات متساوية صغيرة مع بقاء عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة

---

[1] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، 64-65.

[2] فتح الله ولعلو، " الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية"، دار الحداثة، بيروت ، 1981، ص 106.

فإن الناتج الكلي سوف يتزايد بنسبة متزايدة في البداية (مرحلة تزايد الغلة)، ولكن بعد حين فإن الزيادة في الناتج الكلي تكون بمعدل متناقص حتى يصل إلى حده الأقصى، بعدها يبدأ الناتج الكلي في التناقص حتى مع استمرار زيادة العنصر المتغير أي مرحلة تناقص الغلة.

وقد اعتقد الكلاسيك في انطباق هذا القانون على الزراعة وحدها، في حين أثبت البحث أنه قانون عام ينطبق على كافة فروع الإنتاج متى توافرت شروطه.

4-3-3 نظرية التوزيع

على أساس القيمة تقوم نظرية الكلاسيك في توزيع الدخل القومي بين الطبقات الاجتماعية الثلاثة، وهي نظرية تحتوي نظرية في الربح والفائدة يرتبط بها نظرية رأس المال ونظرية في الأجور ونظرية في الريع.[1]

أما **الريع** فهو ما يحصل عليه ملاك الأراضي الزراعية نظير سماحهم لغيرهم باستخدامها، فهو ثمن يدفع للملاك نظير ملكية الأراضي، وندرة عنصر الأرض وتفاوت خصوبتها. أما عن كيفية تحديد الريع فقد بين ريكاردو أن ذلك يتوقف على درجة التفاوت في خصوبة الأراضي، وعلى مدى بعدها عن أماكن الاستهلاك وهي التي تحدد الطلب على هذه المنتجات.

يعتقد ريكاردو أن الريع مظهر من مظاهر بخل الطبيعة فمع النمو السكاني يضطر المزارعون لزراعة أراضي أقل خصوبة وأبعد موقعا لتلبية الطلب على المنتجات الغذائية. إن إنتاج وحدة الناتج في مثل هذه الأرض الحدية يكلف أكثر مما تكلفه وحدة الناتج في الأرض الأولى الأقرب والأخصب وسيكون المجتمع مضطرا لتحمل تكلفة الإنتاج في الأرض الحدية لأنه لا يريد أن يضحي بإنتاجها بسبب زيادة الطلب الناجم عن زيادة السكان. ولأن نظام السوق لا يسمح بتمييز سعري على أساس التكلفة لذا فسيجني العاملون في الأرض الأولى فائضا هو الفرق بين سعر السوق الموحد الذي تباع به السلعة وبين تكاليف انتاجها وهذا الفائض هو الريع التفاضلي الناجم عن الموقع أو الخصوبة.

ولو استمر النمو السكاني فستدخل أرض جديدة في الإنتاج وسترتفع الأسعار بما يغطي تكاليف الإنتاج في الأرض الحدية ويبقى فضله فائضة في الأراضي الأخرى الأقرب أو

[1] محمد دويدار، "مبادئ الاقتصاد السياسي"، الجزء الأول، مطبعة التونى، الإسكندرية، 1993، ص 158.

الأخصب. وهكذا يتعاظم نصيب الريع مع كل نمو سكاني أو زيادة في الطلب على المنتجات الغذائية أو حتى الاستخراجية.[1]

بالنسبة **للأجر**: طبق ريكاردو نظريته في القيمة على سلعة العمل ذاتها. فالعمل سلعة تتحدد قيمتها بساعات العمل اللازمة لإنتاجها، أي بالحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يكفل استمرار العمال دون زيادة أو نقصان (مستوى الكفاف)، وعلى ذلك فالأجور تتحدد بهذا الحد الأدنى لمستوى المعيشة. وإذا كانت الأجور الجارية تختلف أحيانا عن هذا الأجر الطبيعي، فإن هناك اتجاها عاما للأجور للاستقرار عند هذا المستوى. ونجد هنا قبول ريكارو الضمني لأفكار مالتس في أن زيادة الأجور عن الحد الأدنى قد تؤدي إلى زيادة السكان، وبذلك تعود الأجور من جديد إلى الانخفاض والاستقرار عند مستوى الكفاف.[2]

وفيما يتعلق **بالربح والفائدة** لم يميز الكلاسيك الأوائل بين المنظم الذي يشرف على المشروع ويتحمل مخاطره، والرأسمالي الذي يقرض نقوده ثم جاء جان باتست ساي وميز بينهما بوضوح، فالربح هو دخل المنظم والفائدة هي دخل وفيما يتعلق بالربح والفائدة لم يميز الكلاسيك الأوائل بين المنظم الذي يشرف على المشروع ويتحمل مخاطره، والرأسمالي الذي يقرض نقوده ثم جاء جان باتست ساي وميز بينهما بوضوح، فالربح هو دخل المنظم والفائدة هي دخل صاحب رأس المال.[3]

4-3-4 نظرية التطور الاقتصادي:

على أساس القيمة تقوم نظريتهم في التطور الاقتصادي الذي يجد في تراكم رأس المال (القيام بالادخار) واستخدامه في بناء طاقة إنتاجية جديدة، أي الاستثمار المحرك الأساسي. وبما أن الربح هو مصدر التراكم لزمت الدراسة ما يحدث للنصيب النسبي للربح في الدخل القومي في خلال عملية التطور. في تحديد هذا النصيب النسبي تلعب الأجور الدور النشط نظرا لما بينها وبين الربح من تناقض. فزيادة تراكم رأس المال تنعكس في زيادة في الطلب

[1] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، مرجع سبق ذكره، ص 73-74.

[2] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 65-66.

[3] السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد"، دار الفكر العربي، مصر، 1977، ص 66.

على القوة العاملة، وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية في الزمن القصير، هذا الارتفاع في الأجور النقدية يعبر عن نفسه في زيادة الطلب على سلع الأجور، أي السلع التي تستهلكها الطبقة العامة وخاصة المواد الغذائية. ترتفع أثمان هذه المواد فيثير هذا الارتفاع الأخير ضرورة استغلال أراضي أقل خصوبة أو أبعد عن السوق، فيزيد ريع الأرض. زيادة النصيب النسبي للريع في الدخل القومي تعني نقصان أنصبة الربح، والأجور. ويؤدي انحدار معدل الربح الى الانكماش المستمر في تراكم رأس المال. فلا توسع في النشاط الاقتصادي. الأمر الذي ينتهي بالاقتصاد القومي، في الزمن الطويل جدا، الى الحالة الساكنة. [1]

4-3-5 نظرية السكان:

يكشف مالتوس عن وجود ميل للسكان نحو النمو بأسرع من سرعة نمو إنتاج المواد الغذائية، ويشتق من هذا أطروحته التي ترى خضوع نمو السكان لمتوالية هندسية ونمو الغذاء لمتوالية عددية، مما يعني تضاعف عدد السكان كل 25 عاما وكما يأتي:

السكان	1	2	4	8	16	32	64	128	256
الغذاء	1	2	3	4	5	6	7	8	9

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تزايدا للسكان لا يقابله تزايد مكافئ في المواد الغذائية، فعندما يكون حجم السكان بعد مرور قرنين من الزمن (256)، فإن كمية الغذاء تكون عند مستوى (9)، وهذا يعني وجود فجوة كبيرة ما بينهما. وعد مالتوس ميل السكان للنمو بمعدلات تفوق معدلات نمو إنتاج المواد الغذائية (قانون السكان)، وهو بنظره من أي هم القوانين الطبيعية في علم الاقتصاد السياسي.

لذلك انبرى مالتوس إلى وضع معالجات لإيقاف عمل هذا القانون، بغية إيجاد التوازن بين حجم السكان وبين كمية المواد الغذائية المتاحة ل المتاحة لإعاشة السكان، وهو يضع وسيلتين:

[1] محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 159.

الوسيلة الأولى: العقبات الوقائية (السلبية)، وهو كل ما يؤدي إلى تقليل نسبة الولادات مثل الزواج المتأخر، أو التحكم والإقلال من الغريزة الجنسية.

الوسيلة الثانية: العقبات الإيجابية، وتتضمن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الوفيات بين السكان مثل الحروب، الأوبئة، الأمراض، المجاعات، الكوارث الطبيعية.

لقد آمن مالتوس بقوة قانون الغلة المتناقصة (كما هو شأن غالبية الكلاسيكيين)، ومنه سار في تحليله لتفسير العلاقة بين انتاج الغلال والسكان، فهو يرى أن عمل هذا القانون لن يسمح بزيادات مستمرة في إنتاج المواد الغذائية وبما يكفي لسد حاجات السكان.[1]

4-3-6 نظرية التجارة الخارجية:

عندما تعرض آدم سميث لنظرية التجارة الخارجية، لم يجد فرقا بينها وبين التجارة الداخلية. فالتخصص في إنتاج سلعة ما في مكان معين يتوقف على النفقات المطلقة. فمنطقة معينة – داخل الدولة أو خارجها- تتخصص في انتاج سلعة، إذا كانت تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل من غيرها. وعلى ذلك، فإن النفقات المطلقة أو المزايا المطلقة هي التي تحكم التخصص الدولي، كما هو الشأن في التخصص المحلي. وقد كان سميث من أنصار حرية التجارة، حيث أنها تساعد على اتساع السوق، وبالتالي زيادة القدرة على تقسيم العمل وزيادة الإنتاجية. فحرية التجارة عند آدم سميث هي امتداد لفكرة أهمية الأسواق وما يترتب عليها من زيادة الإنتاجية.

لكن ريكاردو يرى أن التجارة الخارجية تختلف جذريا عن التجارة الداخلية، وأن هناك مصلحة في قيام التجارة بين بلدين دون الحاجة إلى اختلاف في النفقات المطلقة. ويكفي في هذا الصدد أن يوجد اختلاف نسبي بين التكاليف في البلدين حتى تحقق التجارة نفعا لكل منهما. وقد تجد دولة أنها تتمتع بمزايا مطلقة في إنتاج أكثر من سلعة، ولكنها تحقق فائدة – برغم ذلك من دخولها في التجارة مع دولة أقل منها كفاءة في إنتاج هذه السلع. ويكفي لذلك أن يكون هناك اختلاف في المزايا النسبية، فالعبرة بالمزايا النسبية وليس بالمزايا المطلقة.[2]

[1] عبد علي كاظم المعموري، مرجع سبق ذكره، ص 341-342.

[2] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص68.

ولم يزل أساس التجارة الدولية في النظرية الاقتصادية المعاصرة قائما على فكرة اختلاف المزايا النسبية ولعله من المفيد الإشارة إلى أن فكرة المزايا النسبية تجاوز – في أهميتها النظرية– نطاق التجارة الخارجية، فهي تضع قاعدة أو مبدأ عاما في استخدام الموارد.

4-3-7 نظرية النقود[1]:

آمن ريكاردو والكلاسيك عموما بالنظرية الكمية في النقود تلك النظرية التي حدد معالمها جان لوك وتعرضت لتنقيحات وشروح متلاحقة. والنظرية باختصار تقيم علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود من جهة وبين المستوى العام للأسعار من جهة ثانية.

إن موقف ريكاردو والكلاسيك عموما يمكن توضيحه من خلال معادلة التبادل كما عرضها فشر:

$$M.V=P.Y$$

حيث أن M هي كمية النقود، (V) هي سرعة تداولها، و(P) المستوى العام للأسعار و(Y) هو حجم الناتج.

وقد افترض الكلاسيك أن سرعة تداول النقود ثابتة بسبب استقرار العادات الإنفاقية والوضع المؤسسي. وافترضوا ثبات حجم الناتج بسبب وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل لذا فإن أي زيادة في كمية النقود تنعكس بنفس النسبة وبنفس الاتجاه على المستوى العام للأسعار. ولم يقر الكلاسيك بأي وظائف أو آثار ديناميكية للنقود على مستوى النشاط الاقتصادي فالنقود محايدة ووظيفتها الأساسية هي تسهيل عمليات التبادل، وقد استبعد ريكاردو والكلاسيك عموما الاكتناز ودوافع طلب السيولة الأخرى.

ويرى ريكاردو إمكانية إحلال النقود الورقية محل النقود المعدنية لكنه يتخوف من الإفراط في الإصدار النقدي مما يسبب ارتفاع الأسعار، وعندئذ تفقد الصادرات أسواقها، وهو يضع قيدا كميا على تحويل النقود الورقية إلى نقود معدنية من خلال نظام السبيكة التي لا تقل قيمتها عن عشرة آلاف جنيه، وشريطة أن تستخدم لتسوية المعاملات الخارجية.

4-3-8 نظرية التشغيل:

[1] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، مرجع سبق ذكره، ص 74-75.

اعتقد الكلاسيك أن حجم التشغيل (العمالة) لابد أن يتحدد عند مستوى التشغيل الشامل، بمعنى أن كل العمال الراغبين في العمل لابد أن يعملوا، وأن كل بطالة بين العمال لا يمكن أن تكون إلا ظاهرة عارضة، إذ يترتب على البطالة انخفاض الأجور وزيادة التشغيل من جانب المنظمين حتى يستوعب كل العاطلين عن العمل.

وتستند هذه النظرية في التشغيل إلى قانون الأسواق، أو "قانون ساي"، أي تساوي العرض مع الطلب، هذا التساوي يتحقق تلقائيا عند مستوى الإنتاج الذي يكفل العمالة الكاملة في الاقتصاد القومي. وبالتالي يكون من المستحيل وقوع كساد وبطالة لفترة ممتدة من الزمن.

4-4 تقدير الأفكار الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية:

للمدرسة الكلاسيكية جوانب ايجابية قد حققتها كما وجهت لها عدة انتقادات.

يمكن أن نستعرضها في الآتي:

أولا: الجوانب الإيجابية في فكر المدرسة الكلاسيكية:

لا أحد ينكر فضل رواد المدرسة الكلاسيكية في تناول مشكلات عصرهم بالدراسة والتمحيص على نحو أكثر عمقا وشمولا من المدارس الفكرية الأخرى السابقة على مدرستهم، كما لا أحد ينكر ما قام به روادها في دفع المعرفة الاقتصادية في الاقتصاد السياسي نحو تطور الاقتصاد كعلم له كيانه وسط العلوم الأخرى.

أ- استكمل الكلاسيك تأسيس علم الاقتصاد على النحو الذي نفهمه به الآن، بحيث أصبحنا ابتداء من الكلاسيك نتكلم عن علم الاقتصاد وليس عن أفكار اقتصادية.

أما الأسس التي أضافها الكلاسيك إلى مجموعة الأسس التي سبق تقريرها مستكملين لها هذا العلم فإن أهمها:[1]

* جعل موضوع علم الاقتصاد هو اكتشاف القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية، وكانت الظاهرة الأم في نظرهم هي تقسيم المنتج الصافي بين طبقات المجتمع أي التوزيع.

[1] رفعت السيد العوضي، مرجع سبق ذكره، ص 147-148.

* مع الكلاسيك انحصرت مصادر الفكر الاقتصادي في الانسان، وتمثل تطبيق ذلك في اكتشاف القوانين الاقتصادية بواسطية قاعدة: دعنا نفترض.

* أصبحت المنفعة الخاصة هي المحرك الوحيد للسلوك الاقتصادي واعتبرت اليد الخفية التي تقود هذا السلوك. وأصبحت نظرية تناسق المصالح التي تنسق بين المتناقضات الثلاث المصلحة الخاصة والرفاهة المشتركة والمنفعية تبدأ بالمصلحة الخاصة. وأن مجموع مصالح الأفراد يحقق المصلحة المشتركة.

* قعدت الحرية الكلاسيكية في شكلها الرأسمالي المطلق. وأصبح الفرد هو محرك النشاط الاقتصادي كلية، واستكمل الجناح الثاني لهذا الأساس بتقرير أن أكفأ دور تلعبه الدولة اقتصاديا هو أن لا يكون لها دور.

– تحرير آدم سميث لمفهوم النظام الطبيعي من الأفكار الغيبية التي تتعلق بما وراء بح الطبيعة، وإحلاله فكرة المصلحة الشخصية محلا أساسيا من الاعتبار، تركيزه على أهمية قضية الإنتاج في المجتمع من خلال بيانه للمزايا التي تترتب على الأخذ بتقسيم العمل وما ينشأ عن ذلك من ظاهرتي التخصص والمبادلة.

ب– يمكن للدول النامية الإفادة من نظرية النمو الكلاسيكية التي تستند على فكرة رأس المال في الصناعة.[1]

– **ثانيا: الانتقادات التي وجهت للمدرسة الكلاسيكية:** تعرضت المدرسة الكلاسيكية للعديد من الانتقادات ومن مختلف الاتجاهات الفكرية، ويمكن أن نستعرض أهم الانتقادات فيما يلي:

***من حيث طريقة البحث:**

انتقد كتاب المدرسة التاريخية الألمانية في منتصف القرن التاسع عشر طريقة البحث الكلاسيكية بما يلي:

[1] الصادق جراية، "الوجيز في الاقتصاد السياسي"، مطبعة المنصور، الوادي، الجزائر، 2023، ص 53.

- اعتقدت المدرسة الكلاسيكية بوجود قوانين عامة مطلقة على الاقتصاد في شتى الأماكن والأزمان دون تميز.

- اتبعت المدرسة المذكورة في تحليلها طريقة الاستنتاج التجريدي، ولم تهتم بدراسة التاريخ والاقتصاد ولا باستخلاص ما يمكن أن يؤدي إليه من نتائج وفي معرض الرد على هاتين النقطتين أكد أنصار المدرسة التاريخية بأن كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للأمم تخضع لقوانين خاصة بها، ولما كان المجتمع في تطور مستمر فإن القوانين الاقتصادية هي الأخرى تتغير تبعا للمراحل التي يقوم بها المجتمع، ولهذا لا يمكن الاعتماد في البحث على الطريقة الاستنتاجية التي طبقها الكلاسيك، ومن أجل الكشف عن القوانين الاقتصادية المتغيرة ينبغي أن تبدأ دراسة التاريخ الاقتصادي للأمم واستخلاص القوانين الاقتصادية منها.

***من حيث التحليل الاقتصادي:** وجهت انتقادات لنظرية القيمة المستندة على العمل باعتبار أن العمل ليس هو العنصر الإنتاجي الوحيد، لأن هناك الطبيعة ورأس المال، كما انه لا يمكن رد بقية عناصر الإنتاج الأخرى، إلى عنصر العمل أو قياسها به، كذلك أهملت هذه النظرية الجانب الشخصي في القيمة وهو المنفعة التي يحصل عليها المستهلك

- وفيما يتعلق بالتوزيع: فقد وجهت انتقادات لهذه النظرية بأنها قاصرة ومحدودة في مفهومها، فقد اتجه الفكر الاقتصادي الحديث إلى النظر للتوزيع على أنه يتحدد طبقا للنظرية الحدية، فالأجر يتحدد على أساس الإنتاجية الحدية للعمل، وسعر الفائدة يتحدد على أساس الإنتاجية الحدية لرأس المال وهكذا.

- وبالنسبة لمفهوم الكلاسيك المتعلق بالنقود: فإنه لم يسلم هو الآخر من النقد، فقد أوضح كينز في نظريته العامة أن وظيفة النقود كمستودع أو كمخزن للقيمة (أي أداة للادخار) لا تقل في أهميتها عن وظيفتها كوسيط للمبادلة وهي الوظيفة التي اهتم بها معظم رواد المدرسة الكلاسيكية، كما انتقد الاقتصاديون المحدثون، أيضا موقفهم وخاصة ساي بمناسبة عرضه لقانون المنافذ في إهمالهم للنقود وفي اعتبارها مجرد ستار، فقد بين كينز في نظريته العامة أن

ميل الأفراد للاحتفاظ بالنقود دون إنفاقها قد يزيد. فيقل الإنفاق النقدي على السلع، ويقل الطلب الكلي، فلا يستطيع المنتجون تصريف كل منتجاتهم، فينقصون الإنتاج، ويستغنون تبعا لذلك عن بعض المال، فتنشأ البطالة، كذلك فقد أوضح الفكر الحديث الأخطاء التي تنطوي عليها نظرية كمية النقود، والنظرية الكلاسيكية تقوم على فروض خاطئة ومنها افتراض ثبات حجم الإنتاج والسلع المعروضة، والتي تتغير من فترة إلى أخرى. وقد أحل الفكر الاقتصادي الحديث نظريات أخرى محل النظرية الكمية.

- انتقاد نظرية التجارة الخارجية: تركز الانتقاد لنظرية التجارة الخارجية في أنها لا تدخل النقود والأسعار في بحثها للتجارة الخارجية، كما أنها لا تهتم بالآثار السلبية التي تحدث لاقتصاديات البلدان المتخلفة صناعيا إذا ما تركت الحرية كاملة للتجارة الدولية، إن نظرية الكلاسيك في التجارة الخارجية عملت في خدمة الاقتصاد البريطاني في حينها، الذي كان اقتصادا صناعيا متقدما بينما كانت باقي اقتصاديات العالم متخلفة صناعيا.

***من حيث السياسة الاقتصادية:** انتقدت سياسة الحرية في التجارة الخارجية على أساس أنها ليست في مصلحة البلدان النامية والفقيرة بسبب ضعف مركزها في التجارة العالمية.[1]

[1] الصادق جراية، مرجع سبق ذكره، ص 53.

5- الفكر الاقتصادي للمدرسة الاشتراكية:

إن كانت الاشتراكية تعارض مبدأ الرأسمالية، الذي يقوم على الملكية الفردية، ويقر التفاوت الطبقي، فإنها ليست وليدة الرأسمالية، لأنها وجدت قبل الرأسمالية، فقد نادى بها أفلاطون وتحدث عنها الفارابي، وتلاقت مع دعوات الأديان إلى العدل الاجتماعي، غير أنه في القرن 19 كثر اللذين يتحدثون عن الاشتراكية لذلك تعتبر الاشتراكية وليدة الثورة الصناعية، أي برزت أكثر نتاجا للثورة الصناعية.

وأمام تعاظم أعداد العمال الملتحقين بالمدن للعمل في المصانع، إضافة إلى بداية تشكل الوعي لدى طبقة العمال بذاتها وبمدى بؤس أوضاعها الاجتماعية وحجم استغلال أرباب العمل لها، برزت إلى الوجود حركة عمالية منظمة للدفاع عن حقوق العمال والمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية. ووفرت الأفكار الاشتراكية سندا فكريا وأساسا نظريا لنضال الحركة العمالية، بدعوتها إلى الانتقال من مجتمع رأسمالي تتركز فيه الثروة في أيدي اقلية إلى مجتمع اشتراكي تتوزع فيه الثروة بشكل عادل، ويعيش فيه الجميع في مساواة ورفاهية. هذا ويتفق الاشتراكيون حول المبادئ الكبرى والغايات إلا أنهم انقسموا تاريخيا إلى تيارين مختلفين يتبنى كل منهما مذهبا مغايرا: الاشتراكية المثالية (الخيالية) والاشتراكية العلمية. وتتمثل أوجه التباين بين هذين التيارين في المنطلقات وبعض المبادئ، بالإضافة إلى السبل التي يقترحانها لترجمة غاياتهما على أرض الواقع.

ورغم اختلاف المفاهيم الاشتراكية فيما بينها فإننا نجد المفكرين الاشتراكيين على اختلافهم قد اتفقوا على عدم المساواة الصارخة في توزيع الدخل القومي، إلا أنهم اتفقوا جميعا على نقطة واحدة ألا وهي نقد النظام الرأسمالي الحر. حيث ينطوي على الوسيلة التي يمكن أن توصلهم إلى هدفهم ألا وهو تحقيق العدالة في توزيع الناتج القومي وتحقيق السعادة والكرامة الإنسانية.

5-1 الاشتراكية الخيالية:

في نقد وتجريح المبادئ التي يقوم عليها نظام الاقتصاد الحر كما تصوره ودافع عن تطبيقه الكلاسيكيون (بصفة عامة) يعتبر سيسمو ندى وسان سيمون (وأتباعه) وكارل

رودبيرتوس من أبرز المفكرين الاقتصاديين الذين زرعوا بذور الشك في سلامة هذه المبادئ بفضحهم لها في التطبيق الرأسمالي من خلال تقديم عدد من المقترحات لتدارك مساوئه في التطبيق.

ويلتقي هؤلاء المفكرون على التسليم بضرورة إحداث تغيير في الدور الذي تؤديه الدولة في حياة المجتمع لتصبح دولة متدخلة وراعية للنشاط الاقتصادي فيه، بدلا من أن تكتفي بموقف المتفرج الذي كانت تؤديه في (ظل الدولة الحارسة)، ابتداء من هذا التطور، يمكن القول بأن هناك اتجاها فكريا أخذ في الانتشار للترويج لمبدأ "تدخل الدولة" والتخلي عن فكرة الحرية الاقتصادية بمفهومها المطلق "دعه يعمل، دعه يمر".

5-1-1 سيسموندي (1773-1842) : سيسيموندي ارستقراطي من أصل إيطالي. اهتم بالتاريخ والدراسات الاجتماعية ودرس الاقتصاد الكلاسيكي لآدم سميث وديفيد ريكاردو، ولكنه فيما بعد أصبح من أشد النقاد للفكر الكلاسيكي. فبخلاف الكلاسيكية التي ترى في التطور التكنولوجي شرطا للتقدم والازدهار نظر سيسموندي بريبة إلى دور التطور التكنولوجي ودعا إلى عدم المبالغة في توسيع الإنتاج من خلال إحلال الآلة محل العامل ما دام الإنتاج كافيا. وبالنسبة إليه فإن كان كل ما يضر بالعامل وعائلته مرفوض، ومن ذلك زيادة ساعات العمل فوق حد معين أو تشغيل الأطفال دون سن معين وهكذا، ومن الواضح أنه ينطلق من منظور أخلاقي بحت، لكنه أيضا يضفي شيئا من التحليل على حجمه عندما يربط بين الأزمات الاقتصادية وبين تدهور الأجور، فالمسألة عنده واضحة، فأزمات الكساد والبطالة لم تكن معروفة قبل الثورة الصناعية وسببها هو أن العاملين غير قادرين على شراء ما شاركوا في انتاجه، فتتراكم البضائع ويحدث كساد.

يرى سيسموندي أن العامل لا يحصل على كامل أجره، فإذا كان من حق الرأسمالي أن يحصل على تعويض على شكل ربح من العمل الذي قدمه سابقا لتوفير رأس المال، فإن العامل يجب أن يحصل على أجر يتناسب مع مساهمته في العملية الإنتاجية. بالشكل العام لا يخرج سيسموندي عن الإرث الفيزيوقراطي- الكلاسيكي لنظرية القيمة والتوزيع (الأجر للعامل، والربح للرأسمالي، والريع لمالك الأرض وكل هؤلاء يتشاركون في الدخل القومي) ولكنه

يرى أن الرأسمالي ينهب العامل وأن النظام الليبرالي القائم يسهل ذلك بما يقضي إلى تركز الثروة في ايدي القلة. لم يكن سيسموندي يحلم بمجتمع تتحسن فيه أوضاع العمال من خلال تعظيم ثروة المجتمع عبر عملية تراكم رأسمالي حلزوني صاعد يدفع التطور التقني المساعد على تقسيم العمل وزيادة الإنتاجية، على غرار ما أراد الكلاسيكيون، بل كان يحلم بنظام اقتصادي يضع نصب عينه اشباع حاجات الناس وزيادة رفاهيتهم. [1]

5-1-2 سان سيمون وأتباعه:

تستند أهمية سان سيمون (1760-)1835 في الفكر الاقتصادي إلى نشاطه وأعمال أتباعه أكثر مما تستند إلى أفكاره النظرية الخاصة، ولعل أهم ما أشار به سان سيمون هو اهتمامه بتحديد خصائص المجتمع الصناعي وما ارتبط به من أهمية الإدارة الاقتصادية بالمقارنة إلى الإدارة السياسية، فأهم ما يميز العصر هو هذا الطابع الصناعي والذي لن يلبث أن ينعكس على دور الدولة وطبيعتها بحيث ستكون إدارتها أشبه بإدارة مصنع كبير الهدف منه زيادة الرفاهية. ومن هنا فإن سان سيمون يرسم للدولة دورا هاما في إدارة الحياة الاقتصادية فقل عنه أنصار الحرية الاقتصادية، ومع ذلك فإنه من الصعب اعتبار سان سيمون اشتراكيا حيث لم يدع إلى إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

ومع ذلك، فإن أهم الأفكار السان سيمونية إنما ترجع في الواقع إلى اتباع سان سيمون وعلى وجه الخصوص انفنتان enfantin وبازار bazard وغيرهم من السان سيمونيين الذين يتجاوز فكرهم في الواقع آراء سان سيمون الشخصية.

ويتلخص مذهب السان سيمونيين في نقد الملكية الخاصة، مع التمييز دخل الملكية بين العاملين والعاطلين والطفيليين، وبرغم أن السان سيمونيين انتقدوا دخل الملكية بصفة عامة لأنه ينطوي على الحصول على دخل دون عمل، فإنهم يرون مع ذلك أن دخل المنظم في المشروعات هو دخل مبرر لأنه مقابل عمل منتج والتنظيم وتحمل المخاطر، كذلك هاجم السان سيمونيون مبدأ الإرث لأنه يؤدي إلى نقل الثروة بحسب صدفة الميلاد، وليس هناك ما

[1] معاذ الشرفاوي الجزائرلي، مرجع سبق ذكره، ص 141.

يضمن أن يكون الوارث، أكفأ من غير في استخدام هذه الأموال الموروثة، وللخروج من هذه الفوضى الاقتصادية، فقد اقترح السان سيمونيون أن تصبح الدولة الوارث الوحيد، وهو اتجاه صاحب عدد من الأحزاب السياسية الفرنسية (الراديكاليين) الذين مع اعترافهم بالملكية الخاصة، فإنهم دعوا إلى إلغاء حق الإرث.[1]

5-1-3 كارل رودبرتس:

تمثل أفكار كارل رودبرتس karl rodbertus (1805-1875) قناة اتصال بين سيسموندي وسان سيمون والمفكرين الاشتراكيين ، إذ بدأ انتاجه الفكري في عام 1837 في كتيب كبير بعنوان (مطالب الطبقة العاملة) ولكن أبرز ما قدمه هو كتابه اللامع (نحو فهم نظامنا الاقتصادي الحكومي) الصادر عام 1842.

يرى رودبرتس أن جل اهتمام نظام السوق القائم على الحرية الاقتصادية هو تغطية حاجات أصحاب الطلب في السوق من دون أي اهتمام بالحاجات الكلية للمجتمع. وهذا يخلق عدم التوازن ما بين حجم الإنتاج وكميات الطلب المتحقق في السوق (الفعلي). مما يعني بقاء طلب غير مغطى ويمثل حاجات مجتمعية ولكن من دون أن تتوفر قدرات شرائية لدى الناس. سواء أكان هؤلاء مشتركون في الفعالية الاقتصادية أم لا. لذلك يستبعد من حسابات الطلب الكلي الأفراد الذين لا يحصلون على النقود لأسباب تتعلق بالمرض والشيخوخة والعجز.

بناء على هذا يعتقد رودبرتس أن السوق الرأسمالية تقدم إنتاجا يؤمن فقط الحاجات الثانوية وليست اجمالي حاجات المجتمع. مرتكزا على أن المنتج الفردي يسعى في نشاطه الاقتصادي إلى إنتاج السلع التي تعطيه ربحا من دون الالتفات إلى تأمين حاجات السكان، وهذا بنظره جوهر الإنتاج الرأسمالي في ظل اقتصاد السوق.

ويضم معالجته لعدم التكافؤ هذا في الدفع بالدولة لتنظيم الإنتاج كي يكون متوافقا مع حاجات المجتمع. وكذلك التدخل في مقادير الإنتاج من السلع المختلفة بغية تأمين حاجات

[1] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 79-80.

جميع الأفراد على وفق قدراتهم الشرائية كما أن الدولة مطالبة من وجهة نظره بتنظيم جهود العمل لإنتاج السلع بحسب ضرورتها للسكان.[1]

5-2 التعاونيون:

يطلق اسم التعاونيين عادة على المفكرين الذين يعتقدون أن التعاون والمشاركة الحرة بين الأفراد كفيلان بإعطاء الحلول السليمة للمشكلات الاجتماعية بشرط أن يتوافر في تنظيمها بعض الشروط الخاصة، ويختلف هؤلاء عن غيرهم من الاشتراكيين في أنهم لا يرون أن الفرد قادر على إعطاء حلول أفضل إذا لم يضع في خصم المجموع، وأن مجموعات صغيرة من الأفراد تتجمع على أساس اختياري حر يمكن أن تحقق هذا الغرض على أحسن ما يكون.

ومع ذلك يختلف التعاونيون عن أنصار الحرية الاقتصادية في أنهم يرون ضرورة خلق مجتمع جديد قادر على تحقيق ازدهار الفرد وإطلاق طاقته، ويرون أن النظام القائم (النظام الرأسمالي) والذي يدعي الحرية الاقتصادية والفردية يؤدي في الواقع إلى القضاء على الفردية وطمسها باستثناء عدد من المحظوظين من الرأسماليين.

ولذلك فإن الواجب الأول هو خلق هذا المجتمع الجديد وتهيئة الجو الملائم لازدهار الإنسان ونموه، وهذا المجتمع الجديد ليس مجتمعا مفتعلا، وإنما على العكس هو مجتمع طبيعي يتفق مع الطبيعة البشرية، بل إنهم يرون أن المجتمع الحالي إنما هو مجتمع غير طبيعي ومفتعل ولذلك فهم يدعون إلى اكتشاف هذا المجتمع الطبيعي وليس إلى خلقه، وهنا نلمس بقايا مدرسة الطبيعيين في الاعتقاد في وجود النظام الطبيعي.

ويهاجم التعاونيون بصفة خاصة فكرة المنافسة وما ارتبط بها من اعتبار أن الربح محرك الاقتصاد. فقد لاحظوا أن السعي وراء أقصى الأرباح كثيرا ما يؤدي إلى أشد المساوئ الاجتماعية، فضلا عن أن المنافسة تؤدي بطبيعتها إلى الاحتكار، والاحتكار يتعارض مع تحقيق الرفاهية للأفراد.

ولعل أهم المفكرين الذين دعوا بهذه الأفكار الذين يعتبرون أباء للحركة التعاونية، هما أوين وفوريه وقد كان معاصرين تماما، حيث ولد الأول سنة 1771 في انجلترا والثاني سنة

[1] عبد علي كاظم المعموري، مرجع سبق ذكره، ص364.

1772 في فرنسا، ومع ذلك فقد ظل كل منهما غريبا عن الآخر، وبرغم أن الاثنين يمثلان مدرسة واحدة هي المسؤولة في الواقع عن قيام النظام التعاوني فيما بعد إلا أنه يبدوا أن اختلاف وضعهما الاجتماعي هو السبب في عدم معرفة أحدهما بالآخر.

فقد كان أوين صناعيا وكون ثروة كبيرة وشغل مكانة هامة في الأوساط الصناعية الانجليزية، في حين أن فورية كان موظفا بسيطا يعمل بالتجارة أو كما كان يسمى نفسه مجرد موظف بالحانوت ولم يكن له نفوذ واسع، واقتصر هذا النفوذ على حلقة ضيقة من بعض أصدقائه، وقد أصبح أوين فيما بعد اشتراكيا متطرفا، بل شيوعيا في حين ظل فورييه على مبادئه القديمة.

وإلى جانب هذه المفكرين نجد أسماء أخرى ساهمت في تكوين التعاونية لعل أهمهم لويس بلان.[1]

أ- شارل فورييه(1772-1837) [2]

خاب أمل فورييه في الثورة الفرنسية التي رأى أنها فشلت في تحقيق العدالة. فالصناعيون الجدد حلوا محل النبلاء القدامى. ولم تتخلص فرنسا من سوء توزيع الثروة وما يتصل به من مظالم تطال أغلبية الناس. ومن ثم فلم ير الحل بثورة جديدة. وإنما بتغيير تدريجي يبدأ من بناء مستعمرات تعاونية تشكل مدخلا لعالم جديد. انتقد فورييه النظام الرأسمالي بحدة في إطار نظرة ديناميكية تاريخية للتطور الاجتماعي، وارتأى أن الإصلاح ينبغي أن يتم عن طريق الحد من الطغيان الصناعي على الحياة الاقتصادية. كان يرغب على سبيل المثال ألا تتركز المصانع في مناطق حضرية بل تنتشر في الريف، بما يسمح للعمال بالتمتع بجودة حياة أفضل. وعلى النقيض من الكلاسيكيين، لم يرى فورييه إمكانية للاتساق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع في إطار حرية السوق، بل وجد أن نظام المنافسة يقود إلى الفوضى وإلى اختلال حاد في المساواة والعدالة الاجتماعية. ورأى أن النظام الرأسمالي لا يمكن أن يكون في مصلحة الفقراء، لأن النظام بحد ذاته مصمم لتسهيل استغلال الطبقة المالكة الطفيلية للطبقة

[1] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 80-81.

[2] معاذ الشرفاوي الجزائرلي، مرجع سبق ذكره، ص 145.

المنتجة من خلال صيرورة المنافسة إلى الاحتكار. فالنظام الرأسمالي، أو "المدني" كما يسميه، مركب بطريقة تجعل مصير الأنشطة الإنتاجية إلى التركز في احتكارات ترعى مصالحها الأنانية على حساب مصالح الأكثرية. على عكس سان سيمون الذي آمن بإمكانية الإصلاح من فوق، آمن شارل فورييه بالإصلاح من "تحت" بطريقة سلمية مبنية على بناء مجتمعات تعاونية صغيرة يسميها مستعمرات، على أمل أن تنضج وتنتشر وتتسع باتجاه تحقيق بناء المجتمع الجديد.

ب- روبرت أوين (1771-1858)

كان نموذجا رائعا للصناعي الخير، كغيره من الاشتراكيين المثاليين، انتقد أوين الرأسمالية الصناعية بحدة، ورأى أن الجشع الرأسمالي واللهث وراء الربح هو أصل كل الشرور في النظام القائم، وعلى الرغم من الدور السلبي للملكية الخاصة في الظلم الاجتماعي من وجهة نظره إلا أنه لم يخطر بباله معالجة قضية الملكية على غرار غيره من الاشتراكيين، بل فكر في ملكية جماعية ضمن نطاقات محددة هي التعاونيات، التي تشبه قرى صغيرة مكتفية ذاتيا من انتاجها المحلي الزراعي والصناعي، أجرى أوين ضمن أعماله إصلاحات سابقة لعصره على صعيد ظروف العمل وعدد ساعات العمل ووسائل تحسين جودة بيئة العمل. وقام بعدة تجارب تعاونية حقق بعضها لكن آلت جميعها بالمحصلة إلى الفشل، ولم يتمكن من تحويل مذهبه التعاوني إلى تيار يجتذب رجال الصناعة. تعد تجارب أوين التعاونية على الرغم من فشلها مصدر إلهام للعمل التعاوني والتعاونيات المعاصرة، وتشغل تجاربه جزء هاما من أي كتاب معاصر في الاقتصاد التعاوني.[1]

ج- لويس بلان (1811-1883) [2]

لا يرجع الاهتمام بأفكار لوى بلان إلى ما فيها من أصالة بقدر ما يرجع إلى الظروف الاجتماعية التي صاحبته، فمؤلف تنظيم العمل، لا يعدو أن يكون كتيبا صغيرا يتضمن كثيرا من الأفكار التي كانت سائدة في هذا العصر، ومع ذلك يرجع إلى بساطته وسهولة العرض

[1] معاذ الشرفاوي الجزائرلي، مرجع سبق ذكره، ص145-146.

[2] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 87-88.

فيه، وساعد على الاهتمام به نشاط ملفه السياسي، فهو أحد خطباء ثورة 1848 في فرنسا، ثم أحد وزراء الحكومة المؤقتة لسنة 1848، في الجمهورية الثالثة، وبالمثل فقد ساهم في ذيوع هذه الشهرة تطبيق تحرية جمعيات الإنتاج التعاونية التي أخذت بها فرنسا في هذه الفترة.

ونقطة البداية عقد لوس بلان هي مهاجمة المنافسة باعتبارها مصدر البلاء في المجتمع الحديث، وقد أورد بلان عدة نماذج وأمثلة للمساوئ والبؤس الناجم عن نظام المنافسة ورأى أن علاج هذه المساوئ هو في الأخذ بنظام التعاون، ويختلف التعاون عند بلان عنه عقد أوين أو فوريه، في أنه لا يهدف إلى إقامة مستعمرات تعاونية شاملة لكل جوانب الحياة ولكنه يقصد فقط إقامة وحدات إنتاجية على أساس التعاون وهي التي يطلق عليها اسم "الورشة الاجتماعية" وعلى ذلك فالتعاون عند بلان لا يغطى سوى إنتاج سلعة واحدة في كل جمعية تعاونية للإنتاج، وتباع هذه السلعة في السوق، ولا ينفي ذلك أن الهدف النهائي هو تنظيم الوحدات الإنتاجية على هذا الأساس التعاوني، ولكن البداية هنا لا تشترط هذا النظام الشامل للاقتصاد القومي، وهذه الفكرة ليست جديدة، فقد سبق أن نادى بها بعض أتباع سان سيمون مثل بوشيه، والفرق بين الجمعية التعاونية للإنتاج عند بلان وتلك التي عند بوشيه، هو أن الأخير كان يرى تطبيق هذا النظام على وحدات الإنتاج الصغيرة فقط، أما بلان فقد رأى إمكان تطبيق هذا النظام التعاوني على المشروعات الصناعية الكبرى.

ودافع بلان عن وحدة الأجور، ورأى أنه من الضروري أن يسود نظام الأجر المتساوي في هذه الجمعيات التعاونية للإنتاج، ويفسر بلان اختلاف الأجور كنتيجة لنظم التعليم والتربية السيئة السائدة وبمجرد تغيير هذه النظم، فلا شك في أن الأفراد سيقبلون المساواة في الأجور، وهنا نلحظ فكرة أثر البيئة، وهي الفكرة التي تعلق بها كل من أوين وفوريه على ما سبق أن رأينا.

وطالب لوي بلان لنجاح جمعيات الإنتاج التعاونية، بضرورة تدخل الدولة بالمساعدة بتقديم رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء هذه الجمعيات، ذلك أن الاعتماد على مدخرات العمال لتكوين هذه الجمعيات سيكون بمثابة الحكم مقدما بعدم قيام هذه الجمعيات، وفي هذا يختلف بلان عن أوين وفوريه اللذين يؤكدان أن التعاون يجب أن يقوم على الإرادات الفردية وحدها

دون تدخل من الدولة، وفي هذا الصدد نجد أن لوى بلان يعتبر من أوائل الاشتراكيين الذين طالبوا بضرورة تدخل الدولة وقيامها بالوظائف الاقتصادية.

5-3 الاشتراكية العلمية (الماركسية)

5-3-1 نشأة الاشتراكية العلمية

الفضل في تأسيس الاشتراكية فكريا يعود إلى كارل ماركس (1818-1883) المهتم بفلسفة هيجل (1770-1831) -المدرسة الألمانية- والذي ينتقد القانون الطبيعي في التطور، ويرى أن أساس التطور هو الصراع بين المتناقضات، حيث وقع كارل ماركس تحت تأثير أفكار هيجل، ومن أهم هذه الأفكار أن الحياة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية تكون دائما في حال تحول مستمر، وعندما يبرز كيان اجتماعي أو طبقة اجتماعية وتحتل الموقع الأول اجتماعيا، لا يلبث أن يظهر كيان أو طبقة اجتماعية وقوة جديدة تنافسها وتتحداها. والمثال البارز لهذه الفكرة هو بروز طبقة الرأسماليين أو الصناعيين الجديدة مكان طبقة مالكي الأرض، هذه الطبقة الجديدة تعرضت بدورها لتحد كيان اجتماعي جديد هو طبقة العمال.[1]

ويرى منظرو هذا المذهب أن الرأسمالية ليست إلا مرحلة فقط ولن يتوقف التاريخ عندها، بل سيتجاوزها كما تجاوز غيرها (الاقطاعية والعبودية)، وستتحول المجتمعات الإنسانية إلى نمط جديد من التنظيم الاجتماعي (المجتمع الاشتراكي)، ويعتقدون أن إشاعة الوعي لدى طبقة البروليتاريا (العمال)، بضرورة تبني الخيار الثوري هو السبيل الوحيد الكفيل بخلخلة الوضع القائم وإحداث التحول المنشود.

وبخصوص دور الدولة في الاقتصاد، فإن منظري الاشتراكية العلمية يؤمنون باحتكار الدولة لكل وسائل الإنتاج دون أي استثناء، وتأميم كل المقاولات المملوكة للخواص. ويرون أن الإنتاج ينبغي أن ينظم بشكل مركزي وموجه عبر إسناده إلى هيئة للتخطيط تقوم مقام السوق في الاقتصاد الرأسمالي.

---

[1] محمد عمر شابرا، "مستقبل علم الاقتصاد من منضور إسلامي"، (رفيق يونس المصري، المترجمون)، لبنان، دار الفكر للنشر، 2005، ص 80.

كما أنهم خلافا لأصحاب الاشتراكية المثالية، ينظرون إلى المجتمع الاشتراكي الذي تسهر فيه الدولة على تنظيم الإنتاج باعتباره مرحلة تاريخية انتقالية فقط (مرحلة التحول الثوري)، ستقود في النهاية إلى قيام الشيوعية حيث يصبح المجتمع خاليا من الطبقات وتلغي الدولة لانعدام الحاجة إليها حينئذ.[1]

5-3-2 مبادئ الفكر الماركسي:

يمكن حصرها فيما يلي:

أ- **المادية الجدلية:** جاء هيجل بنظريته عن التطور الديالكتيكي التي تصور العالم في حالة من الحركة المستمرة وفي حالة من التغيير والتطور والتحول مصدرها التناقضات الداخلية.[2]

وقد أخذ ماركس وزميله فردريك إنجلز بهذا المنهج الجدلين ولم يدخلا عليه أي تغيير. وسوف نرى أن ماركس استخدم هذا المنطق الجدلي في الهجوم على النظام الرأسمالي. ولذلك فإننا نستطيع أن نلخص الجدلية كما وردت في كتابات ماركس وإنجلز في النقاط التالية:[3]

- ضرورة دراسة الظواهر في ترابطها وعلاقتها بغيرها، وبدون ذلك فإن الدراسة تصبح فارغة وغير مجدية.
- ضرورة دراسة الظواهر في تطورها، فالطبيعة ليست ساكنة ومستقرة، ولكنها في تطور مستمر.
- يؤدي التطور في الكم إلى تغير التكيف عند مرحلة معينة. فالتطور يأخذ شكل التغير في الكم ولكن عند مرحلة معينة وفجأة يؤدي ذلك إلى ظهور تغييرات كيفية. فالماء يتأثر بارتفاع درجة الحرارة حتى يأخذ شكلا جديدا: البخار.

---

[1] مصطفى رشدي شيحة، محمد دويدار، "الاقتصاد السياسي"، الطبعة 1، المكتب المصري الحديث، مصر، 1973، ص 61.

[2] عبد علي كاظم المعموري، مرجع سبق ذكره، ص383.

[3] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 90-91.

- سبب هذا التطور هو صراع المتناقضات، وهو ما سبق أن أشار إليه هيجل.

ب- **التفسير المادي للتاريخ:** تهتم المادية التاريخية بدراسة الاجتماع البشري والقوانين التي تحكم تطوره، ومن وجهة نظر ماركس تتكون أي تشكيلة اجتماعية من الأساس الاقتصادي أو البناء التحتي: قوى الإنتاج وعلاقاته، ومن البناء الفوقي المتضمن للأيديولوجيا والمؤسسات المكملة مثل الدين والدولة، وهو يعتقد أن الخصائص الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع تعكس محصلة أدائه الاقتصادي.

إن استقرار التشكيلة الاجتماعية رهين باستمرار التوافق بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، لكن ذلك التوافق لا يستمر طويلا بسبب تطور القوى المنتجة، فالإنسان في سعيه لإحراز سيطرة أكبر على بيئته يسعى دائما إلى تطوير وسائله في ذلك: من حيث طبيعة العمل الذي يبذله ومن حيث أدوات العمل التي يستخدمها.

إن التطور الحتمي في قوى الإنتاج يجعلها تدخل في تناقض مع علاقات الإنتاج وبالذات مع شكل الملكية، وهذا يقود إلى حصول تغير في الأساس الاقتصادي للمجتمع يقود بدوره إلى تغيير في البناء الفوقي. إن هذا لا يعني أن البناء الفوقي لا يؤثر في الأساس الاقتصادي وأسلوب الإنتاج إذ أن الأفكار تلعب دورها في ترسيخ علاقات الإنتاج أو تحطيمها وبالتالي تعجيل تحرير القوى المنتجة أو إعاقة ذلك.

ويعرض ماركس لائحة خماسية نموذجية لتطور المجتمعات تمثل صفوة استقرائه التاريخي والفلسفي، فالمجتمعات البشرية كما يعتقد بدأت مشاعية ثم تحولت إلى العبودية ومنها تحولت إلى الاقطاع ثم انتهت إلى الرأسمالية التي لا بد أن تغادرها إلى الشيوعية. أن صراع الطبقات كما يؤكد ماركس هو الصفة المميزة لعلاقة العبد بسيده وألقن بمالك الأرض والعامل بالرأسمالي، فالصراع الطبقي –وليس التوافق في المصالح– هو سمة الحياة الاقتصادية في كل المجتمعات الطبقية.[1]

4-5 التحليل الاقتصادي للفكر الماركسي

[1] عبد الجبار حمد السبهاني، مرجع سبق ذكره، ص 95-96.

5-4-1 نظرية القيمة وفائض القيمة:

بالنسبة للقيمة: انطلق ماركس في تحليله لموضوع القيمة (في ضوء عدم استقرارها عند آدم سميث وريكاردو)، واستفاد من أطروحات ريكاردو للقيمة المرتكزة على تحديد قيمة أي سلعة استنادا على عدد ساعات العمل التي بذلت في إنتاجها، وهو ما وفر دعما لنظريته التي تقرر بشكل محدد أن العمل هو المصدر والأساس في خلق القيمة وبالتالي الثروة. إذ يرى ماركس إلى أنه (لا تتولد ذرة واحدة) من القيمة عن أصحاب رؤوس الأموال.[1]

قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل الوسطى اللازمة اجتماعيا لإنتاجها. ويقصد بقوله "وسطى" أي في الظروف الوسطى للعمل. ويقصد بقوله "اجتماعيا" أن المجتمع بكامله يساهم في إنتاجها وليس العامل الفرد لوحده. فالعمل عنده له وجهان: عمل ملموس يخلق القيمة الاستعمالية، وعمل غير ملموس يظهر عند التبادل ويعطي السلعة قيمتها التبادلية. فعند قيام العامل بعمله فإنه يقوم بذات الوقت بشيئين: الأول هو إضافة قيمة جديدة، والثاني هو نقل قيمة قديمة (من وسائل الإنتاج) إلى سلعة جديدة.

يقتضي تعريف ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل الوسطية اللازمة اجتماعيا لإنتاجها. أي أن سلعتين اثنتين سيكون لهما قيمة واحدة عندما تنطويان على كميتين متساويتين من العمل الإنساني. لكن لماركس وجهة نظر خاصة في العمل الإنساني، فهو يرى أن له وجهان: وجه العمل الملموس الذي يخلق القيمة الاستعمالية، ووجه العمل المجرد الذي يخلق القيمة. ولا يظهر الوجه الثاني للعمل إلا في مرحلة تاريخية محددة في مرحلة الإنتاج البضاعي. إذ يرى ماركس أن مبادلة سلعة بسلعة بتناسب محدد يقتضي أن تكون السلعتان متساويتان في شيء ما (عامل مشترك)، وهذا الشيء لابد أن يكون سمة مشتركة بين جميع المنتجات. وهذه السمة المشتركة، بحسب ماركس، هي العمل الإنساني المجرد من كل أشكاله. أي أن مبادلة السلع بعضها ببعض تتم وفقا لكميات العمل الإنساني المتضمنة فيها. وبالنسبة للماركسيين، فإن الطبيعة المزدوجة للعمل ليست من استنتاجاته بل من مكتشفاته. هي حقيقة او قانون تمكن

[1] عبد علي كاظم المعموري، مرجع سبق ذكره، ص 385.

ماركس من الكشف عنها. ولأن الكلاسيكيين لم يكتشفوا هذه الازدواجية فإن سائر مذاهبهم وما يستتبعها من استنتاجات بخصوص القيمة والتوزيع تعد إما فشلا في كشف "الحقيقة" أو تجاهلا للحقيقة أو طمسا متعمدا للحقيقة.[1]

بالنسبة **لفائض القيمة:** قوة العمل سلعة اشتراها الرأسمالي بقيمة وسائل الكفاف التي لزمت لإنتاجها. ويمثل ذلك أحد ركني القضية في خلق فائض القيمة. والركن الثاني في القيمة أن الرأسمالي يستطيع أن يستخدم العامل ساعات أطول من الوقت اللازم لإنتاج قيمة وسائل الكفاف التي تلزم لخلق قوة العمل، والفرق بين الوقت الذي يجبر الرأسمالي العامل أن يعمله والوقت الذي يتيح للعامل وسائل الكفاف هو ما يستخدمه الرأسمالي لعمل الفائض. [2] فلو أن الرأسمالي شغل العامل اثني عشر ساعة فإنه يدفع له أجرا كفافيا يعادل قيمة ست ساعات فرضا أما قيمة عمل الساعات الباقية فيستأثر بها الرأسمالي لنفسه وهذه القيمة الفائضة التي يسعى الرأسمالي باستمرار إلى زيادتها وبعدة طرق منها:[3]

- إطالة يوم العمل وهذه التي يسميها ماركس القيمة الفائضة المطلقة.
- تخفيض وقت العمل الضروري عن طريق زيادة إنتاجية العمل في قطاع السلع التي يستهلكها العمال وهذه هي القيمة الفائضة النسبية.
- استخدام آلات جديدة تمكن المنتجين من تخفيض تكاليفهم قياسا بنظرائهم الذين لم يلحقوا بهم وعندئذ يحقق الرأسمالي القيمة الفائضة الإضافية.

2-4-5 نظرية معدل الربح:

بما أن كل الهدف من الإنتاج الرأسمالي هو استخراج فائض القيمة من عمل الطبقة العاملة. فإن العلاقة بين الرأسمال المتغير (الأجور). وفائض القيمة (الأرباح) تكتسي أهمية كبيرة. لا يمكن للزيادة في كمية أحد هاتين القيمتين أن يتحقق إلا على حساب الأخرى. وفي نهاية

---

[1] معاذ الشرفاوي الجزائرلي، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[2] رفعت السيد العوضي، مرجع سبق ذكره، ص 205.

[3] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، مرجع سبق ذكره، ص 98.

المطاف إن الزيادة أو النقصان من قسم فائض القيمة هي العنصر الأساسي لصراع الطبقات في ظل الرأسمالية. إنه صراع بين الأجور والأرباح من أجل تقسيم الثروات المنتجة.[1]

معدل الربح وهو نسبة فائض القيمة إلى رأس المال الكلي ويعتقد ماركس أن معدل الربح يميل إلى التناقص باستمرار بسبب زيادة التركيب العضوي لرأس المال بسبب زيادة رأس المال الثابت جراء التقدم التكنولوجي وتنافس الرأسماليين في تطوير مصانعهم لكنه يمكن أن يزداد في حالة زيادة فائض القيمة وثبات التركيب العضوي لرأس المال.[2]

5-4-3 قانون تراكم رأس المال:

يرى ماركس أن الأرباح التي يحصل عليها من جهد العامل وعرقه، تدفعه إلى التفكير في تنمية رأسماله عن طريق تطوير أدواته الإنتاجية وزيادة عدد الآلات والمصانع، فجشع الرأسماليين يدفعهم دائما لتخفيض نفقة الإنتاج، ولا يأتي ذلك إلا إذا رفع الرأسمالي إنتاجية عماله بالنسبة لإنتاجية عمال الرأسماليين الآخرين، ومن أجل ذلك فإنه يلجأ إلى زيادة عدد الآلات المستخدمة في الإنتاج وزيادة حجم المشروع، حتى يمكن أن يستوعب العدد المتزايد من الآلات، وكل ذلك يتطلب زيادة الاستثمارات.[3]

وتقوم نظرية ماركس في التراكم حد الكفاف على ثلاثة أسس أو عناصر:[4]

***معدل الاستقلال:** تتحدد قيمة العمل في النظرية الماركسية، بإعتباره سلعة بوقت العمل اللازم لإنتاج السلع التي تزود العامل بحد الكفاف، إذا عبرنا عن السلع التي تزود بهذا المستوى الكافي بالرمز (ك)، ونلاحظ أن هذا المستوى يمثل الأجر، فإن معدل الاستقلال يكون:

معدل الاستقلال =1-ك/ك

---

[1] الصادق جراية، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[3] زينب الأشوح، " الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، نظرة تاريخية مقارنة"، القاهرة، دار كتب عربية للنشر، 2010، ص 211

[4] رفعت السيد العوضي، مرجع سبق ذكره، ص207-208.

والبسط في المعادلة السابقة هو فائض القيمة، والمقام هو الأجر، إذن، فإن معدل الاستقلال يكون معامل القيمة المضافة إلى الأجور المدفوعة، أي:

معدل الاستقلال = فائض القيمة / الأجر=ف/ك

حيث ترمز ف لفائض القيمة.

***معدل الربح:** تتضمن نظرية كارل ماركس في المنافسة أن معدل الربح يكون واحدا لكل أصحاب رأس المال، وذلك أن المنافسة تلزم بأن يكون المبلغ الإجمالي للقيمة المضافة موزعا بين الرأسماليين عند معدل واحد كنسبة إلى السعر الإجمالي لرؤوس أموالهم الخاصة.

وإذا رمزنا لرأس المال الثابت بالرمز (ث) يكون معدل الربح:

معدل الربح= ف/ك–ث

***معدل التراكم:** يقسم ماركس المجتمع إلى طبقتين في نظريته عن الطبقات والصراع الطبقي: البرجوازية وطبقة البروليتاريا، ويفترض أن الأجور، التي هي دخل طبقة البروليتاريا تكون ممسوكة عند مستوى الكفاف، لذلك لا تملك هذه الطبقة القدرة على الادخارات، أي لا تساهم في التراكم الرأسمالي، وكما يقال تذهب ادخاراتها إلى الصفر، تصبح الادخارات أو التراكم الرأسمالي كله من عمل طبقة أصحاب رأس المال، أي أننا نملك:

معدل التراكم الرأسمالي= ادخارات أصحاب رأس المال.

5-4-4 قانون تركز رأس المال:

ويقصد بذلك أن النظام الرأسمالي يعرف ظاهرتين، الأولى أن المشروعات تتجه إلى استخدام وسائل إنتاجية أكثر رأسمالية (زيادة التركيب العضوي لرأس المال). وأما الظاهرة الثانية التي يعرفها النظام الرأسمالي فهي الاتجاه نحو تركز المشروعات في عدد قليل من الوحدات الكبيرة، وبعبارة أخرى اتجاه النظام الرأسمالي نحو الاحتكار. وهكذا فإن النظام

الرأسمالي يتميز عن النظم السابقة بزيادة تراكم رأس المال –ومن هنا جاءت تسميته– فضلا على أن الانتاج يتركز بشكل مستمر في عدد أقل من المشروعات الضخمة.

5-4-5 قانون الفقر العام:

كان الاقتصاديون التقليديون يرون أن الأجور تتحدد في ظل النظام الرأسمالي عند الحد الأدنى اللازم للمعيشة ولا يمكن أن ترتفع عن ذلك. وقد ارتبط ذلك عندهم بنظريتهم في السكان. وقد انتهى ماركس إلى النتيجة نفسها، وإن توصل إليها بتحليل مختلف. فعند ماركس يبقي النظام الرأسمالي العمال في حالة فقر مستمر، ولا يمكن أن تزيد الأجور عن مستوى الكفاف. وقد ربط ماركس هذه النتيجة بتحليله لتطور النظام الرأسمالي. فهذا النظام يميل إلى زيادة التركيب العضوي لرأس المال، وهذا من شأنه إنقاص الطلب على العمال. وبذلك يزيد عرض العمال على طلبهم ويظهر فائض في عرض العمل مما يؤدي إلى انخفاض أجورهم باستمرار. ولذلك فإن الطبقة العاملة وهي تقوم بإنتاج الآلات ووسائل الإنتاج الرأسمالية فإنها تنتج في الوقت نفسه الوسائل التي تزيحها من السوق وتجعلها زائدة عن الحاجة. وقد أدى استخدام الوسائل الرأسمالية في الإنتاج الزراعي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال الزراعيين الذين اضطروا إلى الهجرة إلى المدينة، مما زاد من عرض جيش العمال الاحتياطي.[1]

5-4-6 قانون الأزمات وانهيار الرأسمالية

ان آلية التوزيع في ظل النظام الرأسمالي كما يراها ماركس آلية منحازة وعدائية، فهي تقود الى تراكم الثروة بيد المالكين في الوقت الذي تكرس فيه وتعظم افقار الطبقة العاملة وهذا ينقص الطلب الكلي اذ انه يجرد العمال وهم الكم الأعظم في السوق من وسائل الشراء اللازمة لتصريف العرض فيحصل نقص عام في استهلاك.

ومن جانب أخر يعمل قانون الأساسي للرأسمالية على حفز المنتجين الساعين وراء الربح على توسيع خططهم الإنتاجية، فيزداد العرض ويحصل فيض عام في الإنتاج وهكذا يدخل

[1] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 101.

النظام في تناقص فمن جهة يقل الاستهلاك ويزداد الإنتاج، ومن جهة أخرى يزداد تراكم رأس المال ويشتد الحافز للبحث عن فرص استثمارية مع ضيق الأسواق وكل ذلك بسبب نظام التوزيع.

كما أن زيادة التركيب العضوي لرأس المال وميل الرأسماليين الى تحديث مصانعهم لتأمين مواقعهم إزاء منافسة الرأسماليين الأخرين يزيد من البطالة ويعمم الشرط البروليتاري فالرأسماليون الذين يفشلون في المنافسة (ذوي الكلف الأعلى) يخسرون مواقعهم كمنتجين ويتحولون الى شغيلة، وهكذا ينمو "جيش الصناعة الاحتياطي " وستعمل البطالة على مزيد من الاستغلال للعمال بسبب تنافسهم على فرص العمل، ويعني ذلك خفضا للأجور يضطر معه النساء والأطفال الى الانخراط في سوق العمل، وهكذا تنمو المتناقضات في الرأسمالية. فنقص الاستهلاك وفيض الإنتاج وفيض تراكم رأس المال وضيق فرص الاستثمار كلها تشكل قيود على الإنتاج الرأسمالي وقواه المتنامية، وسوف تستنفذ الرأسمالية، لكن ذلك سوف يؤجل انهيار النظام فحسب، وسينهار النظام الرأسمالي كما اعتقد ماركس بسبب المناخ العدائي الخانق الذي خلقه لنفسه من خلال آلية التوزيع، وسيزكي هذا المناخ الصراع بين طبقة العمال المعدمين وطبقة الرأسماليين مما يعجل بانهيار الرأسمالية وقيام الاشتراكية بعد ان ينتزع العمال وسائل الإنتاج من أيدي حفنة الرأسماليين وبعد الإطاحة بالبناء الفوقي المدافع عنهم.

وهكذا تضع تناقضات الرأسمالية، حيث الطابع الاجتماعي للإنتاج والطبيعة الفردية للملكية وحيث الإنتاج الفائض مع نقص الاستهلاك وحيث تركز رأس المال مع الافقار العمالي، كل ذلك يضع حدا للرأسمالية عن طريق ثروة البروليتاريا الواعدة بالعدل والرفاه...هذا ولم يشرح ماركس آلية عمل النظام الجديد لكنه ألمح إلى دور التخطيط فيه.[1]

5-5 تقييم المدرسة الماركسية:

[1] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، مرجع سبق ذكره، ص102-103

لقد استطاع ماركس أن يفعل كل جوانب النقد التي سيقت من قبله إزاء النظام الرأسمالي بعد أن أعاد سبكها في نظام متماسك فاق كل الطروحات التي سبقته مركزا الضوء على تناقضات النظام الصارخة، لكن الماركسية هي الأخرى تعرضت للنقد والتقويم سواء في فلسفتها العامة أو تحليلها الاقتصادي، حيث يمكن إبراز النقاط التالية:

- بالرغم من كشف الفكر الماركسي لعيوب الرأسمالية إلا أنه وجه له الكثير من النقد، خاصة فيما يتعلق بنظرية القيمة وفائض القيمة، فالعمل ليس العنصر الوحيد الذي يفسر قيمة السلعة، وإنما هناك عناصر إنتاجية أخرى، كما أن التحليل الحديث للتراكم الرأسمالي باعتباره معدات وآلات تساهم في زيادة إنتاجية العمال، وبالتالي زيادة مستوى أجورهم بخلاف ما تصوره ماركس، كما أن حكومات البلدان الرأسمالية اليوم تفرض ضرائب على أصحاب رؤوس الأموال للحيلولة دون تركز الثروة، بالإضافة إلى سياسات الحماية التي تنتهجها هذه الدول لحماية مصالح صغار المنتجين، وهو ما يفند نظرية تركز رؤوس الأموال وحدوث أزمة للرأسمالية التي تحدث عنها كارل ماركس.[1]
- اتهام سوركين لماركس بأن نظريته تقوم على الحتمية أو أساس ميتافيزيقي وتقوم على جانب واحد فقط، حيث أنها في حقيقة الأمر علاقة تبادلية تأثر وتأثير.
- بوتومور وجه انتقادات لماركس وأهمها: أن فروض ماركس لها صفة قوانين عامة لكنها مجرد مبادئ نظرية تعتريها أخطاء فيما يخص الوصف الفعلي لنمط الصراع والتوازن، ولكنه أيده من خلال الوجهة التاريخية.
- كذلك نظرية ماركس تبقى ناقصة وأن الصراع الطبقي لم يتم في الطبقة الرأسمالية للانتقال إلى الطبقة الاشتراكية ومن ثم إلى الشيوعية كما كان يطمح.[2]

---

[1] الصادق جراية، مرجع سبق ذكره، ص 56-57

[2] ايمون باتلر، "المدرسة النمساوية في الاقتصاد"، ترجمة محمد فتحي خضر، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2013، ص 70-71.

6- المدرسة النيوكلاسيكية

إزاء هجوم المدرسة التاريخية والمدارس الاشتراكية على الكلاسيك سواء من حيث المنهج أو من حيث الفلسفة الاقتصادية، انبثق في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وتحديدا منذ 1870 تيار فكري جديد يتبنى المنهج الكلاسيكي القائم على التجريد، ويؤمن بفلسفة الحرية الاقتصادية، وقد ضم هذا التيار ثلة من المفكرين الذين تجانست قناعاتهم إلى حد كبير لتتشكل منهم مدرسة عرفت بالمدرسة الحدية، التي مثلت بعثا لفلسفة الكلاسيك ومنهجهم لكنها اختارت مدخلا جزئيا في تحليل النشاط الاقتصادي مفضلة الابتداء بتحليل سلوك آحاد المشاركين في النشاط الاقتصادي. وقد حظي هذه علم النفس بقسط وافر من اهتمام أعلام هذه المدرسة لأنه باعتقادهم المفتاح لفهم السلوك الاقتصادي سيما في جانب الاستهلاك.

ونتناول على التوالي المدارس الفكرية الهامة كمدرسة فينا ومدرسة لوزان، ومدرسة كاميريدج والتي ساهمت في تطوير هذه الأفكار ودخولها في النظرية الاقتصادية.

6-1 المدرسة النمساوية

قد تبلور هذا الفكر الاقتصادي بفضل جهود الجيل الأول من الكتاب الحديين وأهمهم ويليام استانلي جفونس وماري- ليون فالراس وكارل منجر. هذا الفكر يزداد اكتمالا من ناحية فنون التحليل على يد كتاب الجيل الثاني ثم يتتابع عليه التغير نتيجة جهود الاقتصاديين الحديين إلى يومنا هذا.[1]

وضع منجر (1840-1921) كتابه في "مبادئ الاقتصاد" لسنة 1871، وهو الذي بنى شهرته، وعلى أساسه عين أستاذا، للاقتصاد السياسي في جامعة فينا. وقد عاش منجر في وقت سيطرت فيه المدرسة التاريخية والمنهج التاريخي على الدراسات الاجتماعية، ولذلك فقد قام منجر بجهد كبير في معارضة المنهج التاريخي والدفاع عن المنهج الاستنباطي في الدراسات الاجتماعية، ولذلك نجد إلى جانب كتبه في الاقتصاد مؤلفات أخرى في المنهج أهمها أبحاث في مناهج العلوم الاجتماعية، ويوجه خاص الاقتصاد السياسي سنة 1883.

[1] محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 185.

أحدث منجر (إلى جانب وليم ستانلي وليون فالراس، مع أنهما عملا على نحو مستقل) ثورة في الفكر الاقتصادي تدعى" تحليل المنفعة الحدية" يظل هذا التحليل أحد ركائز علم الاقتصاد السائد اليوم. وفكرته هي أنه حين يقدم البشر على خياراتهم ويتاجرون، فإنهم يسعون للحصول على أي شيء من شأنه أن يلبي أكثر احتياجاتهم إلحاحا أولا. وبعد ذلك يسعون لتلبية الحاجة الأقل إلحاحا (أو الأكثر "حدية"). وبالمثل، إذا كان عليهم أن يتخلوا عن شيء ما، فسيختارون أولا التخلي عن أي شيء يمنحهم أقل قدر من الاشباع، قبل التخلي عن الأشياء التي يقدرونها أكثر. بعبارة أخرى، البشر يختارون على أساس "المنفعة الحدية" التي تقدمها لهم الأشياء المختلفة. يمكننا هذا المبدأ من أن نتفهم إلى حد بعيد كيف يجري الناس صفقاتهم الاقتصادية وكيف تعمل الأسواق.[1]

أما أفكار منجر في الاقتصاد، فإنها تدور حول المنفعة والحاجة، فأقام نظرية عامة للسلع الاقتصادية، فحتى يكون لشيء وصف السلعة، لا بد أن يكون قادرا على إشباع حاجة إنسانية، أي أن تكون له منفعة، ولذلك فإنه يجب توافر الأمور الآتية حتى تكون بصدد سلع اقتصادية.

- أن تقوم هناك حاجة إنسانية
- أن يتضمن الشيء من الخصائص ما يجعله قادرا على اشباع هذه الحاجة
- أن يعرف الإنسان قدرة الشيء على إشباع حاجته
- أن يكون الإنسان قادرا على السيطرة والتصرف في هذا الشيء

وقد قسم منجر السلع إلى مراتب بحسب مدى قربها من المستهلك.

ففي المرتبة الأولى نجد الخبز وفي المرتبة الثانية الدقيق وهكذا، وقد اهتم منجر بوجه خاص بالسلع الاستهلاكية التي يتوقف عليها الطلب على السلع الأخرى، وعلى ذلك أوضح منجر أن الطلب على السع الاستثمارية إنما هو طلب مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية.

وحتى يصبح الشيء سلعة اقتصادية، فلا يكفي أن يكون نافعا، بل يجب فوق ذلك أن تقوم بين عرضه وبين الاحتياجات الإنسانية علاقة معينة، فالاحتياجات الإنسانية هي عبارة

[1] إيمون باتلر، مرجع سبق ذكره، ص8.

على مجموعة السلع الاستهلاكية، التي تلزم الفرد لإشباع حاجاته، وعقد منجر فإنه لكي يصدق وصف السلعة بالمعنى الاقتصادي على الأشياء، فلا بد أن يكون عرضها أقل من الاحتياجات لها، وعلى ذلك فالأشياء الصالحة لإشباع الحاجات والتي توجد بوفرة لا تعتبر من قبيل السلع بالمعنى الاقتصادي، وبعبارة أخرى، يجب أن تكون السلع محدودة بالنسبة للحاجات التي تصلح لإشباعها، وعلى ذلك فالهواء لا يعتبر سلعة لأنه يوجد بحجم أكثر من الحاجة اليه. وفيما يتعلق بنظرية القيمة، فإن منجر رأى فيها علاقة بين الاحتياجات بين المتاح من السلعة. ولعل أهم مساهمة من جانب منجر في هذا الصدد تتركز في تقديره بأن المنفعة الناتجة من استهلاك السلعة تتناقص مع زيادة الوحدات المستهلكة، وهذا هو مبدأ تناقص المنفعة الذي بنى عليه الحديون تحليلهم.[1]

يمثل منجر وبوهم بافرك وفايز "الموجة الأولى" للمدرسة النمساوية، أما الموجة الثانية، فكانت بقيادة لوفيدج فون ميزس وفريديريك هايك، اللذين تعاونا في الثلاثينات في تفسير دورات الاقتصاد، فترات الانتعاش والكساد الدورية التي تبدو ملمحا مستديما للعالم التجاري، وقد ناديا بأن هذه الدورات تنبع من إدخال الائتمان المصرفي. فالاقتراض الرخيص يشجع رواد الأعمال على الاستثمار أكثر في عملية الإنتاج. ويشجع المستهلكين على شراء المزيد من البضائع من المتاجر، لكن عند زوال المحفزات الائتمانية تظهر الحقيقة. ويجد رواد الأعمال أنهم ينتجون من الأشياء غير المرغوبة أكثر مما هو ضروري، ويتعثر العمل، ويتحتم على الاستثمارات المفرطة في طموحها أن تزول.[2]

هاجم ميزس النظرية النيوكلاسيكية بشراسة وعارض بشدة اقحام الرياضيات في علم الاقتصاد ورأى أن علم الاقتصاد لا يتوجب عليه أن يحاكي علم الفيزياء، كما رفض فكرة أن النظرية الجيدة هي النظرية المفيدة في التنبؤ. على صعيد آخر رأى ميزس أن الاشتراكية مستحيلة، هكذا ببساطة. بمعنى أن من المستحيل تنظيم مجتمعات غاية في التعقيد على طريقة التخطيط المركزي، وأما مذهبه فهو أكثر مذاهب الحرية تطرفا وقد صاغه في إطار ما يمكن

[1] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص111.

[2] ايمون باتلر، مرجع سبق ذكره، ص 9.

تسميته بنظرية دومينو. بحسب هذه النظرية يتعين على الدولة ألا تتدخل بالنظام الاقتصادي مطلقا، لأن تدخلها سيولد تشوهات تستلزم مزيدا من التدخل، وكل تدخل جديد سيكون أشد من سابقه وبالمحصلة سيدفع النظام الرأسمالي باتجاه الاشتراكية.[1]

بالنسبة للنمساوين المعاصرين والذين يمثلون الموجة الثالثة فقد جاءوا من الولايات المتحدة بالأساس. ومن أبرز النمساويين الذين علينا أن نذكرهم كل من موراي روثبارد، الذي ألقى بمسؤولية دورات الاقتصاد بكل وضوح على عاتق البنوك المركزية، وطور نقدا ليبرتاريا للدولة، وإسرائيل كيرزنر، الذي تتبع الأهمية الحاسمة لريادة الأعمال في دفع التقدم الاقتصادي، ولورانس وايت، الذي أوضح كيف أن الأعمال المصرفية تتم على نحو أفضل في غياب القواعد والضوابط الحكومية.[2]

6-2 مدرسة لوزان:

يعد ليون فالراس leon walras (1834-1910) من أكبر الاقتصاديين النظريين، وإلى جانب اشتراكه في اكتشاف المنفعة الحدية مع كارل منجر وستانلي جيفونر، فإنه وضع فكرة التوازن الشامل للاقتصاد. وقد تأثر ليون بوجه خاص بأفكار والده أوجست فالراس الذي كان أستاذا للفلسفة، كما تأثر بالاقتصادي الرياضي كورنو.

ساهم فالراس في اكتشاف فكرة المنفعة الحدية، وبرغم أنه كتب بعد كارل منجر وستانلي جيفونز بثلاث سنوات، فإنه لم يطلع على أعمالها، ويعتبر أنه اكتشف نفس الفكرة استقلالا، وقد استخدم تعبير الندرة، وعرفها بأنها المشتقة من المنفعة المتحققة من زيادة الاستهلاك، وبعبارة أخرى فإن الندرة عنده هي معدل التغيير في المنفعة الكلية نتيجة زيادة الوحدات المستهلكة. وقد استخدم فالراس فكرة المشتقة المعروفة في الرياضة بالنظر إلى ميله إلى استخدام الرياضة. [3]

---

[1] معاذ الشرفاوي الجزائرلي، مرجع سبق ذكره، ص 178-179.

[2] ايمون باتلر، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[3] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 115.

وفي نظرية التبادل اهتم والراس بآلية تحديد الأسعار في السوق مؤكدا العلاقة الترابطية بين السعر والقيمة ، فالسعر ما هو إلا التعبير النقدي عن القيم في السوق، ويؤكد أن هيكل السوق يترك أثره في بناء نظام الأسعار. كما يؤكد أيضا أن العلاقة متبادلة بين السعر والطلب فالكميات المطلوبة تتناسب عكسيا مع السعر فالسعر هنا هو أحد محددات الطلب، لكن السعر هو الآخر يتحدد بالعرض والطلب، ومن وجهة نظره فإن الطلب هو العنصر الفاعل في تحديد السعر في الأجل القصير. أما بصدد التوازن العام فنجده يميز بين ثلاثة أسواق هي:

1- أسواق المنتجات

2- أسواق الخدمات الإنتاجية

3- أسواق رؤوس الأموال

إن الارتباط بين هذه الأسواق يمكن ايضاحه من خلال رصد ما يعرف بالتدفق الدائري للدخل، فالمنظمون يشترون (خدمات عوامل الإنتاج) من السوق الثانية ويبيعون الناتج (السلع) في السوق الأولى سعيا لتحقيق الأرباح، وهم في مسعاهم هذا يحتاجون لرؤوس الأموال الحقيقية (الآلات والمعدات) من السوق الثالثة. إن عملية بناء رؤوس الأموال هذه تتم وتستمر طالما كان الربح المحرز من بنائها أكبر من سعر الفائدة النقدي الذي يلزم دفع ه للمصارف نظير تمويل عمليات بناء الأصول الجديدة. وإذا هبط الربح عن سعر الفائدة فسوف لن يقدم المنظمون على الاستثمار مما يتسبب في وجود فائض في المدخرات، وهذا الفائض سيعمل على خفض سعر الفائدة وهكذا على أن يتحقق التوازن، أما إذا كان الربح أكبر فسيغري ذلك الكثيرين على الاستثمار ويزداد الطلب على المدخرات فيرتفع سعر الفائدة إلى أن يتحقق التوازن.

إن آلية جهاز الثمن في سوقي السلع وسوق الخدمات وآلية الفائدة في السوق الثالث كفيلة بتحقيق التوازن باعتقاد والراس. فهذه الأسواق مرتبطة مع بعضها وآليات التسوية تجنح بها

نحو التوازن في ظل شروط المنافسة التامة، حيث تتحقق المساواة بين العرض والطلب في الأسواق الثلاثة وتميل الأرباح غير الاعتيادية إلى الاختفاء. [1]

وفيما يتعلق بالنقود، فقد جاءت عند فالراس في موضوعين: الأول عند تعرضه لنظام التوازن الشامل، والثاني لدى مناقشته دور النقود في الاقتصاد. فنصادف النقود مرة لدى فالراس عند معالجته للتوازن الشامل، وهي لا تعدو أن تكون وحدة للقياس (مقياس القيم)، ولذا أطلق عليها اسم المقياس وهي بذلك لا تختلف عن أية سلعة أخرى حين تستخدم كوحدة لقياس باقي الأسعار. فنستطيع أن نستخدم أية سلعة كأساس لبيان قيمة السلع بعضها بالبعض الآخر. ولذلك فإن النقود في نظام فالراس للتوازن الشامل ليس لها أي دور سوى مقياس القيم، وهو دور نظري أو محاسبي.

والحقيقة أن نظام التوازن الشامل هو نظام عيني لا توجد فيه نقود بالمعنى الحقيقي، ومع ذلك فنجد عند فالراس إشارة أخرى للنقود باعتبارها وسيط للتبادل، ومن ثم لها دور نقدي، وقد وضع فالراس معادلة خاصة للطلب على النقود، وهو طلب غير مباشر مشتق من الطلب على السلع، لأن النقود عنده مجرد وسيط في التبادل، من ثم ليس لها منفعة ذاتية مستقلة عن طلب السلع والخدمات التي تستخدم في شرائها. وقد كانت معادلة فالراس لطلب النقود هي الأساس الذي اشتق منه فيشر فيما بعد معادلة التبادل التي أصبحت وسيلة عرض نظرية كمية النقود.

وقد تعرض فالراس لبعض مشاكل الاقتصاد الاجتماعي وعدالة التوزيع، وأطلق سعارا هو "مساواة الشروط أو الظروف وعدم مساواة المراكز" بمعنى أنه ينبغي أن توفر الدولة شروطا متساوية للجميع، ولكن نظرا لاختلاف إمكانيات الأفراد وقدراتهم، فلا بد أن يؤدي هذا إلى عدم تساوي في المراكز، وبعبارة أخرى فقد كان فالراس ليبيراليا يدافع عن المساواة القانونية في توفير الفرص المتساوية، ولكنه لا يتطلب بالضرورة المساواة الفعلية، فالمطلوب هو المساواة

[1] عبد الجبار عبيد السبهاني، مرجع سبق ذكره، ص 117-118

عند نقطة البداية وليس عند نهاية السباق. وكان فالراس مؤمنا بأهمية نظريته الاجتماعية، وكان يتوقع الحصول على جائزة "نوبل" للسلام.[1]

6-3 مدرسة كامبريدج

جاء مارشال بمنهج استفاد فيه من أدوات المدرسة الحدية دون أن ينبذ الإرث الكلاسيكي. ولذا يعد ألفريد مارشال، مع فالراس بالطبع على ما بينهما من اختلاف، أهم رواد النظرية النيوكلاسيكية. فمارشال كان امتدادا للمدرسة الكلاسيكية، وبنفس الوقت كان يمثل مرحلة أعلى من مراحل تطور المدرسة الحدية. ولعل ذلك يفسر السبب في العنوان الذي أعطاه لكتابه الشهير "مبادئ الاقتصاد" والذي نشره عام 1890. [2]

بالنسبة لنظرية القيمة عند مارشال، فقد سبق أن رأينا أن التقليديين كانوا يأخذون بصفة عامة بنفقة الإنتاج، وذلك على خلاف بينهم، فعلى حين لم يأخذ ريكاردوا بنفقة الإنتاج الشاملة بما في ذلك رأس المال أيضا. وبالمقابل فقد رأينا أن الحدين قد أخذوا بفكرة المنفعة الحدية.

أما مارشال فقد جمع في نظريته للقيمة بين النفقة والمنفعة، فالقيمة تتحدد عنده بالعرض والطلب معا. ويرى مارشال أنه يصعب تحديد المسئول منهما عن تحديد القيمة، كما يصعب تحديد المسئول، من بين حدي المقص عن قطع الورقة، فالطلب والعرض يساهمان معا كحدي المقص في تحديد القيمة.[3]

إن من ثنائية (مارشال) أن تجده يجعل الأمر معلقا هكذا فواضح مما تقدم من تقريرات أنه لم يتعرض إلى جوهر القيمة كعلاقة بين السلعة ومدخلاتها (عمل أو تكاليف) كما فعل الكلاسيك ومثلهم ماركس. كما أنه لم يتعرض لها كعلاقة بين السلعة والناس (كتقدير ذاتي للمنفعة) كما فعلها الحديون إنما جعلها علاقة نسبية بين الأشياء. إن هذا الفهم الذي أدلى به (ماشال) يعبر عن تحفظه على الاتجاهين السابقين فهو يشير إلى علاقة مقررة ليست موضع

---

[1] حازم البلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[2] معاذ الشرفاوي الجزائرلي، مرجع سبق ذكره، ص 190.

[3] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

جدل حول معنى القيمة التبادلية. وهذه التقريرية " للعلاقة بين الأشياء المتبادلة" يمكن أن تستمد من الموضوع ويمكن أن تستمد من الذات.[1]

ومن الأفكار الهامة التي أدخلها مارشال في التحليل الاقتصادي فكرة المرونة لبيان طبيعة العلاقات بين المتغيرات، وقد استعار مارشال هذه الفكرة من علوم البيولوجيا، وتكمن أهمية هذه الفكرة في كونها تعطي تحديدا لخصائص التغير دون أن تتوقف على وحدات القياس المستخدمة. وبذلك تعتبر مقياسا مطلقا ومستقلا عن وحدات القياس لبيان التغير في العلاقات الاقتصادية، فمرونة الطلب مثلا تعبر عن مدى حساسية التغير في الكمية المطلوبة نتيجة للتغير في ثمن السلعة. وهذه المرونة تعطي مقياسا لا يتأثر بما إذا كنا نقيس الكمية المطلوبة بالكيلو أو الغرام أو أية حدة قياس أخرى، كما لا تتأثر بوحدة النقد وهل هي الجنيه أو القرش مثلا. وقد أخذ مارشال فيما يتعلق بالفن الإنتاجي بفكرة الحلول أو الإحلال بين عناصر الإنتاج المختلفة. بحيث يكون المنظم بالخيار في التأليف بين عناصر الإنتاج وفقا لأثمان هذه العناصر وإنتاجيتها الحدية. [2]

وقد أدخل مارشال عنصر "الزمن" في التحليل عند التمييز بين الفترة القصيرة والفترة المتوسطة والفترة الطويلة. الزمن عند مارشال هو ليس مرور الوقت وليس فترة محددة وإنما تصور منطقي لظروف الإنتاج لذلك فقد عرف الفترة على أساس أنها مجموعة من الشروط وأسلوب مارشال في التحليل هو الستاتيكية المقارنة، والفترة القصيرة هي التي لا تسمح للمنتج أن يغير فيها ظروف الإنتاج والتغير في العرض يأتي فقط من تغير المخزون، أما الفترة الطويلة فهي تتغير فيها الطاقة الإنتاجية وبالتالي العرض ولكن لا يوجد عند مارشال أي تفسير للانتقال من توازن لآخر.[3]

كذلك استخدم مارشال فكرة تناقص المنفعة الحدية وإعطائها مزيدا من الوضوح والانضباط، وفيما يتعلق بتوزيع الدخل القومي على الأجور والأرباح وسعر الفائدة والريع، فإنه

---

[1] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، مرجع سبق ذكره، ص 119-120.

[2] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 124-125.

[3] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

طبق نفس قواعده في نظرية القيمة حيث نظر إلى دخول هذه العناصر باعتبارها أثمانا لعناصر الإنتاج تتحدد أيضا وفقا لظروف الطلب والعرض في ضوء إنتاجية كل عنصر.

وفيما يتعلق بدراسة الأسواق المختلفة، فإن مارشال درس التوازن في سوق المنافسة الكاملة وفي سوق الاحتكار وأعطى مزيدا من الانضباط للتوازن في سوق الاحتكار حيث استخدم فكرة الإيراد الصناعي ومع ذلك فقد ظلت المنطقة الوسطى بين المنافسة الكاملة والاحتكار الكامل والمعروفة باسم المنافسة الاحتكارية ناقصة في تحليله.

ومن الأفكار التي قدمها مارشال أيضا فكرة شبه الريع الذي يحصل عليه الفرد نتيجة لظروفه الخاصة.

وأخيرا فينبغي أن نشير إلى أن تأثير الفريد مارشال كان عميقا جدا، وإن كثيرا من الأفكار السائدة الآن إنما تستمد من مارشال. وبوجه خاص الاعتماد على المنحنيات الهندسية لشرح العلاقات الاقتصادية، و مع ذلك فإن اهتمام مارشال بنظرية القيمة و نظرية الاقتصاد الوحدي كانت على حساب النظرية التجميعية و اقتصاد الكميات الكلي، و لم تتقدم هذه الدراسات في العصر الحديث إلا نتيجة لانتقادات كينز، و قد ظل مارشال مؤمنا بقانون الأسواق أو المنافذ لساي، و كان يرى ان العرض يخلق الطلب، و بالتالي فإن الأصل هو ان الاقتصاد يعرف التوازن عند مستوى التشغيل الشامل، و لم يمنع ذلك ما مارشال من الاعتراف بإمكان حدوث تقلبات اقتصادية، و لكنها تمثل حالات طارئة لن تلبث قوى السوق أن تعيدها من جديد إلى وضع التوازن. و فيما يتعلق بنظريات النقود فقد كان مارشال يعتقد في صحة نظرية كمية النقود و يرى أن دور النقود الأساسي هو تحديد المستوى العام للأسعار، و قد استخدم في عرض نظرية النقود معادلة تعتمد على الطلب على النقود تختلف عما هو مستخدم في عرض نظرية النقود و خاصة مع "فيشر".[1]

6-4 تقييم الفكر النيوكلاسيكي:

[1] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 125-126.

عموما تتمثل إيجابيات الفكر النيوكلاسيكي فيما يلي:[1]

- ادخال الرياضيات في التحليل الاقتصادي

- ادخال العامل النفسي في التحليل الاقتصادي.

- وضع أسس الاقتصاد الجزئي.

- الربط بين جزئيات الاقتصاد ووضع العلاقات بينها بصورة حقيقية.

- التماسك المنطقي في التحليل.

ورغم أن الأفكار الاقتصادية في معظمها لا تزال مقبولة في دراسات علم الاقتصاد لحد الآن، حيث مازالت طريقتها في التحليل الجزئي مطبقة إلا أنها تعرضت إلى العديد من الانتقادات و التي أهمها:

-أقامت المدرسة النيوكلاسيكية تحليلها بناءا على الوحدات الاقتصادية الجزئية، وأهملت الوحدات الاقتصادية الكلية (الاستهلاك الكلي، الدخل الكلي).

- ايمان المدرسة بفكرة الرجل الاقتصادي، الذي يسعى دوما إلى تحقيق أكبر قدر من النفع، والمعروف أن العامل الاقتصادي لا يفسر لوحده سلوك الأفراد فهناك عوامل أخرى اجتماعية ونفسية وغيرها.

- عدم تطابق النظرية الحدية مع الواقع الاقتصادي. فمثلا في نظرية الاستهلاك لا يبدو أن المستهلكين يقومون بتلك المقارنات والإجراءات في سلوكاتهم الاستهلاكية.

[1] حسين عمر، "موسوعة الفكر الاقتصادي"، القاهرة، دار الكتاب الحديث، (دت)، ص 522.

7- المدرسة الكينزية:

يعد ظهور الفكر الكينزي بموجب توصيفات بعض المفكرين بأنه (ثورة)، أطاحت بما هو متوارث من الفكر الرأسمالي، بيد أن هذا الظهور لم يكن حالة عابرة أو ارهاصات مفكر، بل أن الشعور بالرضا والارتياح عن أداء الاقتصاديات الرأسمالية الرئيسية أنداك. وبخاصة بريطانيا حاملة الثورة الصناعية ومولد الفكر الاقتصادي لم يعد كذلك، على خلفية الحرب العالمية الأولى 1914-1918، التي مزقت أوصال التجارة والمدفوعات الدولية.

لقد شكلت أفكار جون مينارد كينز، قوة كبيرة في النظرية الاقتصادية والتطبيق الاقتصادي، وأحدثت تطورا عظيما في الاقتصاد المعاصر، وتكتسب أعظم دلالتها هو كونها تمثل تحولا في المنهجية الاقتصادية بوجه عام.

جاءت الحرب العالمية الثانية لتعطي لأفكار كينز مساحتها المنتظرة من النجاح، ولتوجه ضربة قوية للرفض الكلاسيكي لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومثلما أكدت الحرب صحة ومصداقية الفكر الكينزي، وجهت في الوقت نفسه ضربة للسياسات الرأسمالية القائمة على المبدأ الكلاسيكي (دعه يعمل ....دعه يمر).

لكنه في النهاية قدم للرأسمالية في عمق أزمتها وفي ظرف تاريخي حاسم، علاجا ناجعا

، قال عنه شومبيتر (أنه طبيب إسعاف الرأسمالية)، تبرأ من الكثير من المقدسات الرأسمالية، واستخدم محرماتها أحيانا، لكنه ظل أمينا على فكره البرجوازي، ومعتدا بأسس الرأسمالية كنظام اقتصادي.

7-1 ظهور الفكر الكينزي:

لقد نما الاقتصاد القديم ليشرح العلاقات بين العرض والطلب وبين العرض والبطالة، كما حاول شرح كيفية زيادة العرض (الإنتاج) ونسبة الفائدة وتغيرات الاستثمار في رأس المال،

ولهذا كانت الاقتصادات الرأسمالية تعتمد في تفسير المشاكل الاقتصادية على استخدام أحد هذه العوامل للتأثير على باقي العوامل أو في توليد الوظائف أو زيادة الناتج القومي.

لقد جاءت نظرية كينز ردا على الكساد الكبير الذي اكتسح العالم في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات من القرن الماضي، فقد كان زمن صدمة اقتصادية بدت كأنها تتحدى كل العلاجات الاقتصادية المعروفة وبقيت البطالة مرتفعة جدا مع كساد اقتصادي كبير. وهكذا نجد أن نظرية كينز قد ولدت في رحم أزمة اقتصادية كبيرة اتسمت بوجود بطالة خطيرة مترافقة مع مستويات استهلاك منخفضة وزيادة هائلة في الإنتاج.[1]

وكينز هو اقتصادي انجليزي، اشتغل في بداية حياته في الهند، ألف كتابا عن الإصلاح في الهند التي كانت تقريبا بلدا متخلفا، تأثر بالاقتصادي ألفريد مارشال الذي كان تلميذا له، ثم أصبح أستاذا للاقتصاد بكلية كينغ. ألف كثيرا من الكتب حول موضوع الاقتصاد التي ترجمت إلى لغات أجنبية ومن بينها النتائج الاقتصادية للسلام 1919، الاحتمالات 1921، الإصلاح النقدي 1923 وأخيرا كتابه المشهور "النظرية العامة للعمالة الفائدة والنقود" سنة 1936 الذي كان له دور كبير في تخليص علم الاقتصاد عن جمودية المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) وشغل الكثير من المناصب الكبرى في الهند وانجلترا.[2]

وقد لاقت الأفكار الكينزية بصفة عامة، قبولا كبيرا في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا واليابان خلال فترة الأربعينات وحتى نهاية الستينات من القرن العشرين– الفترة التي ظهر فيها معدلات عالية للنمو ومعدلات تضخم وبطالة منخفضة في تلك الدول. وعلى الرغم من أن تلك الأفكار تم توجيهها لعلاج مشكلات الدول المتقدة وأهمها مشكلة الركود العالمي والبطالة المزمنة، إلا أنها اتسمت بالعمومية وتناسق أجزاءها وعناصرها، مما جعلها

[1] موفق خزعل حمد،" أزمة النظام الرأسمالي الأبعاد الفكرية والتداعيات الاقتصادية ما بعد الكينزية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 23، 2010، ص 02.

[2] لكحل ليلى، "نظرية كينز لمواجهة الأزمة الاقتصادية"، مجلة معارف، العدد 22، جوان 2017، ص 145.

مفيدة في التعامل مع مشكلات النمو أثناء الحرب العالمية الثانية. وجعلتها أيضا صالحة للتعامل مع مشكلات الدول النامية، بعد إجراء بعض التعديلات عليها.[1]

7-2 الأفكار الاقتصادية عند كينز:

تناولت المدرسة الكينزية الأفكار المتعلقة بنظرية التشغيل والعمالة، والنظرية النقدية، ودور الدولة الواجب الاتباع وبالتالي السياسة الاقتصادية.

7-2-1 التشغيل والتوازن الاقتصادي

كان المذهب التقليدي يستند في نظريته للتشغيل والتوازن الاقتصادي على قانون الأسواق "لساي"، الذي بمقتضاه أن كل عرض يخلق الطلب المساوي له، وبالتالي تتحقق المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي، ويحقق بالتالي التشغيل الكامل للموارد وللعمالة، وتستند المساواة بين العرض والطلب إلى أن كل دخل ناجم عن الإنتاج سوف ينفق، أي يتحول إلى طلب على السلع الاستهلاكية وعلى السلع الاستثمارية، أي أن كل ادخار سوف يتحول إلى استثمار، نظرا لأن النقود كان ينظر إليها على أنها وسيلة للتبادل.

ولو فرض وأن حدثت بطالة في اليد العاملة، فإن تغيرات الأثمان كفيلة بالقضاء عليها، نظرا لأن انتشار البطالة يترتب عليه ازدياد عرض العمال مما يؤدي إلى انخفاض أجورهم، مما يرفع معدل الربح ويؤدي تنافس أرباب الأعمال في تشغيل العمال، ويظل الأجر ينخفض والإنتاج يرتفع تلقائيا، والطلب الكلي على المنتجات يتبعه حتى يتحقق التشغيل الشامل للعمال ويقضي على البطالة.

ونفس الشيء يحدث في حالة حدوث كساد لفرع من فروع الإنتاج لانخفاض معدل الربح فيه، عندئذ تميل عناصر الإنتاج إلى ترك هذا الفرع إلى غيره من فروع الإنتاج الأخرى التي يرتفع فيها معدل الربح، ويترتب على هذا الانتقال من ناحية قلة العرض في الفرع الذي

[1] عبد الحليم شاهين، " التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي"، مجلة دراسات تنموية، العدد 73، 2021، ص 13.

انتقلت منه عناصر الإنتاج. وبالتالي ارتفاع أثمان منتجاته وارتفاع معدل أرباحه، ومن ناحية أخرى يرتفع عرض أثمان منتجاتها، وينخفض معدل ربحها، ويستمر هذا الانتقال لعناصر الإنتاج بين فروعه المختلفة حتى يتساوى معدل الربح فيها جميعا، ويتحقق التوازن في الاقتصاد، ويتم علاج الكساد الجزئي الذي كانت تعرفه بعض الأنشطة الاقتصادية

وخلاصة القول أن النظرية التقليدية ترى أن هناك اتجاه تلقائي نحو تحقيق التشغيل الكامل بفضل تغيرات الأثمان، وانتقال عناصر الإنتاج، والشرط اللازم لتحقيق ذلك هو سيادة المنافسة الحرة، وأنه لا يمكن أن يحدث اختلال في التوازن الكلي للاقتصاد نظرا لأن العرض يخلق الطلب المساوي له، نظرا لأن النقود ليست إلا وسيلة للتبادل.

وقد بين كينز في كتابه في النظرية العامة، عدم صحة التحليل السابق ونقطة البداية عنده عدم صحة قانون السوق "لساي"، والذي بمقتضاه أن العرض يخلق الطلب المساوي له، والصحيح لدى كينز أن الطلب هو الذي يخلق العرض، وأن الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم الإنتاج وحجم العمالة أي مستوى التشغيل. [1]

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى المبدأ الأساسي لنظرية "كينز" المسمى ب (مبدأ الطلب الفعال). وفحوى هذا المبدأ هو:

- أن العمالة الكلية تتوقف على الطلب الكلي (أي على مجموع الطلب على كل أنواع السلع والخدمات).
- تنتج البطالة (وتعطل الطاقة المادية) عن عدم كفاية الطلب الكلي
- مع زيادة حجم العمالة يرتفع مستوى الدخل.
- مع زيادة الدخل الحقيقي للجماعة يزيد الاستهلاك كذلك. وإنما بأقل من الزيادة في الدخل.

[1] محمد لبيب شقير، " تاريخ الفكر الاقتصادي"، دار النهضة للطبع والنشر، القاهرة، مصر، 1988، ص 224

- بما أن الدخل يستخدم في شراء السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية، يتعين لكي يكون لدينا طلبا كافيا لتحقيق الزيادة في العمالة، أن يزيد الاستثمار زيادة تكون مساوية للفرق بين الدخل وبين الطلب على الاستهلاك.[1]

7-2-2 الاستهلاك والاستثمار عند كينز

- **الطلب الاستهلاكي:**

إن الطلب الاستهلاكي يعتمد على جملة عوامل موضوعية وذاتية لكن الأبرز منها هو الدخل والميل الحدي للاستهلاك.

فطلب المستهلك يعتمد من حيث المبدأ على مقدار ما يملكه من دخل. ويلاحظ كينز أن هناك قدرا من الاستهلاك لابد منه حتى مع مستوى دخل صفري، يسميه الاستهلاك المستقل ولذلك فدالة الاستهلاك في الأجل القصير لا تبدأ من الصفر.

ويعرض كينز في تحليله لمفهومين هما الميل المتوسط للاستهلاك، وهو نسبة التغير في الاستهلاك إلى التغير في الدخل.

ويلاحظ كينز أن الأفراد في مستويات الدخل الواطئة يوجهون كل دخولهم إلى الاستهلاك، وكل زيادة في الدخل توجه أيضا للاستهلاك فالميل الحدي للاستهلاك عندهم مرتفع. لكن هذا الميل يتناقص مع الزيادة المستمرة في الدخل لصالح مكملة الاستهلاك أي الادخار.

ويعتقد كينز أن الكابح الحقيقي للطلب الفعال ومن ثم المسبب للأزمة الاقتصادية هو الميل السلوكي الذي يحدد علاقة الاستهلاك بالدخل، والذي يمثل ميلا متأصلا في الطلب الاستهلاكي، وإذا لم تكن هنا تسوية مناسبة في الطلب الاستثماري وتغطي التناقص في الطلب الاستهلاكي، وتعيد حقن المدخرات المتزايدة ذات الآثار الانكماشية في دورة الدخل فستحدث البطالة التي تقود بآثارها التراكمية إلى الأزمة ويشير كينز إلى أن اقتصاد السوق عمليا يعمل

[1] الصادق جراية، مرجع سبق ذكره، ص 60-61.

باستمرار في مستويات أدنى من مستوى التوظيف الكامل فضلا عن أنه يعاني نوبات الاختلال بصورة دورية.[1]

- **الطلب على الاستثمار:**

الاستثمار هو العامل الثاني الذي يعمل على الطلب الفعال، وناقش كينز في بحثه لهذا الموضوع عددا من العناصر التي اعتقد أنها تعمل عليه، وتجمع العناصر التي تعمل على الاستثمار في نظريته في عنصرين:

*الفعالية الحدية لرأس المال.

* معدل الفائدة.[2]

حين يشتري شخص ما استثمارا أو أصلا رأسماليا، فإنه يشتري الحق في سلسلة من العوائد المحتملة المتوقع الحصول عليها من بيع ناتجه بعد اقتطاع مصروفات التشغيل المتكبدة للحصول على هذا الناتج أثناء عمر الأصل. يمكننا أن نطلق على هذه السلسلة من الدفعات الدورية العائد المتوقع للاستثمار.

وفي مقابل العائد المتوقع للاستثمار لدينا سعر عرض الأصل الرأسمالي، والذي يعني السعر الذي سيحفز الصانع بالكاد على أن ينتج من جديد وحدة إضافية من هذه الأصول (أي ما يطلق عليه أحيانا تكلفة الإحلال الخاصة به)، وليس سعر السوق الذي يمكن به شراء أصل من هذا النوع بالفعل في السوق. إن العلاقة بين العائد المتوقع لأصل رأسمالي ما وبين سعر عرضه أو تكلفة إحلاله (أي العلاقة بين العائد المستقبلي لوحدة إضافية من هذا النوع من رأس المال وتكلفة انتاج هذه الوحدة) هي ما تعطينا الكفاية الحدية لهذا النوع من رأس المال. وبشكل أكثر دقة، أعرف الكفاية الحدية لرأس المال على أنها تساوي معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لسلسلة الدفعات الدورية التي توفرها العوائد المتوقعة من الأصل

[1] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[2] رفعت السيد عوضي، مرجع سبق ذكره، ص 284.

الرأسمالي على مدار عمره مساوية بالكاد لسعر عرضه. تعطينا هذه الطريقة الكفايات الحدية لأنواع معينة من الأصول الرأسمالية. ويمكن عندئذ النظر لأكبر هذه الكفايات الحدية على أنها الكفاية الحدية لرأس المال بشكل عام. [1]

يعتقد كينز أن الفعالية الحدية لرأس المال تتناقص لسببين:[2]

- تنقص زيادة الاستثمار في نوع معين من السلع فعاليته الحدية.
- ارتفاع ثمن الموارد التي تستخدم في انتاجيته بسبب زيادة الطلب عليها

لتحديد الاستثمار، أي الطلب على السلع الرأسمالية، يدخل كينز معدل الفائدة. وتكون المقارنة بين منحنى الطلب على رأس المال، يشتق هذا المنحنى من الفعالية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة. وتحدد هذه المقارنة تدفق الأسعار.

7-2-3 المساواة بين الادخار والاستثمار

الادخار هو قرار بالامتناع عن الاستهلاك، وبالتالي يصدره أصحاب الدخول (المستهلكون) بإنفاق جزء من الدخل في الاستهلاك، والاحتفاظ بالتالي بجزء آخر في شكل ادخار. أما الاستثمار، فإنه قرار يصدر من المنتج –المنظم– بالإضافة إلى رأس المال القائم والإنفاق على هذا التوسع الاستثماري. وهكذا يمكن القول بأن الادخار قرار من قطاع الأفراد أو القطاع العائلي، أما الاستثمار فإنه قرار من قطاع المشروعات أو القطاع الإنتاجي. وهكذا فإن كلا من قرارات الادخار وقرارات الاستثمار تصدر من قطاعات مختلفة، وبالتالي يمكن أن تختلف. والأصل إذن هو عدم تطابق بين قرارات قطاع الأفراد أو القطاع العائلي في الاستهلاك (الادخار)، وبين قطاع المشروعات أو القطاع الإنتاجي في الاستثمار. وبالتالي إمكان التفاوت

---

[1] جون ماينارد كينز،" النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود"، ترجمة إلهام عيداروس، الطبعة 1، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)، الامارات العربية المتحدة، 2010، ص 183-184

[2] رفعت السيد عوضي، مرجع سبق ذكره، ص 285-286.

والاختلاف بين قرارات الادخار وقرارات الاستثمار. والمقصود هنا هو قرارات الادخار والاستثمار المخطط لها أو المرغوب فيها.[1]

وبالتالي فإن الاستثمار يؤدي تلقائيا للادخار من خلال ما يحدثه الاستثمار من تغير في الدخل، وهو ما عبر عنه كينز "بمضاعف الاستثمار" والذي يقصد به ذلك المعامل العددي الذي يبين مدى الزيادة الكلية في الدخل الوطني والتي تتولد عن حدوث زيادة في الاستثمار المستقل.[2] فإذا كانت هناك زيادة في الاستثمار الحكومي أو الخاص فإن الدخل سيزيد، وهذه الزيادة في الدخل تولد ادخارا في نهاية الدورة يكون مساويا للاستثمار الأولي، نظرا لأن الادخار متغير تابع للدخل.

فقد أوضح كينز أنه بالنسبة للادخار والاستثمار المتحققين، فلابد أن يتساويا في نهاية كل مدة، وأن هذه المساواة هي متطابقة محاسبية. فالجزء الذي لا يستخدم في الاستهلاك والذي يمثل ادخارا، لابد وأن يقابله على مستوى الإنتاج استثمار مقابل في شكل سلع رأسمالية أو مخزون سلعي. وعلى ذلك فإن هذه المساواة هي حقيقة محاسبية في نهاية كل فترة. ولكن ذلك لا يحول دون أن تكون الاستثمارات أو المدخرات المتحققة أكبر او أقل من الاستثمارات والمدخرات المخطط لها.[3]

7-2-4 مضاعف الاستثمار

يرى كينز أن التغير الأساسي الذي يمكن أن يحدث في الطلب الكلي (الفعال) ومن ثم حدوث تغيرات مهمة في الدخل الوطني في المدى القصير هو التغير في الانفاق الاستثماري، ذلك لأن الانفاق الاستهلاكي في الأجل القصير يتميز بنوع من الاستقرار بسبب تأثره بالعادات والتقاليد التي من غير المتوقع تغييرها مباشرة بل تحتاج إلى بعض الوقت، ويرى كينز أن زيادة أولية في الانفاق الاستثماري ستؤدي إلى زيادات مضاعفة وتراكمية في الدخل، حيث أن

---

[1] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 146.

[2] بن علي بلعزوز،"محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 43.

[3] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 147.

الزيادة الأولية في الانفاق الاستثماري تعني زيادة في الطلب على السلع الرأسمالية، وهو ما يؤدي إلى زيادة التوظيف في قطاع هذا النوع من السلع، كما يعني زيادة الدخول المتحصلة في ذلك القطاع، وهو ما يعني زيادة الانفاق الاستهلاكي لعمال هذا القطاع، أي أن جزء من الزيادة التي يحصل عليها العاملون في قطاع السلع الرأسمالية ستدفعهم إلى زيادة انفاقهم على السلع الاستهلاكية، وهذه الزيادة في الانفاق على السلع الاستهلاكية تعني بدورها زيادة دخول العمال في القطاع الإنتاجي المعني (المنتج للسلع الاستهلاكية) وتستمر هذه العملية مع اتجاه الانفاق الاستهلاكي إلى التناقص باستمرار، أي نتيجة للزيادة الأولية في الانفاق الاستثماري فإن الانفاق الاستهلاكي يستمر في الارتفاع (بمعدلات متناقصة)، وتعتبر هذه الزيادة المسببة في الانفاق الاستهلاكي أساس الزيادات التراكمية في الدخل القومي، ويسمي كينز العلاقة بين الزيادة الأولية في الاستثمار والزيادات المضاعفة والتراكمية في الدخل القومي بمضاعف الاستثمار.[1]

ويتحدد عمل المضاعف وآليته بمجموعة من العوامل أهمها:[2]

- التدفق المتواصل للاستثمارات الجديدة يعتبر شرطا أساسيا للحصول على قيمة عالية للمضاعف، فعندما يحصل انقطاع في الاستثمار فإن الدخل القومي يتراجع بسرعة إلى المستوى الذي كان سائدا قبل حدوث الاستثمارات الجديدة.
- بما أن المضاعف يتحدد بناء على الميل الحدي للاستهلاك فإن قيمة المضاعف سوف تتغير بتغير الميل الحدي للاستهلاك.
- يكون المضاعف أكثر فاعلية في الاقتصاد المغلق، وإذا انفتحت الدولة على العالم الخارجي فإن أثر المضاعف على الاقتصاد سوف يكون محددا بحجم زيادة الصادرات على الواردات.

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، " الاقتصاد الكلي"، الطبعة 3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013، ص 131-132.

[2] محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، "مرجع سبق ذكره، ص483

- فترة تولد الدخل سوف تحكم آلية المضاعف وعمله، حيث كلما طالت فترة انتقال الدخل المستلم قبل الأفراد إلى جهة أخرى على شكل دخل صاف ضعف عمل المضاعف والعكس صحيح.
- المضاعف وآليته يعتمدان على وجود بطالة مؤقتة في الاقتصاد.

7-2-5 وظيفة النقود

النقود في العالم النيوكلاسيكي هي مجرد وسيط لتسهيل المبادلات وليس لها تأثير يذكر على الاقتصاد الحقيقي، فهي مجرد غطاء يخفي وراءه الاقتصاد الحقيقي، وأما في عالم التحليل الكينزي فإن الفضاء النقدي يتداخل مع الفضاء الحقيقي للاقتصاد. ويعود هذا التداخل بينهما إلى ترجيح كينز لدور النقود بوصفها مخزن للقيمة. فدور النقود كمخزن للقيمة يظهر بفترات معينة بقوة أكبر من فترات أخرى.

وعندما يعلق الناس أهمية خاصة على النقود بوصفها حافظة للقيمة، في ظل التشاؤم من مستقبل الأصول الأخرى مثلا، فإن تفضيلهم العالي للسيولة سيؤدي إلى تراجع الإنفاق. ولهذا تأثير واضح على الاقتصاد الحقيقي، لأن قدرة المنشآت على بيع انتاجها ستكون أقل، وربما تضطر إلى تسريح بعض العاملين وما إلى ذلك من سياسات انكماشية.[1]

7-2-6 نظرية كينز في تفضيل السيولة

انطلق كينز من انتقاداته الموجهة إلى النظرية الكمية التقليدية خاصة فيما يتعلق بالطلب على النقود، حيث لم تهتم بدور النقود إلا في كونها وسيطا في التبادل وستار يخفي وراءه حقيقة المبادلات، إذ لا مجال للطلب على النقود لذاتها. وقد استبعدت النظرية الكمية التقليدية دور النقود في إحداث التوازن في سوق السلع والخدمات مكتفية فقط بقانون المنافذ، وأن تأثير النقود يقتصر فقط على مستوى الأسعار. فالأسعار هي نتاج التوافق بين العرض على السلع مع طلبها، حيث أن الطلب يعتبر أكثر أهمية في النظرية الكينزية فهو العنصر المحرك، ومن

[1] معاذ الشرفاوي الجزائرلي، مرجع سبق ذكره، ص 234-235

ثم فتأثير النقود على الأسعار من خلال الطلب على السلع الإنتاجية والاستهلاكية يكون أكثر وضوحا وإيجابية. فالطلب الكلي من خلال الطلب الفعال يؤثر في حجم الإنتاج ومستوى الأجور وبالتالي على النفقات والتي تمثل العوامل المباشرة لزيادة الأسعار في النظرية الكينزية.[1]

وقد بنى كينز نظريته في الطلب على النقود على ثلاثة دوافع من شأنها دفع الأفراد والمؤسسات للاحتفاظ بالأرصدة النقدية.

تم حصر هذه الدوافع في المعاملات، الاحتياط، المضاربة.[2]

- **دافع المعاملات**

يقصد بها رغبة الأفراد في الاحتفاظ بنقود سائلة للقيام بنفقات جارية خلال فترة المدفوعات، وهي الفترة التي يتقاضى فيها الشخص راتبه الدوري، ورغبة المشروعات في الاحتفاظ بالنقود السائلة لدفع نفقات التشغيل من ثمن المواد الأولية وأجور العمال والنفقات الضرورية لسيرورة المشروعات كإنجاز العقارات وهو ما يسمى بتمويل رأس المال العامل.

ويتوقف هذا النوع من الطلب على حجم الدخل والتوظيف، باعتبار أن العوامل الأخرى لا تتغير في العادة في مدة قصيرة فكلما زاد الدخل والتوظيف كلما زاد الطلب على النقود لدافع المعاملات، ولكن بمعدل متناقص والعكس صحيح.

- **دافع الاحتياط**

وهي رغبة الأفراد وأصحاب المشاريع في الاحتفاظ بالنقود في شكلها السائل لمواجهة النفقات الفجائية والاستفادة من الفرص غير المتوقعة، اذ أن هذه النفقات المفاجئة مرتبطة بالمستقبل الذي ينتج عنه احتمال اما انخفاض في الدخل أو الزيادة في النفقات.

---

[1] زينب حسين عوض الله، "اقتصاديات النقود والمال"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007، ص 232-233.

[2] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 51-52.

ويعتمد مقدار ما يحتفظ به من الأرصدة النقدية لغرض الاحتياط على حجم الدخل، حيث كلما زاد هذا الأخير كلما ازداد حجن النقود لغرض الاحتياط.

بالإضافة إلى حجم الدخل يعتمد دافع الاحتياط على عوامل أخرى مثل:

- طبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به.
- درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع.
- درجة نمو وتنظيم سوق الأوراق المالية.
- مدى استقرار ظروف قطاع العمل.

- **دافع المضاربة**

يهدف دافع المضاربة إلى الاستفادة من تقلبات الأسعار المتوقع حدوثها في أسواق الأوراق المالية. حيث اعتبر كينز أن تقلبات الطلب على النقود لدافع المضاربة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تقلبات أسعار الفائدة في سوق الأوراق المالية، أي توجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة وكمية النقود المطلوبة بدافع المضاربة (شراء سندات)، حيث ينخفض التفضيل النقدي لغرض المضاربة عند المستويات المرتفعة لأسعار الفائدة، ويزداد هذا التفضيل عند مستويات منخفضة لأسعار الفائدة.

7-2-7 السياسات الكينزية

في ضوء تحليله وقناعاته السابقة خلص كينز إلى جملة من السياسات الاقتصادية التي ينصح بها بهدف رفع مستوى التوظيف أبرزها:[1]

- تحفيز الطلب الاستهلاكي الخاص عن طريق إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة ذات الميل الحدي المرتفع نحو الاستهلاك.
- تحفيز الطلب الاستثماري الخاص عن طريق خفض سعر الفائدة.
- إكمال نقص الطلب الخاص عن طريق الطلب العام وتنفيذ سياسة الأشغال والمشروعات العامة.
- خفض أثمان السلع العامة والسلع ذات الوفورات.

[1] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، مرجع سبق ذكره، ص 138.

- محاربة احتكار تصنيع المخترعات الجديدة ومحاربة الاحتكار عموما لأنه منقص للطلب بشكل عام.

وهكذا أعطى كينز للدولة وظيفة اقتصادية تتمثل في السعي للارتقاء بمستوى الاستخدام ومحاربة البطالة مشددا على دور السياسات المالية في تحقيق هذا الغرض ومؤكدا مبدأ الميزانية الوظيفية بمقابل الميزانية المحايدة على عهد الكلاسيك.

7-3 تقييم أفكار المدرسة الكينزية:

إن ظهور النظرية الكينزية كان ثمرة أزمة الكساد الكبيرة خلال الفترة (1933-1929) التي ظهرت كنتيجة منطقية للتناقض الذي نشأ بين الفكر الكلاسيكي في النظرية الاقتصادية وبين الواقع الرأسمالي الذي كان يعاني من أزمة طاحنة، والتي أظهرت عدم ملائمة الفكر المذكور للواقع الجديد وكان ظهور نظرية كينز يمثل انقلابا او ثورة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي. وبهذا فإن كينز كان يعبر عن مرحلة جديدة من تطور الرأسمالية وهي مرحلة رأسمالية الدولة التي يمزج فيها رأس المال الخاص مع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ويعود النجاح الكبير في الاقتصاد الكينزي جزئيا إلى كونه استهداف مشكلة مهمة في حينها وهي مشكلة الكساد الاقتصادي والبطالة. وفي معرض تقييم أفكار المدرسة الكينزية ودورها في الحياة الاقتصادية ينبغي التعرض إلى مزايا وعيوب المدرسة الكينزية:

7-3-1 مزايا النظرية الكينزية:

من إيجابيات هذه المدرسة ما يلي: [1]

- كان ل "كينز" الأثر الأكبر في إدخال أدوات تحليل جديدة في دراسة مختلف التغيرات والظواهر الاقتصادية، حيث تتبر الأفكار الاقتصادية ل "كينز" بمثابة ثورة في الفكر الاقتصادي.

[1] جراية الصادق ، مرجع سبق ذكره، ص 64-65.

واستطاع أن يقدم نموذجا كاملا عن تحليل الأوضاع الاقتصادية التي سادت في فترة الكساد العالمي.

- عمل كينز على الجمع بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي.
- جعل "كينز" للنقود دورا هاما في تحديد مستوى الدخل والتشغيل من خلال تأثيرها على سعر الفائدة باعتبار هذه الأخيرة ظاهرة نقدية، وبذلك استطاع أن يربط بين النظرية النقدية ونظرية الدخل والتشغيل، كما عارض التقليديين الذين يرون أن الادخار هو دالة لسعر الفائدة، واعتبر أن الادخار هو دالة لمتغير الدخل وليس لسعر الفائدة. كما أن التحليل الكينزي يقوم على أن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة، فأي زيادة في كمية النقود سوف تؤدي إلى حدوث زيادة في مستويات الناتج والتشغيل، على اعتبار أنه في الظروف العادية للنشاط الاقتصادي فإن حالة التوازن تحدث عند أي مستوى من مستويات التشغيل، فزيادة كمية النقود ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا الانخفاض يكون بمثابة الدافع لزيادة حجم الاستثمار ومن ثم زيادة الإنتاج والتشغيل بواسطة ما يسمى بمضاعف الاستثمار.
- استحدث كينز أدوات تحليل جديدة استعملها معظم الاقتصاديين فيما بعد أهمها على الإطلاق نظرية سعر الفائدة.
- ساهم على غرار الاقتصاديين الذين عاصروه في إدخال أسلوب البحث الاحصائي في صلب دراسة الاقتصاد التحليلي مولعا بالقياس الكمي.

7-3-2 الانتقادات الموجهة لنظرية كينز

واجه كينز معارضة ونقد شديد في بناء نموذجه التحليلي، الذي على الرغم من أنه تمكن من تفسير ومعالجة حالة الكساد أنداك، إلا أنه قد لا يكون صالحا على الإطلاق في غير هذه الظروف، باعتبار أنه لم يتعامل مع حالة التضخم.

ومن سلبيات هذا النموذج ما يلي:[1]

- افترض كينز أن الزيادة في الطلب النقدي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة العمالة، وذلك التصور في ظل المنافسة، ولكن في وضع احتكاري قد تؤدي الزيادة في الطلب النقدي إلى

[1] جراية الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 66-67.

رفع الأسعار بدلا من زيادة الإنتاج، وفي هذه الحالة يزيد ربح المحتكر دون أن يزيد الإنتاج ومن ثم دون زيادة في العمالة. وإذا ما جاءت الزيادة في الطلب النقدي عن طريق سياسة مالية للدولة في تمويل العجز (كالاقتراض من البنك المركزي عن طريق سياسة مالية للدولة في تمويل العجز فإن هذا الطلب سيؤدي إلى إيجاد تضخم عند مستويات أدنى من مستوى التشغيل الكامل كوضع عام على عكس ما يقول به كينز.

- على ضوء الدراسات التطبيقية التي قام بها الاقتصاديون في العديد من الدول الغربية للمشروعات أثبت عدم وجود علاقة عكسية حتمية بين سعر الفائدة والاستثمار، فقد تكون الكفاية الحدية للاستثمار مرتفعة جدا عن سعر الفائدة فيصعب القول أن سعر الفائدة يمكن أن يكون محددا للاستثمار، وذلك في حالات الرواج، بينما في حالات الكساد قد تنخفض الكفاية الحدية بمعدلات كبيرة جدا بالرغم من انخفاض سعر الفائدة، وذلك نظرا للتوقعات المستقبلية التي تتسم بالتشاؤم ولا تدفع للاستثمار.
- يراعي البنك المركزي عوامل عديدة تخص الاقتصاد ككل فيعمل على تثبيت سعر الفائدة في حدود معينة، بحيث لا يتجاوز في ارتفاعه حد معين في أوقات الرواج، كذلك لا ينخفض أقل من حد معين في أوقات الكساد، فتقل أهميته بالنسبة للمقترضين.
- نظرا أن المشروعات الكبيرة تمول نفسها ذاتيا فهي لا تتأثر بتقلبات سعر الفائدة.
- أثبتت تجربة المصارف والشركات الإسلامية التي تمت خلال العشر سنوات الأخيرة في عدد من البلدان الإسلامية أن نسبة يعتد بها من رجال الأعمال لا تبالي بسعر الفائدة والتغيرات الحادثة فيه وذلك في كافة أعمالها الاستثمارية.
- لا تعمل آلية سعر الفائدة في البلدان النامية بنفس الطريقة التي تعمل بها في البلدان المتقدمة ذلك أن قرارات الاستثمار لا تعتمد في العديد من الحالات على مقارنة الكفاية الحدية للاستثمارات بسعر الفائدة، ذلك أن هناك عوامل هيكلية ومؤسسية عديدة تعرقل النشاط الاستثماري في البلدان النامية ومن ثم فإن زيادة النشاط الاستثماري قد تستدعي مثلا تغيير القوانين التي تحمي الملكية الخاصة والنشاط الاستثماري بحيث تصبح أكثر فاعلية في حماية النشاط الاستثماري وخفض معدلات الضرائب والتي قد تمثل تكلفة تفوق بكثير سعر الفائدة

وإعطاء صغار المستثمرين وهم الأغلبية ميزات خاصة في المناطق الجديدة وتوجيههم إلى مشروعات ذات إنتاجية مرتفعة نسبيا بطرق مباشرة وإذا نظرنا إلى حجم هذه العوامل وخطورتها لاكتشفنا ضالة تأثير سعر الفائدة على القرارات الاستثمارية على مستوى الاقتصاد الكلي في البلدان النامية.

- أدت الأفكار الكينزية إلى تعاظم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مما أدى إلى ظهور حالات عجز في موازين مدفوعات كثير من الدول.

الفصل الرابع: امتداد الفكر الاقتصادي الكينزي، امتداد الفكر الليبرالي (المدرسة النقدية)

الفصل الرابع: امتداد الفكر الاقتصادي الكينزي، امتداد الفكر الليبرالي (المدرسة النقدية)

1-امتداد الفكر الاقتصادي الكينزي

تنازعت المفكرين الاقتصاديين بعد وفاة كينز نزعات متباينة، فمنهم من نذر جهده لشرح النظرية الكينزية وبيان أهميتها الثورية، ومنهم من اتخذ موقفا معاكسا. وأما البعض الآخر فأخذ موقفا رماديا بين كينز وبين النيوكلاسيك، على أرضية انطواء الإثنين على عناصر مقبولة. وتسمى الموجة الأولى من الكتابات الاقتصادية التي عملت على تأطير الفكر الاقتصادي بمناهج علمية تجمع بين الفكر الكينزي والفكر النيوكلاسيكي بموجة " الاقتصاد النيوكينزي" واتكأ هؤلاء على فكرة الأجور غير المرنة في بناء نماذج توازنية تنطوي على بطالة. وبذلك نشأت " التركيبة النيوكلاسيكية التي قولبت الفكر الكينزي في نموذج توازني ينطوي على قبول جزئي للمنهج النيوكلاسيكي. ونتيجة لهذا التطور ظهرت إصدارات أخرى من الفكر الكينزي (الكينزية الجديدة) ومن تحديات للفكر الكينزي (النيوكلاسيكية الجديدة والنقدية ومن التحديات للتيارات السائدة عموما بنوعيها (ما بعد الكينزية).

1-1 المدرسة النيوكينزية (الكينزيون الجدد)

لقد ظهرت المدرسة النيوكينزية في أواخر السبعينات أين كان النظام الرأسمالي يعيش آنذاك ما يعرف بأزمة الركود (الكساد) التضخمي التي شهدها الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الغربية ومن بين أبرز الكينزيين الجدد نذكر كلا من الأمريكيين: جيمس توبن ووليام جاك بومول.[1]

1-1-1 مميزات المدرسة النيوكينزية:

[1] محمد ضيف الله القطابري، "دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية"، الطبعة 1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص55.

تميز هذا الفكر بما يلي: [1]

- يعتبر جمود الأجور في قلب اهتمام النيو كينزيين.
- التوسع في التحليل من الفترة القصيرة الكينزية إلى الفترة الطويلة.
- يعتقد بعض النيو كينزيين أنه قد يكون هناك حد لتخفيض الأجور (وبالتالي سقف الربح)، فالطبقة العاملة تدافع عن مستوى معيشتها، الأمر الذي يعتبر حاجزا أمام التوسع في الاستثمار والنمو.
- يتم اجراء التعديلات من خلال الكميات، بدلا من الأسعار.
- يعتمد توازن سوق العمل، في الأجل الطويل، على الأجور المرنة على الرغم من اعتبارها جامدة في الفترة القصيرة.
- عدم حساسية الاستثمار لسعر الفائدة، في المدى القصير سيكون لها النتائج الكينزية، أما على المدى الطويل، الأجور والأسعار مرنة وبالتالي ستكون النتائج نيوكلاسيكية.
- الأجور الاسمية جامدة عند الانخفاض، وبالتالي إمكانية وجود بطالة. بينما التغير في الأجور الاسمية يعتمد على مقدار البطالة. ونتيجة لذلك، سيتم استعادة العمالة الكاملة بعد مرور بعض الوقت.
- الأعوان الاقتصادية يتميزون بالرشادة الاقتصادية ويعملون على اتخاذ القرار الأمثل ويعظمون المنفعة والربح. ومع ذلك، فإن العوائق التي تعرقل النشاط الاقتصادي قائمة.
- ينطوي التحليل في الاقتصاد النيوكينزي على ربط التحليل الكلي باختيار المفاهيم النظرية للاقتصاد الجزئي، وبالتالي تختلف النظرة الجديدة المتطورة عن المنظور الكينزي القديم.

[1] عباس أميرة، " دراسة قياسية تحليلية لأثر السياسة المالية على سوق العمل خلال الفترة (1970-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2018-2019، ص 13-14.

- لا يتم المحافظة على "توازن دون التشغيل الكامل" على المدى الطويل، مما يعطي النتيجة النيو الكلاسيكية لل "العمالة الكاملة".

1-1-2 فرضيات المدرسة النيوكينزية

ينطلق أصحاب هذه المدرسة من الفرضيات الرئيسية التالية:[1]

- الثقة بين رجال الأعمال متذبذبة (المعلومة غير أكيدة) وبالتالي من المتوقع أن يكون الانفاق هو الآخر متذبذبا.
- العقود والتوقعات المكيفة بإمكانها أن تؤدي إلى الاستقرار والابتعاد عن سرعة تعديل الأسعار والأجور، بالإمكان أن تؤدي عملية التعديل البطيئة هذه إلى تجاوب الناتج والتشغيل مع الصدمات الخارجية.
- يرى هذا التيار أن البطالة أخطر من التضخم.

1-1-3 الأفكار الاقتصادية عند الكينزيين الجدد

بنيت أفكار مدرسة الكينزيين الجدد على فرضية التوقعات الرشيدة (التي جاء بها الكلاسيكيون الجدد)، لكن هذه المدرسة عارضت وتحدت الفكرة القائلة بأن الأسواق تتوازن باستمرار، بل قد أكدوا أن الإنتاج دون مستوى التشغيل التام، والبطالة طويلة الأمد هي المتأصلة في نظام السوق الرأسمالي، وأن سياسات الاقتصاد الكلي الهادفة إلى تشجيع الطلب الكلي غالبا ما تكون ملائمة للحد منها.[2]

يبقى أصحاب هذا التيار أوفياء لأفكار وفرضيات كينز كون الاقتصاد في حالة استخدام غير كامل بشكل دائم، كما يؤيدون تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية لإرجاع الاقتصاد لحالته الاستقرارية[3] .

---

[1] تومي صالح، "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص 25.

[2] رفيقة حروش، " الاقتصاد السياسي"، الطبعة 1، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 146

[3] محمد شريف إلمان، "محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي"، منشورات برتي، الجزائر، 1994، ص 40.

فيرون أن تدخل الحكومة ضروري وخاصة في إجراء الرقابة على الأسعار والأجور وكذا التخطيط للنمو الديمغرافي، ويعترفون أن قوى السوق ضعيفة حيث أن الاقتصاديات تتحكم فيها قوى أرباب العمل والنقابات القوية، ويلح أصحاب هذا التيار على استخدام السياسة النقدية والمالية معا وهذا ما يسمى (بمدرسة مقاربة العقود)

ويرى الكينزيون الجدد أن عدم التأكد يسود معظم القطاعات الاقتصادية ولا يمكن التنبؤ بدقة بما سيحصل مستقبلا، كما أن توازن السوق لا يحدث بصورة تلقائية ولابد من تدخل الحكومة لتصحيح الاختلال، كما أن العالم تتحكم فيه اتحادات العمال ونقابات أرباب العمل، أما الأجور تحددها المنافسة في حين الأسعار تتحدد بالتكلفة مضافا إليها هامش الربح.

ولمجابهة عدم التأكد ينصح أصحاب هذه المدرسة بالتعامل بالعقود وهذا كله دليل على عدم ايمان أصحاب هذه المدرسة بالتوازن التلقائي لقوى السوق.

وعلى كل، فإنه يمكن القول أن أهم أفكار الكينزيين الجدد هي أن:

- الحكومة يجب أن تكون مستعدة لاتخاذ دور نشط في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
- الاقتصاد الخاص لا يتوقع منه تحقيق التوظيف الكامل، ذلك لأن التغيرات في توقعات الأعمال ينتج عنها تذبذبات وعدم استقرار في الاستثمارات.
- قوى التصحيح الذاتي ضعيفة وبطيئة، فعدم كمال السوق يؤدي إلى تخفيض مرونة الأسعار ويضعف قوى التصحيح الذاتي، ولو ترك الاقتصاد لوحده فإنه قد يحقق استعادة التوازن أخيرا، ولكن خطوات الاستعادة هذه سوف تأخذ وقتا طويلا بحيث أنها تصبح غير مقبولة اجتماعيا وسياسيا.
- الإدارة النشطة للطلب ضرورية، فعلى الرغم من أن السياسات الحكومية لم تكن دوما ناجحة في الماضي، إلا أنه مع وجود نماذج أفضل واحصاءات أدق، فإن السياسات يمكن أن تكون أكثر نجاحا في المستقبل، غير أن صانعي السياسات ينبغي أن يكونوا مستعدين للتدخل عندما يظهر الاقتصاد علامات الانكماش والتراجع.

وقد هيمن الفكر النيوكينزي على نظرية الاقتصاد الكلي في السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية وكان له تأثير كبير على إدارة السياسة الاقتصادية لكثير من البلدان، حيث أنه من خلال السياسات المالية والنقدية المناسبة يمكن للحكومة أن تمنع الاقتصاد من الوقوع في أي من الحالتين: ارتفاع معدلات البطالة أو ارتفاع معدلات التضخم، مما يسمح بتخفيف الدورات الاقتصادية بشكل ملحوظ. وقد أدى تطوير تقنيات الاقتصاد القياسي من قبل جان تينبرغن (1952)، ولورانس كلاين (1950)، ونماذج السياسة الاقتصادية المثلى من قبل ويليام بول (1970)، دفعة إضافية كبيرة في محاولة لتقدير الآثار الكمية لمختلف التدابير من السياسة المالية والنقدية على مستوى الإنتاج والعمالة والتضخم. ويشير التوليف النيوكينزي إلى أنه على المدى الطويل هناك اتجاه نحو العمالة الكاملة، ولكن على المدى القصير هناك عيوب في السوق تمنع الاقتصاد من العودة بسرعة إلى مستوى الإنتاج المحتمل. ولذلك، فإنها تقترح التدخل الحكومي، من خلال أدوات السياسة الاقتصادية بدلا من الاعتماد على مبادرة حرة. [1]

1-2 الكينزيون ما بعد الكينزية

تعتبر مدرسة الكينزيين ما بعد الكينزية من أصغر المدارس الاقتصادية لقلة عدد أتباعها، ويطلق عليهم بالكينزيين المتطرفين. وهم يدعون بأنهم الورثة الحقيقيون لكينز. وأبرز هؤلاء كانوا من كامبريدج في إنجلترا، وهم كل من:(Piero Sraffa)، (Nicholas Kaldor)، (Joan Violet Robinson)، (Luigi Pasinetti)، و(John Kenneth Galbraith)، بالإضافة إلى آخرين من الولايات المتحدة الأمريكية.

ورغم أن اقتصاديي هذه المدرسة يشكلون مجموعات متباينة الآراء والمواقف أكثر من أي مدرسة أخرى، إلا أن هناك عدة خصائص اجتمعوا عليها من بينها:[2]

- **رفض أن الادخار يحدد الاستثمار والقول بالعكس:**

[1] عباس أميرة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] معاذ الشرفاوي الجزائرلي، مرجع سبق ذكره، ص 260-261

طور الاقتصاد ما بعد الكينزي فكرة تأثير الاستثمار على الأمد الطويل معتبرين أنهم إنما طبقوا آلية المضاعف الكينزي على الأمد الطويل ولكن فرضياتهم كانت مختلفة. ففي نموذج كالدور الأكثر شيوعا نجد أن الكميات ثابتة على الأمد القصير فيم الأسعار متحركة. في حين أن النموذج الكينزي يفترض أن الناتج يتحرك استجابة لزيادة الطلب من خلال استغلال الموارد المعطلة بحيث لا تتأثر الأسعار كثيرا على الأمد القصير. ولكن كالدور ينطلق من أن الاقتصاد وصل فعلا إلى مستوى التشغيل الكامل من خلال سياسة كينزية ناجحة، وعليه يمكن القول في هذه الحالة أن الكميات على الأمد القصير ستكون ثابتة إلى حد ما فيما تتحرك الأسعار. وفي ظل ثبات الأجور النقدية فإن زيادة في حصة الاستثمار من الدخل القومي ستزيد معها معدل تراكم رأس المال، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي تؤدي بدورها إلى زيادة في الأسعار كون الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل. وإن هذه الزيادة في الأسعار في ظل ثبات الأجر النقدي تعني فيما تعني انخفاض الأجور الحقيقية وارتفاع الربح. ومع نزعة الربح إلى الارتفاع في ظل انخفاض الأجور الحقيقية تزيد نسبة الربح إلى رأس المال. وما هذه إلا عملية إعادة توزيع للدخل من الأجور إلى الربح، وهذه تقود إلى زيادة نسبة الأرباح المحتجزة التي يعتبرها كالدور ادخارا، والنزعة للادخار من الأرباح أقوى من النزعة للادخار من الأجور، وبالتالي فإن حصة الادخار من الدخل القومي تزيد لتتوائم مع حصة الاستثمار من الدخل القومي. وبناء على ذلك يرى كالدور أن توزيع الدخل لا يتحدد بناء على الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج بل على العوامل التي تحكم سرعة تراكم رأس المال. وتتوافق هذه النتيجة مع ما يشهده العالم المتقدم مؤخرا من تدهور مستمر في الأجور النقدية لصلح عوائد أعلى لرأس المال.

- **رفض حيادية النقد**

رفض ما بعد الكينزيون الفكرة القائلة بأن النقد هو مجرد غطاء للاقتصاد الحقيقي، وكانت العلاقة بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي في صلب كتاباتهم. وفي حين أن التحليل الكينزي الأصلي انطلق من فرضية سيطرة البنك المركزي على العرض النقدي، فإنهم اعتبروا العرض النقدي، فإنهم اعتبروا العرض النقدي متغيرا داخليا، على أن المتغير الخاضع لتحكم البنك

المركزي بطبيعة الحال هو معدل الفائدة. وكانوا سباقين للإشارة إلى أن العرض النقدي يتأثر أو يستجيب للطلب على الائتمان المصرفي، وبالتالي فإن البنك المركزي لا يستطيع أن يتحكم بالعرض النقدي، بل يدير معدل الفائدة من خلال إدارة الاحتياطات النقدية. وهذه النظرة أصبحت جزء من السياسة النقدية المعاصرة التي تستهدف معدل الفائدة بوصفها أداة السياسة النقدية بدلا من عرض النقد.

- **رفض قانون ساي**

يرفض ما بعد الكينزيين قانون ساي للأسواق ونزعة الاقتصاد التلقائية للتوازن، وذلك بناء على تفسير جديد لآلية المضاعف على الأمد الطويل تضع الاستثمار قبل الادخار، ويبنى عليها مفهوم مختلف لتوزيع الدخل، يرفضون بموجبه نظرية الإنتاجية الحدية في توزيع الدخل. فلا عجب إذا أن هذه المدرسة تصنف ضمن المدارس "البدعية" (عكس الأصولية) في علم الاقتصاد. وأخيرا، وعلى الرغم من إمكانية النظر إليهم بوصفهم تيارا أخذ على عاتقه إعادة بناء النظرية الاقتصادية في ضوء الفكر الكينزي أو البصيرة الكينزية كما يقولون، إلا أن الكثير من الأفكار التي أسسوا عليها نماذجهم المعاصرة غير موجودة عند كينز. ويمكن القول أيضا أنهم يقفون بمواجهة التيار العام المهيمن على الفكر الاقتصادي اليوم الذي يأخذ طابع مزيج من التجديد في الفكر الكينزي والفكر الكلاسيكي القائمين على مساهمات نيوكينزية ونيوكلاسيكية. فهم لا يرفضون العناصر النيوكلاسيكية التي ذكرناها فقط بل يرفضون أيضا نموذج هيكس IS–LM الذي يعد أساسا هاما ومؤثرا في الفكر النيوكينزي.

- على النقيض من الاقتصاد الكلاسيكي، لا يتحدد مستوى الأسعار بمستوى العرض النقدي، ومعدل التضخم لا يحدده معدل نمو المعروض النقدي. ولذلك فإن ما بعد الكينزيين لا يعتبرون التضخم ظاهرة نقدية، وبدلا من ذلك، يعتبر التضخم نتيجة للصراع التوزيعي الذي لم يتم حله، والذي يرجع إلى مطالبات متضاربة حول توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية الرئيسية والعاملين بأجر في مختلف الصناعات أو قطاعات رجال الأعمال والمستأجرين (أي الأشخاص الذين يكسبون دخل رأس المال من الممتلكات أو الأصول المالية)، والقطاع الخارجي في الاقتصاد المفتوح. على سبيل المثال، إذا كان هدف الأجور الحقيقية للعمال أو النقابات

يتعارض مع هدف الربح للشركات، فإن الشركات سوف تمرر جزئيا الزيادات في الأجور الاسمية إلى الزيادات في الأسعار، الأمر الذي سيؤدي إلى التضخم –إذا كانت الشركات لديها القدرة على تحديد الأسعار– . وعلى الرغم من أن التضخم هونتيجة معتادة لعملية التفاوض على الأجور حتى في الأوقات العادية، فإنه يمكن تسريعها بالزيادات المفاجئة في تكاليف المدخلات، بسبب انخفاض قيمة العملة أو صدمات السلع الأساسية.[1]

2–امتداد الفكر الليبيرالي (المدرسة النقدية)

واجه الاقتصاد الكينزي والسياسات الكينزية أواخر الستينات وبداية السبعينات مشكلات كبيرة تمثلت في تصاعد معدلات البطالة والتضخم معا، وهو ما يعرف بظاهرة "الركود التضخمي"، بحيث عجزت النظرية الكينزية عن تفسير هذه الظاهرة ولم تفلح في معالجتها.

لذلك كان لابد من ظهور بديل جديد يتعاطى مع الظاهرة، تمثل هذا البديل في فكر المدرسة النقدية التي من أهم روادها الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان"، والواقع أن أفكار هذه المدرسة ظهرت منذ أربعينات القرن الماضي، لكن لم يتم الانتباه إليها إلا منذ سنوات السبعينات عند حدوث ظاهرة الركود التضخمي وعجز المدرسة الكينزية في معالجته.

2–1 نشأة المدرسة النقدية

ظهرت المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو) ما بين 1954–1978 من قبل مجموعة من الاقتصاديين العالميين في مدرسة شيكاغو، والتي ارتأت الرجوع إلى الفكر الكلاسيكي ورفض التحليل الكينزي ومن أبرز هؤلاء ميلتون فريدمان، يرى أصحاب هذه المدرسة أن التضخم والذي كان هو الوضع السائد آنذاك هو ظاهرة نقدية بحتة ناتج عن اختلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها، ويرون أن أي محاولة لتحليل أسباب ارتفاع مستوى الأسعار وكمية النقود في التداول وأن عجز سياسات المدرسة الكينزية عن مواجهة المشاكل التي ظهرت في أواخر الستينات وعقد السبعينات التي تمثلت بارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وهوما عرف فيما بعد بظاهرة التضخم الركودي الناتج عن الصدمات النفطية، أدى إلى تقبل أفكار ميلتون

[1] عباس أميرة، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

فريدمان الذي طور النظرية النقدية منذ الأربعينات، ولكن أفكاره لم تلق القبول آنذاك وبعدها ليحل مصطلح الاقتصاد النقدي بدل الاقتصاد الكينزي. [1]

تؤمن المدرسة النقدية بحرية الأسواق مثلها مثل بقية المدارس الكلاسيكية الجديدة أو القديمة، وأن ناتج اقتصاد الدولة أو الناتج المحلي الإجمالي، يحدده في المقام الأول المعروض النقدي أو إجمالي النقود في التداول، وعلى الفترات الأطول أو كما يسميها رجال الاقتصاد "على الأجل الطويل"، فكان المحدد الرئيسي للناتج المحلي بالأسعار الجارية هو الأسعار الكلية بالاقتصاد.

ولقد عرف النقديون بدفاعهم عن سياسة النمو المستمر للمعروض النقدي، وليس استهداف سعر الفائدة، ولقد ذاعت شهرة المدرسة النقدية في السبعينات عندما اتبع السياسيون الأمريكيون تعليمات وأفكار هذه المدرسة.[2]

2-2 مبادئ المدرسة النقدية

تتمثل في الأمور الخمسة التالية:[3]

- يؤكد أصحاب هذه المدرسة على الدور الهام للنقود في تحديد التوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأسعار، فذكروا أن التغيرات في عرض النقد، أن هذه التغيرات من وجهة نظرهم لها آثار واسعة على الإنفاق من خلال كل من الاستثمار، والاستهلاك، في حين أن الكينزيين افترضوا بأن السياسة النقدية تؤثر على الطلب الكلي من خلال التغير الحاصل في سعر الفائدة، وبالتالي فهي تؤثر على الإنفاق الاستثماري، فالزيادة في عرض النقود بالنسبة للمدرسة النقدية تدفع منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى من خلال الإنفاق من القطاع الخاص أو القطاع العائلي، وبالتالي تؤدي إلى رفع مستوى التوازن للناتج الحقيقي.
- في نظر المدرسة النقدية يحقق التوازن بشكل، مع تقلبات بسيطة، وذكروا أن الكساد العميق ينتج عن سياسة نقدية غير ملائمة، وليس عن تغيرات مستقلة في جانب الإنفاق كما هو الرأي

---

[1] مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، "تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية"، الطبعة 1، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2018، ص 71.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 218.

[3] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 292.

بالنسبة لكينز، التغيرات في عرض النقود تسبب تغيرات مباشرة في الناتج المحلي الاسمي، ولا تعمل من خلال أسعار الفائدة، كما أن السياسة المالية في نظرهم غير فعالة إلا إذا توافقت مع تغيرات في عرض النقود، وحتى في هذه الحالة فإنها تكون غير فعالة أيضا في ظل وجود التوقعات الرشيدة.

- السلوك الأمثل: مفكرو هذه المدرسة وعلى رأسهم ميلتون فريدمان يؤكدون على مبدأ المدرسة التقليدية الحديثة، والمتمثل في أن الناس يحاولون تعظيم رفاهيتهم، وأن الوحدة الاقتصادية المتمثلة في الفرد، ويتجمع الأفراد في تحقيق منافع من التخصص، والتبادل، فالناس يتخذون خيارات عقلانية، والمستهلكين، والعمال، والمنشئات يستجيبون للمحفزات الإيجابية منها والسلبية أيضا.
- الأسعار والأجور، وذكروا أنها مقاربة لمثيلاتها التنافسية، وهذا يعني أن الأسعار، والأجور الفعلية تميل بشكل عام أن تكون مقاربة لمثيلاتها التنافسية في الأمد الطويل، وتعكس تكاليف الفرصة للمجتمع في الجانب الحدي، والمنافسة في النهاية في وجهة نظرهم تولد منتجات جديدة، ومن شأنها أن تحطم الاحتكار.
- الدور المحدود للحكومة في الاقتصاد، أو ما أسموه حكومة محدودة، وقصدوا بذلك أن الحكومة في نظرهم بطبيعتها غير كفؤة كوكيلة لتحقيق الأهداف، أو لا تستطيع تحقيق الأهداف التي يمكن أن تتحقق من خلال التبادل بين الأفراد، أو أنها غير مؤهلة، فالنقديون يعتقدون أن مسؤولي الحكومة لهم أهدافهم الخاصة التي يسعون لتعظيمها، ولذلك يحولون حصة من الموارد في اتجاه لا تخدم دافعي الضرائب.

2-3 الأفكار الاقتصادية للمدرسة النقدية:

إن من أهم الأفكار التي جاءت بها نظرية كمية النقود الحديثة (المدرسة النقدية) وعلى رأسها فريدمان، تتمثل أساسا فيما يلي: [1]

[1] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، 2004، ص 255-256.

- النظرية الكمية هي نظرية للطلب على النقود قبل أن تكون للدخل أو الأسعار، كما أن البحث عن العوامل التي تؤثر في الطلب على النقود تستوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة.
- للنقود دور كبير في تحديد التوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأسعار، فالتغير في عرض النقود يؤدي إلى التأثير على الإنفاق، فالزيادة في عرض النقود تدفع منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى من خلال زيادة الإنفاق من طرف رجال الأعمال والأسر، وبالتالي رفع مستوى التوازن للناتج الحقيقي.
- النقود تمارس أثرا مباشرا وهاما على الانفاق الكلي، ومن ثم على الدخل في الفترة القصيرة.
- إذا كان الطلب على النقود مستقرا فإن مستوى السعر سيتحدد بعرض النقود.
- دالة الطلب على النقود ثابتة، أما دالة عرض النقود فهي متغيرة باستمرار وليس لها علاقة بالطلب على النقود.
- تتحدد الكمية الاسمية للنقود الموجودة في الاقتصاد في وقت معين حسب تصرف السلطات النقدية.
- يتبنى النقديون مقياس ارتفاع سنوي للكتلة النقدية حتى لا ترتفع هذه الأخيرة بسرعة أكبر من معدل النمو الاقتصادي.
- إن أي كساد في اقتصاد ما سببه سياسة نقدية غير ملائمة، فالتغير في عرض النقود يؤدي إلى تغيرات مباشرة في الناتج المحلي.
- إن الأسعار والأجور الفعلية تكون دائما مقاربة لمثيلتها التنافسية في الأمد البعيد، والمنافسة
- في النهاية تولد منتجات جديدة وتكنولوجيا من شأنها أن تحطم الاحتكارات.
- لا يعتقد النقديون بأن الاقتصاد يخضع لحالة عدم التوازن في سوق العمل وسوق السلع، وأن الحكومة يجب أن تلعب دورا فعالا في الاقتصاد.
- التشكيك في كفاءة السياسة المالية والتأكيد على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار، وذلك بالتأثير في السياسة الاقتصادية عن طريق التحكم في نمو الكتلة النقدية بطريقة منتظمة دون حدوث تضخم.

2-4 الإختلاف بين نظرية فريدمان ونظرية كينز

تختلف نظرية فريدمان عن نظرية كينز في النقاط التالية:

- يرى فريدمان أن دالة الطلب على النقود مستقرة، في حين يرى كينز أن دالة الطلب على النقود غير مستقرة لأنها تتأثر بنظرة الأفراد للظروف الاقتصادية.
- لم يقسم فريدمان الطلب على النقود إلى عدة دوافع كما فعل كينز (دافع المعاملات، الطوارئ، المضاربة) بل اعتبر النقود أصلا من الأصول يدر دخلا لا داعي لتقسيم الطلب عليه.[1]
- اعتمدت نظرية فريدمان أن النقود والسلع كبدائل، بينما أهملت النظرية الكينزية الأصول الحقيقية في بناء دالة الطلب على النقود، وهذا يعني أن التغير في كمية النقود يلعب دورا في التأثير في حجم الإنفاق الكلي في الاقتصاد.
- نظرت نظرية فريدمان إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة، وأن مصدره هو نمو عرض كمية النقود بسرعة أكبر من نمو حجم الإنتاج، ومن ثم فإن مصدر الارتفاع التضخمي هو زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن "الحجم الأمثل" الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.[2]

2-5 تقييم المدرسة النقدية

تبنت إدارة الرئيس الأمريكي "ريغن" أفكار فريدمان، إلا أن النتائج القصيرة الأجل لتلك التجربة لم تكن نصرا لتلك الأفكار، فالتخفيض الكبير في معدل نمو عرض النقود دفع الاقتصاد الأمريكي نحو الركود ورفع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

كما أن الكثير من الاقتصاديين انتقدوا أفكار المدرسة النقدية، حيث قالوا أن هناك علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك الانتقالي. فلو أن شخص كان يخطط لشراء سلعة معينة وحدث عارض له أدى إلى وجود دخل انتقالي سالب. فقد لا يشتري السلعة مما يعني حدوث استهلاك انتقالي سالب (أي أن الميل الحدي للاستهلاك ليس صفرا بل موجب). هذا كما أن

---

[1] علي كنعان،" النقود والصيرفة والسياسة النقدية"، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان،2012، ص 119

[2] عبد الحليم عمار غربي،" الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مطبوعات كتاب الاقتصادي الإسلامي الإلكتروني المجاني، الإصدار الأول، 2018، ص 52-53.

الميل المتوسط ليس ثابتا كما يفترض فريدمان حيث أثبت الاقتصاديون أن الميل المتوسط للاستهلاك لدى الأسر الفقيرة أكبر منه لدى الأسر الغنية.[1]

[1] جراية الصادق، مرجع سبق ذكره، ص71.

الفصل الخامس: امتداد الفكر الاشتراكي، امتداد الفكر الإسلامي

الفصل الخامس: امتداد الفكر الإشتراكي، امتداد الفكر الإسلامي

1-امتداد الفكر الاشتراكي (الماركسية المحدثة)[1]

لقد بنت المدارس الاقتصادية الفكرية اليسارية (الراديكالية) تحليلاتها على أعمال ماركس التي تنطلق من التقسيم الطبقي للمجتمع إلى عمال وبورجوازيين وتعتمده كأساس لها.

ومنذ منتصف الستينات ظهرت مدرسة اليسار الجديد على يد مجموعة من الكتاب، من أبرزهم الأمريكي (John G.Gurley). ويعتمد اليساريون الجدد

في هجومهم على الاقتصاد الكلي للرأسمالية، ولا سيما الأمريكية منها، على مجموعة من الأفكار أهمها:

- **رفض الأسواق:** من المعروف أن الاقتصاد الرأسمالي يرى بأن الأسواق مقياس جيد لتفضيلات الأفراد وللتكاليف الاجتماعية للإنتاج. أما الاقتصاديون الاشتراكيون (اليساريون) لا يوافقون على ذلك، فمثلا الكندي (John Kenneth Galbraith) يرى بأن الأذواق تتشكل من خلال الدعاية، بينما اليساريون الماركسيون فيدعون إلى التخطيط المركزي، ويدعون إلى قيام الدولة بصناعات ومشاريع اقتصادية أساسية لأجل أن يلعب القطاع العام الدور الأهم في التنمية الاقتصادية.
- **رفض الاقتصاد الكلي الحديث:** يرفض الاقتصاديون اليساريون الرأي القائل بأن الأسعار والأجور يجب أن تكون حرة، ويفضلون بدل ذلك فرض السيطرة عليها كوسيلة للحد من التضخم، وبهذا يحدون من مستوى البطالة.
- **السياسات الصناعية:** يدعو اليساريون إلى إلغاء سياسة تحجيم الصناعات الأساسية، وإنعاش وسائل التخطيط وتوجيه الموارد نحو الصناعات الواعدة. وللإشارة فغنهم يرفضون النظام القمعي الذي كان قائما في الاتحاد السوفياتي سابقا لأنه في نظرهم يحطم الحرية الشخصية، ويدعون عوضا عنه إلى التخطيط الديمقراطي الذي تشارك فيه الجماهير.

---

[1] سامي خليل،"نظرية الاقتصاد الكلي"، الكتاب الثاني: نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الطبعة 2، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1985، ص774-775.

- **عدالة أكبر**: للاقتصاديين اليساريين موقف رافض ومناهض للتفاوت الكبير في الدخول المتولد من نشاط الأسواق. ويقترح البعض منهم فرض ضرائب على الاستهلاك وليس على الدخل.

وفي الأخير فإن اليسار الجديد وإن كان في عمومه ينتقد كلا من السوق وديمقراطية الدولة، إلا أن هناك من يعتبر هذا الرأي متطرفا، ذلك لأن السوق (وكذا الديمقراطية) في نظرهم تبقى هي الآليات الوحيدة المعروفة التي يمكن أن تحل مشكلات الاقتصاد الحديث المعقد.

2-امتداد الفكر الاقتصادي الإسلامي

2-1 استقلالية الفكر الاقتصادي الإسلامي الحديث وظهور مصطلح الاقتصاد الإسلامي

يمكن تحديد بداية هذه المرحلة من الربع الأخير من القرن الرابع عشر هجري (النصف الثاني من القرن العشرين ميلادي) وحتى الوقت الحاضر، وهي الفترة التي شهدت مولد وظهور مصطلح الاقتصاد الإسلامي، وقد تأثر ظهور هذا المصطلح بعدة عوامل يمكن ايجازها فيما يلي:[1]

- الوضع الذي أصبح عليه حال المجتمعات الإسلامية، وما تعانيه من حالة اقتصادية تتصف بالتخلف وتصنيف معظمها كدول نامية، وهو ما أدى إلى بزوغ ظاهرة الصحوة الإسلامية، والتي كان من آثارها العودة إلى الدين باعتباره أساسا لكل نظام سياسي واجتماعي واقتصادي، والرجوع إلى التراث الحضاري ومحاولة الاستفادة منه في التعامل مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمعات الإسلامية.
- فشل نظريات الاقتصاد الوضعي في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي للدول الإسلامية، بل إنها كانت سببا في بعض المظاهر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية السيئة، وهو ما دفع مفكري الصحوة الإسلامية من المشتغلين بميدان الاقتصاد إلى إعادة النظر في المفاهيم والنظريات التي قدمها علماء الاقتصاد الغربيين.

---

[1] ضياء محمد أحمد حسن، "دور مراكز البحوث في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي : تقييم تجربة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد 19، جانفي 2018، ص122-124.

- أهمية تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتطوير نظام اقتصادي ينسجم مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

هذه بعض العوامل التي ساعدت في ظهور مصطلح الاقتصاد الإسلامي، أما عن نمو وتطور المعرفة في الاقتصاد الإسلامي خلال هذه المرحلة فقد تمكن رواد الاقتصاد الإسلامي المعاصر، سواء من المفكرين أو العاملين في المجالات السياسية والاجتماعية أن يطرحوا بقوة قضية الاقتصاد الإسلامي، وذلك من خلال تقديم الحلول والمعالجات التي تتلاءم مع الشريعة السمحاء، وبدأت اجتهادات المفكرين في تحليل مشكلات المجتمعات الإسلامية ومحاولة معالجتها في إطار الشريعة الإسلامية، وعلى هذا النحو ظهرت مساهمات عديدة عن النظام الاقتصادي الإسلامي وفي مجالات الربا والبنوك الإسلامية والزكاة والضرائب والنقود والتنمية الاقتصادية والتضخم، وغيرها من الموضوعات العامة في الاقتصاد، ورغم اختلاف هذه المساهمات من حيث جودتها وقابليتها للتطبيق، إلا أنها كانت في مجملها تهدف إلى محاولة إرساء معالم نظام اقتصادي إسلامي، ووضع قواعد لعلم الاقتصاد الإسلامي.

2-1 نشأة وتطور الاقتصاد الإسلامي

بالرغم من حداثة مصطلح الاقتصاد الإسلامي إلا أن قضايا وموضوعات الاقتصاد الإسلامي قديمة، بل ارتبط ظهورها بظهور الشريعة الإسلامية التي جاءت منظمة لشئون الفرد والمجتمع في مختلف جوانب الحياة، ومنها الجانب المالي والاقتصادي، فالإسلام قد حرم الربا والاحتكار ونظم عمليات التبادل كما أقر الملكية الفردية والجماعية وجعل لكل منهما حدودها، ولهذا قد بحث العلماء المسلمون كثيرا في القضايا الاقتصادية، ولكن ظل البحث في هذه القضايا والمسائل مرتبطا إلى حد كبير بالعلوم الأخرى مثل الفقه والتفسير والحديث. [1]

---

[1] سعد بن حمدان اللحياني، "مبادئ الاقتصاد الإسلامي"، ص 12، على الموقع الالكتروني: https://drive.uqu.edu.sa، تاريخ التصفح 2022/04/20.

[2] سعد بن حمدان اللحياني مرجع سبق ذكره، ص 14-15.

في العصر الحديث ظهر اهتمام مبكر ببحث الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، والمبادئ والقواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي، وقد جاءت معظم الدراسات والأبحاث في هذا الجانب ذات طابع فقهي ومذهبي، خاصة تلك الدراسات المبكرة، فقد كانت متعلقة بأحكام الربا والتأمين والاحتكار وبحث الأعمال المصرفية وحكم الإسلام فيها، كما أن بعضها يبحث في الأصول العامة للنظام الاقتصادي الإسلامي كموضوع الملكية والحرية والتكافل الاجتماعي والنظام المالي للدولة الإسلامية، ويتضح هذا في الاسهامات الفردية، مثل: كتاب السياسة المالية في الإسلام للأستاذ عبد الكريم الخطيب (1961)، وكتاب أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة للشيخ أبي الأعلى المودودي (1967)، وكتاب المبادئ الاقتصادية في الإسلام للدكتور علي عبد الرسول (1968)، وكتاب النظام المالي الإسلامي للدكتور محمد كمال الجرف (1970)، وكتاب المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي للدكتور محمد شوقي الفنجري (1972)، وكتاب نظام الإسلام الاقتصادي للدكتور محمد المبارك (1972). وغيرها الكثير، كما يتضح في الإسهامات الجماعية مثل أسابيع الفقه المتعددة ابتداء من أسبوع الفقه الأول الذي عقد في باريس سنة 1951، حيث نوقشت فيه موضوعات كاربا والتأمين والتكافل الاجتماعي والاحتكار، ومثل المؤتمرات الإسلامية التي عقدها مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر والتي كان أولها عام 1964، حيث نوقشت في تلك المؤتمرات المتعددة موضوعات مثل الموارد المالية في الإسلام، والمعاملات المصرفية ورأي الإسلام فيها، والربا، والاستثمار، وغيرها من الموضوعات، وفي عام 1976 عقد في مكة المكرمة المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، وشملت موضوعات المؤتمر مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي، وسلوك المستهلك والمنشأة في الاقتصاد الإسلامي، ودور الدولة الإسلامية في الاقتصاد المعاصر، والتنمية الاقتصادية في الإطار الإسلامي، والزكاة والسياسة المالية، وموضوعات البنوك والتأمين، والتعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية. لقد كان هذا المؤتمر نقطة تحول مميزة في مسيرة الاقتصاد الإسلامي بوصفه فرعا من فروع المعرفة، فالإسهامات الفردية التي قدمها العلماء قبل المؤتمر لم تستطع أن توفر قوة الدفع المطلوبة لتحديد معالم الاقتصاد الإسلامي كعلم مستقل، لكن هذا المؤتمر كان له دور العامل المساعد في النمو الكبير والتميز الواضح

اللذين شهدهما الاقتصاد الإسلامي. ولقد تلا ذلك المؤتمر إنشاء مؤسسات كان لها دور كبير في تطور الدراسات والأبحاث المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي. [1]

2-3 تعريف الاقتصاد الاسلامي[2]

يوجد عدة تعريفات للاقتصاد الإسلامي، يمكن ايراد بعضها:

أولا: يعرفه عبد الرحمن يسري بأنه: " العلم الذي يبحث في أسباب المشكلة الاقتصادية وكيفية علاجها في إطار الشريعة الإسلامية"

ثانيا: ويعرفه رفيق يونس المصري بأنه: " علم اكتساب الثروة والدخل، والتصرف بهم إنفاقا واستثمارا وفق قواعد الرشاد المستمدة من الدين والعقل".

ثالثا: هناك تعريف جامع اقترحه الدكتور كمال حطاب، وهو أن الاقتصاد الإسلامي "علم يبحث في الأحكام والحلول الشرعية، للموضوعات والمستجدات والمشكلات الاقتصادية، كما يدرس النظريات والقوانين الاقتصادية في ضوء القيم الإسلامية ويعمل على توظيف ذلك كله من أجل استخدام الموارد بأعلى درجات الكفاءة، وتوزيع المنتجات بأعلى درجات العدالة بما يحقق أعلى درجات التنمية والرفاهية، والأمن والاستقرار.

ونلاحظ أن أهم النقاط المشتركة في تلك التعريفات السابقة:

- أن الاقتصاد الإسلامي علم.
- أن العلم متعلق بطرق كسب وتحصيل الثروة أو الدخل أو الموارد بصفة عامة ثم تنمية واستثمار هذه الموارد لسد حاجيات أفراد المجتمع ثم تحقيق مصالح امة وجماعاتها أي تنمية الأموال وتنمية المجتمع.

---

[1] سعد بن حمدان اللحياني مرجع سبق ذكره، ص 14-15.

[2] الطيب وكي، " الاقتصاد الإسلامي الأنموذج الاقتصادي البديل"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية– ، العدد 32، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 366-367.

- إن الاقتصاد يخضع للدين بدليل اشتراط الكسب الحلال وأنه يتعلق بالحاجات الدينية أيضا وأن قواعده مستمدة من الدين والعقل، ومن ثمة فالاقتصاد الإسلامي يستمد أصوله من الشريعة الإسلامية.
- إنسانية الاقتصاد الإسلامي ويتجلى ذلك في اهتمام الاقتصاد في الإسلام بالفقر والفقراء، في حين نجد أن الاقتصاد الوضعي يهتم بالثروة وطرق تحصيلها، أي التركيز على الغنى والأغنياء.

2-4 مبادئ الاقتصاد الإسلامي:

يعتمد الاقتصاد الإسلامي على ثلاثة مبادئ رئيسية تميزه عن سائر المذاهب الاقتصادية الأخرى :[1]

- **مبدأ الملكية المزدوجة**

بداية اتفق معظم علماء الاقتصاد الإسلامي أن ملكية الانسان للأشياء في هذه الدنيا هي فقط ملكية اعتبارية ومؤقتة، لأن المالك الحقيقي لجميع هذه المخلوقات والأصول والأشياء هو الله سبحانه وتعالى.

ثانيا: يقر الاقتصاد الإسلامي مبدأ الملكية المزدوجة الذي يقوم على دمج الملكية الفردية (الخاصة) مع الملكية العامة مع ملكية الدولة فهو يعطي لكل ذي حق حقه. وبهذا فهو لا يتفق مع الشكل الرأسمالي للملكية الذي يقوم فقط على تعظيم الملكية الخاصة واعتبارها المبدأ الأساسي للملكية، ولا مع الشكل الاشتراكي التي تلتزم بالملكية العامة بحيث تعتبرها المبدأ العام الطبيعي.

وبكلمات أخرى يتكن القول أن الاقتصاد الإسلامي يؤمن بالملكية الخاصة والملكية العامة على حد سواء ويخصص لكل منهما حقلا خاصا تعمل فيه.

- **مبدأ الحرية الاقتصادية**

[1] توفيق أزراك، الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي وأهم المبادئ التي تحكمه، مجلة دراسات دينية، ديسمبر 2020، ص 107-108.

الحرية الفردية الاقتصادية في الإسلام أمر مشروع، حيث أن للمسلم حرية التملك والتصرف بمشاريعه الخاصة وممارسة نشاطاته التجارية والمالية ضمن الضوابط الشرعية المحددة في القرآن والسنة دون أن يؤذي الآخرين.

هذه الحرية الاقتصادية تتيح للأفراد أن ينفقوا أموالهم في المباحات أو استثماره وفق الشريعة الإسلامية أو بادخاره وفق الطرق المشروعة، وبذلك فتكون تلك الحرية هي الوسيلة لتحقيق المصالح العامة للمجتمع ككل.

-مبدأ العدالة الاجتماعية

حيث تمثل الركن الثالث من أركان الاقتصاد الإسلامي، إذ يتبنى الإسلام العدالة الاجتماعية بمفهومها التجريدي العام، ولم يناد بها بشكل مفتوح مطلقا ولا أوكلها إلى المجتمعات الإنسانية التي تختلف في نظرتها للعدالة الاجتماعية باختلاف أفكارها الحضارية ومفاهيمها عن الحياة. لقد حدد هذا المفهوم وبلوره ضمن مخطط اجتماعي معين، واستطاع بعد ذلك أن يجسد هذا التصميم في واقع اجتماعي مناط بالمفهوم الإسلامي للعدالة الاجتماعية.

من أهم مفاهيم العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي إسناد ملكية مال الله سبحانه وتعالى بالإضافة إلى استخلاف المجتمع بالانتفاع بالمال حينما يعتبر الفرد نائبا أو وكيلا عن المجتمع يتصرف بالمال بما فيه مصلحة هذا المجتمع وبما يحقق مصالحه

هذا وإن للدولة مسؤولية تولية وإدارة هذه المصادر والأموال باعتبارها وكيلا للجماعة ونائبا عنها.

المراجع

قائمـة المراجـع:

الكتب:

1- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، "تطور الفكر والوقائع الاقتصادية"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000.

2- السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد"، دار الفكر العربي، مصر، 1977.

3- الصادق جراية، "الوجيز في الاقتصاد السياسي"، مطبعة المنصور، الوادي، الجزائر، 2023.

4- ايمون باتلر، "المدرسة النمساوية في الاقتصاد"، ترجمة محمد فتحي خضر، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2013

5- بن علي بلعزوز،"محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

6- تومي صالح، "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.

7- جون ماينارد كينز،" النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود"، ترجمة إلهام عيداروس، الطبعة 1، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)، الامارات العربية المتحدة، 2010.

8- حازم الببلاوي، "دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي"، الطبعة الأولى، دار الشروق، 1995.

9-حسين عمر، "موسوعة الفكر الاقتصادي"، القاهرة، دار الكتاب الحديث، (دت).

10- خالد أبو قمصان،" موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2001.

11- خباية عبد الرحمن، بوقرة رابح، "الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة"، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية 2009.

12- رفعت السيد عوضي، " تاريخ الفكر الاقتصادي"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019.

13- رفعت محجوب ، " الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، مصر، 1975

14- رفيقة حروش، " الاقتصاد السياسي"، الطبعة 1، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن.

15- سعيد النجار،" تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين" دار النهضة العربية، بيروت، 1973.

16- زينب الأشوح، " الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، نظرة تاريخية مقارنة"، القاهرة، دار كتب عربية للنشر، 2010

17- زينب حسين عوض الله، "اقتصاديات النقود والمال"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007.

18- سامي خليل،"نظرية الاقتصاد الكلي"، الكتاب الثاني: نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الطبعة 2، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1985

19- سعيد سعيد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2002

20- سيد شوربجي عبد المولى، " الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون الأسعار والنقود"، المملكة العربية السعودية، إدارة الثقافة والنشر، 1989.

21- ضياء مجيد الموسوي، "أسس علم الاقتصاد"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

22- عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، " الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

23- عبد الحليم عمار غربي،" الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مطبوعات كتاب الاقتصادي الإسلامي الإلكتروني المجاني، الإصدار الأول، 2018.

24- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، 2004.

25-عبد علي كاظم المعموري، "تاريخ الأفكار الاقتصادية"، الطبعة الألى، عمان، دار و مكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2011

26- علي عبد الفتاح أبو شرار، " الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات "، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.

27- علي كنعان،" النقود والصيرفة والسياسة النقدية"، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان،2012

28- فاضل عباس الحسب،" في الفكر الاقتصادي الإسلامي"، ط2، بيروت، عالم المعرفة، 1981

29- فتح الله ولعلو، " الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية"، دار الحداثة، بيروت،1981.

30- فرديناند زوريخ، ترجمة عمر القباني،" الفكر الاقتصادي"، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2019.

31- محمد حلمي مراد، "المذاهب والنظم الاقتصادية"، ط2، مطبعة النهضة مصر، القاهرة، 1952.

32- محمد دويدار، "مبادئ الاقتصاد السياسي"، الجزء الأول، مطبعة التونى، الإسكندرية، 1993.

33- محمد شريف إلمان، "محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي"، منشورات برتي، الجزائر، 1994.

34- محمد ضيف الله القطابري، "دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية"، الطبعة 1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

35- محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، " تاريخ الفكر الاقتصادي"، مصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، 2008.

36- محمد عمر شابرا، "مستقبل علم الاقتصاد من منضور إسلامي"، (رفيق يونس المصري، المترجمون)، لبنان، دار الفكر للنشر، 2005

37- محمد لبيب شقير، " تاريخ الفكر الاقتصادي"، دار النهضة للطبع والنشر، القاهرة، مصر، 1988

38- محمود حسين الوادي وآخرون، " الاقتصاد الكلي"، الطبعة 3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013.

39- مدحت القريشي، " تطور الفكر الاقتصادي"، ط1، عمان، دار وائل، 2008.

40- مصطفى رشدي شيحة، محمد دويدار، "الاقتصاد السياسي"، الطبعة 1، المكتب المصري الحديث، مصر، 1973.

41- معاذ الشرفاوي الجزائرلي، " تاريخ الفكر الاقتصادي"، الجمهورية العربية السورية، الجامعة الافتراضية السورية، 2020.

42- مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، "تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية"، الطبعة 1، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2018

المجلات:

1- الطيب وكي، " الاقتصاد الإسلامي الأنموذج الاقتصادي البديل"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية-، العدد 32، جامعة زيان عاشور الجلفة.

2- توفيق أزراك، الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي وأهم المبادئ التي تحكمه، مجلة دراسات دينية، ديسمبر 2020.

3 – شاهد إلياس، حمزة بالي، " الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 7، العدد 2، 2016.

4- ضياء محمد أحمد حسن، "دور مراكز البحوث في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي: تقييم تجربة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد 19، جانفي 2018

5 – عبد الحليم شاهين، " التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي"، مجلة دراسات تنموية، العدد 73، 2021.

6- لكحل ليلى، "نظرية كينز لمواجهة الأزمة الاقتصادية"، مجلة معارف، العدد 22، جوان 2017.

7- موفق خزعل حمد،" أزمة النظام الرأسمالي الأبعاد الفكرية والتداعيات الاقتصادية ما بعد الكينزية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 23، 2010.

رسائل التخرج:

1-عباس أميرة، " دراسة قياسية تحليلية لأثر السياسة المالية على سوق العمل خلال الفترة (1970-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2018-2019.

المواقع الاكترونية:

1 -سعد بن حمدان اللحياني، "مبادئ الاقتصاد الإسلامي"، ص 12، على الموقع الالكتروني: https://drive.uqu.edu.sa، تاريخ التصفح 2022/04/20.

الكتب باللغة الأجنبية:

1- Jean-Lous caccomo, Histoire des faits économiques ellipese, Edition Marketing S.A paris 2015.